سجل تحت رقم 1790
بتاريخ 31 ماي 2008
MAG 303.62-02/04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

oOo

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

والعلوم الإجتماعية

oOo

قسم: الثقافة الشعبية

شعبة : أنثروبولوجيا

جامعة أبي بكر بلقايد
مكتبة الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية

رسالة البحث لنيل شهادة الماجستير

في الأنثروبولوجيا

العنف الأسري في المجتمع الجزائري

ظاهرة ضرب الزوجات نموذجا

دراسة ميدانية سوسيو أنثروبولوجية

إعداد الطالبة :

كزولي منال

إشراف : الدكتور

محمد رمضان

أعضاء اللجنة :

الأستاذ الدكتور شايف عكاشة	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور رمضان محمد	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
الدكتور محمد سعيدي	جامعة تلمسان	عضوا
الدكتور مغنونيف شعيب	جامعة تلمسان	عضوا

oOo

السنة الجامعية: 2004/2003

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ دعاء ﴾

اللهم انفعني بما علمتني

وعلمني ما ينفعني

وزدني علما

شكر و إعـــــــتراف

أولا وقبل كل شيئ نشكر الله عز وجل ونحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل فلله الحمد والشكر .....

بداية أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف السيد رمضان محمد على المجهودات التي بذلها معنا طوال مسيرة البحث وأجدد له كل تحياتي وإحتراماتي لوقوفه بجانبي وحثه المتواصل لي لنعرف هذه الرسالة النور فألف شكر وتحية .

وأتقضل أيضا بخالص تشكراتي لسيادة عميد الكلية أستاذي السيد الدكتور الشايف عكاشة ويشرفني كثيرا أن يكون رئيس لجنة المناقشة ...

كما لايفتوني أن أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الفضلاء، السيد شريف مصطفى، السيد محمد بشير، السيد بوزيدي لحسن ، السيد لحلاح حسين ،السيد مزوار لخضر والسيد كبار عبد العزيز وكافة أساتذتي المحترمين ....

تشكراتي وتحياتي لأعضاء لجنة المناقشة وعلى رأسهم الدكتور محمد سعيدي والدكتور مغنونيف شعيب ....

أخص تشكراتي أيضا إلى عنصر نسوي أعرب له عن كل إمتناني وفائق إحترامي إلى السيدة الفاضلة مطري عوار عمارية ، أستاذة بقسم البيولوجيا ...

إهـــــــــــــداء

إلى والدايا الكريمين، إلى قرة عيني وحبيبة قلبي أمي الغالية .... إلى أبي الحنون مثلي الأعلى في الحياة ..... أهدي لهم ثمرة جهدي .....

إلى أخوايا العزيزين بوجمعة وإسماعيل ... إلى أختي الوحيدة فاتن وإلى زوجها بومدين وعائلته الكريمة أتمنى لهم حياة سعيدة والكثير من البنين والبنات حفظهم الله جميعا وإلى كافة أفراد عائلتي وأقاربي من بعيد وقريب ...

إلى أختي وصديقتي ومنجدتي في المحن والشدائد الغالية خديجة، صاحبة الإبتسامة المشرقة واليد الكريمة إليك يا خديجة..... أهديك عملي هذا .

إلى كل طلبة دفعة الأنثربولوجيا زملائي وأصدقائي، إلى الأب الروحي للدفعة السيد براهمي الطاهر، إلى السيد مومني، السيد رشيد ، رضوان ، عمر، خالد ، بدون أن أنسى الصديقات الرائعات حبيباتي فاطمة ، زهرة ، حفيظة

إلى كافة عمال ثانوية بوهناق المختلطة ، وعلى رأسهم السيد المدير ...

إلى زملاء الدراسة الهاشمي ، مراد ، عبد الحفيظ ، محمد ، إسماعيل، محمد بلبشير، وأشكر لهم كل إهتمامهم وتفهمهم ووقوفهم معي بكل صغيرة وكبيرة إلى جميع الرفاق رحيمة ، نوال ، عمر ، بن عمر ، رضا ، زكية ، ياسمين وكلهم جميعا ...

إلى سيد أحمد أعبر له عن أعز التحيات وخالص الشكر وفائق الإحترام على كل مابذله من مجهودات في سبيل إنجاز هذه الرسالة .فأهديك إيها سيد أحمد....

المقدمة :

العنف ظاهرة كونية و عالمية طرقت مجال العلم و المعرفة من بابهما الواسع ، ودخلت ساحة الدراسات العلمية و البحوث الإجتماعية فتسللت الى نافدتي العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية بشتى ميادينهما وبتعدد وتلون مناهجهما.

هذه الظاهرة الموضوعة تحت المجهر قيد الدراسة والبحث تتزايد أهميتها في مرحلة تشهد فيها أنماط الحياة الإجتماعية للبشرية تغيرات كثيرة ، يعود بعضها الى عوامل طبيعية وبعضها الآخر الى عوامل إقتصادية و سياسية و ثقافية ، كما لا تستفرد بإهتمامات و إنشغالات الباحثين و المحقيقين فحسب ، وإنما تتعداها الى دائرة الطبقة السياسية وحدود النخبة المثقفة و المجتمع المدني . فهي ظاهرة أضحت تشكل هاجسا يهدد سلامة الأفراد و أمن الشعوب و الدول ، إضافة الى ذلك فإن إستفحالها و طغيانها يعيق مسار الحياة الإنسانية و يكبح قطار التقدم والتحضر فيها.

إن هذه الظاهرة التي طال الحديث عنها هي ظاهرة تنطوي على قوة قاهرة ، فهي ظاهرة إجتماعية تمتاز بالقهر . فعند مناقشة الآثار المترتبة عنها تواجهنا أسئلة عديدة و عاجلة تقظ فينا إنفعالا صارخا ومفعما بالأسى و المعاناة ، و أكثر شيئ يشد إنتباهنا و يحتمل دهشتنا ونحن نتصحف الجرائد و نتطلع الى الأخبار قرائتنا لتلك العناوين والمقالات المتضمنة لأحداث مؤلمة و جرائم بشعة أدت بحياة أفراد الى الهلاك ، وفتكت ببعضهم حتى الموت .

و ما يزيد قلقنا و يبعث في أنفسنا الخوف و عدم السكينة عندما نسمع في أوساطنا الشعبية عن وقائع مفزعة ، و نلتمس حوادث دامية راح ضحيتها أبرياء و مضلومين طالتهم يد المجرمين و المعتدين بغير حق ، حينها نقف وقفة الحائر الذي يجهل الدوافع العميقة و الأسباب الحقيقية لهذه الأحداث إلا من خلال قراءة سطحية أو إستطلاع بسيط لحيثيات هذه القصص المأسوية و الحكايات المفجعة .

أما في وقتنا الحالي أصبح من السهل في ظل الإعتراف بشيوع ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري ملاحظة و معاينة الوضع الإجتماعي المتأزم ، الذي يتزامن مع حياتنا الإجتماعية في كل أبعادها ويشمل جميع مستوايتها ، هذا الوضع الراهن و القائم الذي يكشف لنا عن أجواء مشحونة بنكبات و نكسات خانقة هنا و هناك ، تسبب في حدوث حالات مرضية و إنهيارات عصبية و عقد نفسية ، و من شأنه

أن يخلق صراعات و خلافات و إصطدامات تعوق وظيفة المؤسسات الإجتماعية و تعرقل سيرورة التكيف الداخلي بين الأفراد والجماعات والتكيف الخارجي مع البيئة الطبيعية حاضرا و مستقبلا ، و لهذا عندما نصطدم بمعطيات ملموسة و إحصائيات مذهلة تبين مدى إستفحال مظاهر سلبية و طغيان ظواهر مرضية طالت و مازالت تطول شريحة عريضة من الفئات الإجتماعية بإختلاف إنتمائتها و بتعدد و تنوع مراكزها وأدوارها يكتنفنا الشعور بالإحباط و الكآبة لما آل إليه وضعنا الإجتماعي ، ويمتلكنا الإحساس بالغضب و التهكم ثارة و بالشفقة والتحسر ثارة أخرى نتيجة إنعكاسات هذا الوضع المزري على تماسك وإنسجام النسيج الإجتماعي .

وبناءا عليه يندرج هذا البحث في سياق رؤية سابقة لإشكالية العنف في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية ، التي شهدت ميلاد هذه الظاهرة و إستمراريتها الى حد الآن ، هذه الرؤية المؤرقة تسعى بتواضع و هي واعية بصعوبة الإلمام الشامل و الجامع بمفهوم العنف ، وبصعوبة إستحضار معرفي للأصول و الجدور التاريخية المؤسسة له ، إلا أنها ترمي من خلال الوقوف على الأهداف الأكاديمية للبحث الى الإعتراف بالوجود الحقيقي لظاهرة العنف ، والى إنتشارها المفرط و خطورتها المتزايدة على مستوى الأفراد و الجماعات داخل المجتمع الجزائري .

أسباب إختيار الموضوع :

إما لضرورة علمية بحثة أو لرغبة شخصية ملحة ، فإن تزاوج الأسباب الذاتية بالأسباب الموضوعية خطوة أساسية لصياغة مشروع البحث . فالأصالة و القابلية (توفر الإمكانيات المادية و القدرات المعنوية والمؤهلات العلمية لإجراء البحث) شرطان أساسيان لإنتقاء أي موضوع ومباشرة العمل فيه ، و لهذا بالذات تلخصت أسباب إختياري لموضوع ظاهرة العنف الأسري في النقاط الآتية:

* إلتماسي الى دلائل على مرأى من عيني و إعترافات أقرب الى مسمعي ، و تصريحات تؤكد ممارسة العنف الجسدي ضد المرأة الزوجة وربة البيت داخل العائلة سواء بالضرب أو السب ، مما يثبت إنتشار الظاهرة و طغيانها في المجتمع.

* سهولة إحتكاكي المباشر بمجتمع البحث ، وذلك بإقامة علاقات وإتصالات مع ضحايا العنف الجسدي في وسط شعبي محض يترددن عليه

بإستمرار يكتسب بعدا ثقافيا و أنثروبولوجيا (حمام شعبي ملكية خاصة للعائلة).

* وفرة معلومات و معطيات أولية عن ثلاث حالات تعرضت الى الضرب من قبل أزواجها ، تمكنت من إستجوابها شخصيا من خلال دردشة ودية تحريا عن أسباب و دوافع هذا السلوك العدواني اتجاهها .

* ما أكد عزيمتي في إختيار الموضوع أيضا القراءات الأولية حول الدراسات و البحوث السابقة التي تصب في هذا المجرى ، زيادة على معرفتي الأولية بالأعمال النظرية المتداولة و الإسهامات التي طرحت قضية العنف الأسري كشكل من أشكال إنتهاك حقوق الإنسان على الصعيد الوطني و الدولي بإعتبار الظاهرة ظاهرة عالمية.

* إطلاعي و متابعتي الدائمة للحوادث و الأخبار في الجرائد اليومية والصحف التي تناولت مجريات الظاهرة إعلاميا و صحفيا.

* إتاحة فرص جديرة بالأهمية للقاء الحالات التي تعرضت للإعتداءات الجسدية من قبل أزواجها ، بإستقبالنا في بيوتها و قبولها التعامل معنا في إطار إجراء البحث الميداني و من تم كشف الغطاء على حقيقة العنف ضد النساء .

* إمكانية طرح موضوع العنف الأسري في الساحة الإجتماعية بتبادل الأفكار و الخبرات و المعارف التي تدور حوله مع العنصر الذكوري ، و لا سيما أنه موضوع يصعب إختراقه بسهولة " Sujet tabou " فالإرادة الشخصية كانت أقوى و الموضوع ذاته كان له صدى أقوى و إستجابة أكثر توقعا .

أهداف البحث :

يندرج هذا البحث في إطار العنف المجتمعي ضد المرأة لكونها إمرأة (حسب جنسها) ، و الذي يعتبر أحد أشكال الإضطهاد المنظم لأنه يمارس داخل بناء شرعي ، و في كنف مؤسسة إجتماعية تقوم على أسس دينية وقانونية و عرفية تعرف بمؤسسة الزواج ، و برغم إختلاف ظروف وملابسات العنف الموجه ضد المرأة إلا أن الموضوع المقدم للدراسة والبحث يخرج عن السياق البسيكولوجي المحض ، و لا ينظر الى السلوك العنيف الذي يسلكه الزوج تجاه زوجته كنوع من الحالات النفسية المرضية أو كنتيجة لإضطرابات عقلية ، كما لا يذهب الى تناوله كمشكلة صحية تستدعي ذكر العوامل البيولوجية التي تدفع ببعض الأفراد الى السلوك العدواني ، بل يعرج عليه من زاوية أنثربولوجية ويتطرق إليه كمشكلة إجتماعية و حضارية قائمة.

وفيما يلي الأهداف التي وضعناها قصد بلوغ مسار البحث العلمي :

* تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على أحد أشكال العنف المنتشر الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الجزائري ، و الذي يلقى كل التستر من طرف المجتمع بكل شرائحه و المؤسسات الرسمية بكل جهاتها ، فعدم الإقرار به إلا في حالات نادرة و بإحصائيات مضللة رغبة تخدم المجتمع .

* إبراز مختلف أشكال و أنواع العنف الذي يمارس ضد المرأة نتيجة الضغوطات الإجتماعية التي تتلقاها و تستجيب لها ، كالتنشئة الإجتماعية الخاطئة القائمة على أساس التفرقة بين الجنسين ، والوعي الشعبي الزائف و الثقافة التقليدية التي تضطهد جنس الأنثى .

* التعرف على مدى خصوصية الموضوع إنطلاقا من رصد تأثيرات البيئة الثقافية و الوسط الإجتماعي ، وكذا الظروف الطارئة والأزمات الراهنة و الوضعيات الإقتصادية و الإتجاهات و المواقف الشخصية ضمن عملية الحراك الإجتماعي و ديمومة التغير الثقافي .

* الوقوف على كيفية التعامل مع قضايا المرأة المتعلقة بممارسة العنف ضدها ، من وجهة نظر الرجل ، المرأة ، المجتمع و المؤسسات الرسمية بما فيها القانونية تقييما للمعيار الأخلاقي و الإجتماعي الذي يقيم الحد فيها و يصدر الحكم عليها .

* تبيان مدى إسهامات الدولة في وضع إستراتجيات وطنية شاملة بمشاركة فعالة من جانب مختلف المنظمات العالمية و الجمعيات المدنية التي تقف على الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات الى النساء الضحايا ، و اللواتي يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو الناجيات بأنفسهن ، كإقامة ملاجئ إيواء الزوجات أثناء الفرار ، وبناء مراكز التكفل النفسي والإجتماعي للزوجات الواقعات تحت خطر العنف الجسدي بين الزوجين.

مشكلة البحث :

العنف ضد المرأة ظاهرة مزمنة ، و هو أكثر أحد إنتهاكات حقوق الإنسان شيوعا ، يخترق الحدود الثقافية و الإقليمية و الدينية و الإقتصادية ، ويطال كل طبقة و عنصر و عرق و سن و دين أو عقيدة و قومية وهوية جنسية ، فهو مازال يشكل موضوع " التابو " في أوساطنا الشعبية على الخصوص و في المجتمع الجزائري على العموم.

فبمجرد الحديث عنه أو الإشارة إليه تتجه أصبع الإتهام الى المرأة ، في كونها السبب الرئيسي في حدوثه بمعنى هي التي جنت على نفسها

وبادرت الى إستفزاز شريكها أو زوجها فجعلها ضحية سخطه و غضبه عليها ، و باشر معها سلوكا عدوانيا لردعها و معاقبتها ، أما عندما نستدير الى الشق الثاني من المعادلة فنجد المرأة تشكي زوجها و تنعته بالظالم(الحقار) و بالمتغطرس الذي يبين رجولته و يتفاخر بنفسه وبعضلاته القوية أمام مخلوقة ضعيفة لا حول و لا قوة لها ، فيضربها ويسيئ إليها إستعراضا لتفوقه عليها .

و بين الأخذ و الرد في المجادلات و النقاشات حول ضرب الرجل لزوجته و إساءة معاملتها ، و حول من البريئ و من المتهم ؟ و من الظالم ومن المظلوم ؟ و من المخطئ و من المصيب ؟ و من الجاني و من المجني عليه ؟ و من العنيف و من المسالم ؟ ، نخلص الى فكرة جوهرية مفادها أن " إشكالية القوة و الضعف " هي مربط الفرس في القضية كلها و مدخل لتفسير دوافع و أسباب العنف اتجاه المرأة .

ولكن لماذا يلجأ بعض الرجال الى العنف ، عندما يعاملوا زوجاتهم ويتعاملوا معهن؟.

وهل صحيح أن هناك بعض الرجال يضربون زوجاتهم عملا بالآية الكريمة و تطبيقا للنص القرآني؟.

فإن افترضنا أن هذا صحيح نتساءل مرة أخرى : هل حقا يلجأ هؤلاء الرجال الى تهذيب و إقناع زوجاتهم بالموعظة بداية ، ثم حرمانهن من حق المعاشرة و ذلك بهجرانهن ثانية ، فإن هن رفضن ذلك و عصينهم باشروا الى توجيه عقاب بدني لهن لتقويمهن و تأديبهن ، تطبيقا لكلام الله المنزل و عملا بما أوصى به الرسول مستعملون الضرب كأسلوب علاج نشوز الزوجات ؟ أم أنهم يسلكون مباشرة العنف الجسدي ضدهن بإقصاء الموعظة و الهجران في المضجع معا ، ومتجاهلين أن الضرب جعله الله تعالى في آخر مرتبة حسب ما ورد في سوة النساء الأية 34 <<.....وَاللاّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي المَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ .....>>.

إن هذا التساؤل الرئيسي يدفعنا الى طرح سلسلة من التساؤولات الفرعية هي كالأتي :

- هل يعود العنف ضد المرأة في المجتمع العربي عموما و المجتمع الجزائري خصوصا الى الفهم الخاطئ لمعنى الآية الكريمة ، و التعامل السيئ مع تفسيراتها و بالتالي سوء تطبيق ما ورد فيها جهلا بأصولها ومضمونها ؟ .

- هل يلجأ بعض الرجال الى ممارسة العنف ضد زوجاتهم عندما يفشل اللسان و يعجز العقل عن ردعهن ؟ أم يستخدموا الضرب كوسيلة بديلة عندما يغيب أسلوب الحوار و ينعدم جو التفاهم بينهم ؟.

- من يقدم على ضرب المرأة هل يد الرجل أم يد المجتمع ؟.

- هل يضرب بعض الرجال زوجاتهم إعتقادا منهم أنهم مسؤولون عنهن و عن تقويم أفعالهن ؟ أم يفعلوا ذلك حفاظا على مكانتهم الإجتماعية داخل الأسرة و خارجها أو تخوفا من فقدانها ؟.

- هل من المعقول أن يكون بعض الرجال في الوقت نفسه الحامون والمعتدون على زوجاتهم ليضمنوا إستمرار و بقاء الحياة الزوجية ؟

- هل العنف الواقع على الزوجات من قبل أزوجهن داخل المنزل هو إنعكاس لقمع و قهر و إظطهاد يعانيه بعض الرجال خارج المنزل ؟.

- هل يعتدي بعض الرجال على جسد المرأة ضمانا لسيطرتهم عليها و تعزيزا لسلطتهم أمامها ؟ أم أن إخضاع المرأة للرجل يستدعي سلوكا عدوانيا و إعتداءا جسديا من قبله ؟.

- ماهي ردود فعل الزوجة اتجاه سلوك زوجها العنيف ؟ . وهل تتقبل الزوجة العنف ضدها إعتقادا منها أنه من حق زوجها ؟.

- هل سكوت المرأة عن العنف الموجه ضدها يولد عنفا أقوى من قبل الرجل ؟.

تدور كل هذه التساؤلات بتعدد أبعادها و ملامحها في فلك واحد ، وتحمل في مضمونها دلالات مختلفة تثير حدة و شدة تداخل و تشابك العوامل و الجوانب المتعلقة بموضوع العنف الجسدي ضد المرأة الزوجة مع تعقد المتغيرات المطروحة للدراسة ، و منه يظهر أن ظاهرة العنف الأسري ليست مشكلا عابرا عادي يمكن تجاوزه بتفكير وبمعالجة بسيطة . فإشكالية " ضرب الزوجات " تظهر غموضا متعدد الجوانب و الرؤى و تتعلق بظواهر إجتماعية و نفسية و تربوية ، سياسية ، ثقافية ، إقتصادية و تقتضي فرضيات متعددة ضمن حدود مقاربة تبرز تسائلا إشكاليا يكون كالأتي :

هل العنف الجسدي بين الزوجين و المثمتل في ضرب الرجل الزوج لزوجته يمارس كمشروعية مباحة أم كسلوك حضاري ؟.

للإجابة على هذا التسائل إقترحنا الفرضيات التالية :

* يسيئ الرجل إستخدام حق القوامة لينال من المرأة و يعمل و يعكف على إيذائها مستدلا بالآيات و الأحاديث في غير موضعها .

* تثير الزوجة غضب زوجها و تستفزه و يجادل الزوج شريكته ويتعصب فيلجأ الى العنف ضدها.
* يرى الزوج أن ضرب زوجته تصرفا طبيعيا و تنظر إليه المرأة أنه نابع من سلوكيات الرجل .
* يضرب الزوج زوجته إستجابة لتدهور الظروف الإقتصادية و يلحق الأذى بها إنتقاما من إنعكاستها السلبية عليه.
* يعيد الزوج إنتاج عنفه ضد زوجته ضربا بيدها وترد عليه بإستسلامها دفاعا عن مصيرها لوحدها.

الدراسات السابقة :

تعتبر أغلب الدراسات العلمية الموجهة لدراسة إختلال التوازن الوظيفي البيئي و الإجتماعي منه في علاقة الإنسان بالطبيعة ككل وعلاقته بأخيه الإنسان ، نماذج عن الصراعات و الحروب و النزاعات ، والتي تمثل حقيقة جوهر المشاكل في العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية . ولذا عندما نقف على مشكل إنساني و عويص نجده يمثل صراعا أزليا بين الإنسان و ذاته و رغباته ، وصراعا بين الإنسان وأفكاره و قيمه و تصوراته و ثمتلاته للحياة البشرية ، كما نجده صراع الإنسان مع بني جنسه الإنسان في علاقاته و سلوكاته و أفعاله و هو صراع الإنسان أيضا مع ثقافته و تنشئته و ظروف حياته الإجتماعية.

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة العنف بإعتباره ظاهرة نفسية – إجتماعية و سياسية ، و من بين هذه الدراسات نجد الدراسات الكلاسيكية عند كل من "دوركايم" (Durkheim) حول الإنتحار كنوع من العنف الفردي و العنف الجماعي ، و أيضا " ماكس فيبر" (weber) في العنف المؤسسي الذي تمارسه الدولة ضد الأفراد . و عند " كارل ماركس" (Marx) ، يشكل العنف عنده الإستعمال الشرعي للقوة لإنتشال السلطة من الطبقة البرجوازية لصالح الطبقة البروليتارية بإسم شعار صراع الطبقات .

وهناك غيرهم من المنظرين و العلماء الذين أسسوا لنظريات العنف ونذكر على سبيل المثال "هوبس" (Hobbes) في مقولته الشهيرة << الإنسان ذئب لأخيه الإنسان >> و " روسو " الذي يؤكد على أن المجتمع الذي لا يقوم على هيمنة الأقوياء على الضعفاء ليس بمجتمع .

كما قامت الدراسات الأمريكية حول العنف السياسي و علاقاته بمختلف المؤثرات الإقتصادية و الإجتماعية ، و التي هيئت لظهورها والبحث فيها نظرية العدوان الناتج عن الكبت لـ" جون دولار" (Dollard).

زيادة عن الدراسات الوظيفية التي قامت بها مدرسة "شيكاقو"(Chicago) ورائدها " بورجس"(Burgess) ، و قد هدفت الى الكشف عن وظيفة العنف كظاهرة إجتماعية داخل النسق الإجتماعي . ومن روادها أيضا "مازرني" (Mazrni) و"كوزر" (Coser) ، فالبنسبة لهم ظواهر العنف تساعد على التجديد و التغير . ومنه نخلص الى إيجابية العنف في وظيفة إعادة الإندماج بخلق قيم جديدة و توازن جديد جراء أعمال العنف ، أين يسمح للفرد بتكوين نفسه وذاته مجددا ، وأخيرااسهامات "ميرتون"(Merton) حول ظواهر " اللامعيارية" و " الإنحراف " و اعتبار العنف كوحدة وظيفية ، قادرة على الإندماج داخل النسق الإجتماعي .

هذه بصفة عامة أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة العنف ، أما عن الدراسات الخاصة بالعنف ضد المرأة فلم نجد دراسات تطرقت للموضوع بصفة مباشرة ، إلا تلك التي تعرضت من خلال الكشف عن واقع المرأة العربية الى تجليات و نظرة المجتمع للمرأة بإعتبارها جنس دوني و ناقص و مواطن من الدرجة الثانية . و نجد أهمها دراسات " نوال السعداوي " بمصر و " فاطمة المرنيسي" بالمغرب حول المرأة العربية . و التي اعتبرت كمرجعية معرفية هامة عند العلماء الغربين الذين استهواهم حال و وضع المرأة العربية ، و من بينهم " فرونسواس كوشار" [1] (Francoise Couchard) و الذي إستلهمت رؤيتها للعنف الجسدي ضد المرأة في المجتمعات الإسلامية من خلال تناولها للمكانة الدونية للمرأة المتزوجة في كتابها (Emprise et violence maternelles) من تحليلات " فاطمة المرنيسي " عن كتابها (Le harem politique ,le prophéte et les femmes) و كذلك دراسات " سمية نعمان قسوسي " و " فاطمة آيت الصباح " دائما بالمغرب .

كما هناك مرجع هام " المرأة العربية في المغرب و المشرق " لصاحبته " صونيا رمزي أبدير " ، أين تعالج الكاتبة المعاش اليومي والحقيقة الإجتماعية لواقع المرأة العربية ، مبرزة إشكالية العلاقة بين المرأة و الرجل و إنعكاسات هذه العلاقة على شخصية المرأة و حياتها الإجتماعية بتفاعل المعطيات التاريخية و العوامل الثقافية و الظروف الإقتصادية المساهمة في تحديد مكانة و دور المرأة في المجتمعات العربية .

---

[1] Francoise Couchard ; Emprise et violence maternelles ;étude d anthropologie psychanalytique ,02 édition , Dunod,paris ,2003,p49.

وأيضا نجد من الأعمال و المحاولات التي قامت بها كل من " فضيلة مرابط " و" نفيسة زردومي " و سعاد خوجة " و كاميل لكوست ديجردان " ، الحقل المعرفي و المنهجي الذي يمثل مدخل رئيسي عند التطرق الى صورة المرأة الجزائرية بصفة عامة و الى قضية العنف ضدها بصفة خاصة . و كذا إسهامات الروائيين و الكتاب الجزائرين كأمثال " رشيد بوجدرة " و " كاتب ياسين " و " رشيد ميموني " ، أما بمصر فهاك " قاسم أمين " و غيره من الأدباء المهتمين بقضية المرأة في البلاد العربية.

و تعتبر رسالة الماجستير للأستاذ " جمال معتوق " من جامعة الجزائر حول " وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن " – دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة – السنة الجامعية 1993/1992 ، العمل الذي عثرنا عليه في هذا المجال - ظاهرة العنف ضد المرأة – و شملت الدراسة السلوكات العدوانية ضد المرأة بالشارع الجزائري في فترة تأزم الأ وضاع الأمنية الناتجة عن أحداث الأعمال الإرهابية في العشرية السابقة.

منهج الدراسة :

بما أن صدق البحوث و قيمتها العلمية يتوقف على الإختيار السليم للطرق و الأدوات التي تمتلك الشروط العلمية و المنهجية من أجل الوصول الى الأهداف المسطرة ، فإن الإنطلاقة في بحثنا هذا كانت من الملاحظة بالمشاركة ، فلقد كانت اداة أساسية في دراستنا واعتمدناها لأجل الدخول الى عالم النسوة في مجتمع محلي حدد نطاقه الجغرافي في حمام شعبي بمدينة الرمشي . كما فجرت الملاحظة فينا منبع الفضول و التعطش الشديدين لمتابعة الموضوع بحذر و التعرف على بعض المعلومات السائدة في أوساطنا الشعبية و خصوصا بالوسط النسوي.

و لجأنا في عدة فرص التقرب من مجتمع الذكور و تبادل أطراف الحديث معهم في مجال الدراسة ، مكان العمل و في الأماكن العامة وذلك قصد رصد اتجاهاتهم و مواقفهم من موضوع المرأة و العنف الأسري ، و الوقوف على آخر مستجدات الساحة الإجتماعية : أهمها مظاهر التغير الإجتماعي و إنعكاساته على مكانة و دور المرأة الجزائرية ، تمثلات الرجل الجزائري لوضعيتها حاليا ، رأيه في الأسرة الجزائرية بين التغيير والمحافظة . و حتى نتمكن من إكتشاف محتوى

المشكل أبعاده و عناصره استخدمنا لهذا الغرض تقنية الاستمارة في الدراسة الميدانية الإستطلاعية و كانت موجهة للرجال فقط.

كما خلصنا في الفصل الثاني من الدراسة الميدانية في تطرقنا لظاهرة ضرب النساء الى إعتماد تقنية المقابلة ، و تنوعت من المقابلة الموجهة الى المقابلة النصف موجهة ، خصصناها لضحايا العنف الزوجي في حدود جلستين تم فيهما البحث مع الحالات المختارة.

مجتمع الدراسة :

إن طبيعة الموضوع أوجبت علينا التقيد بأدوات و تقنيات البحث العلمي فاعتمدنا أداة الإستمارة التي و جهناها الى عينة المبحوثين في ظرف شهر و نصف من الزمن ، أما عن مجتمع البحث فكان مجتمعا مقصودا لإنه إشتمل على جنس الذكور فقط ، و ضمت عينة البحث ثلاثين (30) رجلا . أما عن إختيار العينة كان على أساس تقسيم المجتمع الأصلي الى طبقات و أقسام لها خصائص خاصة متباينة مع بعضها البعض بحيث تمثل كل طبقة تمثيلا قائما بذاته في كيان المجتمع الأصلي [1] .

و الأساس الذي إعتمدناه في تقسيم المجتمع الأصلي الى طبقات كان حسب الموقع الجغرافي و الحضاري للمجتمع الكلي ، فبداية حددنا أربع مناطق لتعكس لنا أربع مجتمعات محلية صغيرة و نذكر منها بلدية (الرمشي) ، بلدية (تلمسان) ، بلدية (مغنية) ، وأخيرا بلدية (الغزوات) ، و وقع اختيارنا على هذه المناطق لقربها من مكان الإقامة (الرمشي) و مجال العمل الذي أزاول فيه المهنة (تلمسان) و أما عن المنطقتين المتبقيتين فقد قمنا بمهام توزيع الإستمارة بمعاونة إحدى المقربين بحكم مكان إقامتهما في تلك المناطق و هما طالبتين معي بنفس القسم و التخصص .

و أما عن مقصدنا من هذا التحديد لمجتمع البحث فكان بحكم وقوع هذه المناطق على مساحة جغرافية تمتد من الساحل الى المناطق الداخلية أي حدود الهضاب ، كما أخدنا بعين الإعتبار المجال الحضاري لها فمن مناطق شبه حضرية الى مناطق حضرية ، ثم تم إختيار العينة من كل طبقة تم تصنيفها وفق الطريقة العشوائية الطبقية أين كان توزيع العينة متناسبا بالتساوي مع عدد وحدات المعاينة الكلية

---

[1] أحمد مزيان ، مبادئ في البحث النفسي والتربوي ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، ط02 بدون سنة، ص158.

المخصص لكل طبقة . أما عن توزيع العينة داخل كل طبقة مستقلة عن الأخرى فكان على أساس الفئات الإجتماعية المحتملة في كل طبقة .

وحتى إن كانت إعتباراتنا في إختيار مجال البحث غير مبررة تبريرا علميا دقيقا لإعتقادنا أن السمات الثقافية و الخصوصيات الإجتماعية لكل منطقة لا تمثل إختلافا جوهريا عميقا يستدعي التفريق بين مجتمع كل منطقة على حدى ، إلا أن الصعوبة الوحيدة التي واجهتنا و أدهشتنا فعلا هي عدم تقبل الإستمارات الموجهة الى عينة البحث في منطقة (الغزوات) ، ومع إلحاحنا مرتين على توزيع الإستمارة على الأفراد المقيمين بهذه المنطقة إلا أن دهشتنا زادت و خصوصا بعدما تم الإطلاع عليها و قراءة ما بداخلها زاد إصرارهم على الرفض في ملء الإستمارة من طرفهم ، و كانت إجابتهم الوحيدة لنا هي تصريحهم بأن هذه أسرار شخصية و خاصة بهم و ليس من شأننا التعرف عليها و لا من صلاحياتنا الحديث عنها . و لنا أن نتساءل لماذا هذا الرفض المفاجئ و الغير المتوقع ؟ و هل هذا الخوف و الهروب من الإجابة فعل أم رد فعل ؟ و في ماذا يمكن أن تكمن إنعكاسته حسب نظرهم ؟ . ولهذا إقتضت الضرورة إقصاء هذه العينة من مجتمع البحث واسترداد الإستمارات منهم و إعادة توزيعها على طبقة أخرى تضمنت منطقة الرمشي و تلمسان .

و غرضنا من تقسيم المجتمع الأصلي الى طبقات و تقدير حجم العينة و توزيع أفرادها على أساس الفئات الإجتماعية التي نجدها في كل طبقة ، كان أملا في رصد إتجاهات و مواقف و أراء الرجال بغض النظر عن تدرج مستوياتهم التعليمية و الثقافية و المهنية ، كما ارتأينا أن إشتراط المستوى التعليمي أو الثقافي أو المهني في أي حال من الأحوال لا يعني أبدا نفي التصرفات و السلوكات الذكورية مع جنس النساء ولا إقصاء بالضرورة الممارسات اللإجتماعية ضدهم ، لأن الإستمارة كتب عليها في الواجهة (موجهة للرجال فقط) من أعمار متفاوتة وفئات إجتماعية مختلفة و فئات مهنية متنوعة .

إن عملنا الميداني يدخل في نطاق الدراسة الإستطلاعية فقط ، وقد طلبنا من المبحوثين الإدلاء برأيهم و إعطائنا نظرتهم لمكانة ودور المرأة الجزائرية بين الماضي و الحاضر ، و إفادتنا بإتجاهاتهم نحو الأسرة الجزائرية الحالية و ابراز مواقفهم من العنف الإجتماعي و من المرأة الحائرة بين معطيات العصر و تحديات الوقت الراهن ، وذلك بالتوضيح و الشرح و التعليل لوجهات نظرهم و إقتناعاتهم الشخصية ،

إنطلاقا من مرجعيتهم التاريخية و خلفيتهم الثقافية و الحضارية التي تصب في مصب رؤياهم لجزئيات الظاهرة و حيثيات الدراسة المستهدفة.

كما تمت دراسة الحالة مع عينة حددت بأربع (04) حالات تطوعت لإجراء البحث الميداني و تقبلت المشاركة بدافع شخصي وبرغبة مؤكدة في التعاون معنا بدون صعوبات تذكر برغم إحصائنا لثمان 08 حالات ضحيات العنف الزوجي.

الجدول رقم01 : يبين توزيع مجموع أفراد العينة حسب المناطق الجغرافيةالمحددة.

المناطق الجغرافية والحضارية	التكرارات
تلمسان	10
الرمشي	10
مغنية	10
المجموع	30

الجدول رقم 02 : يبين توزيع مجموع أفراد العينة حسب الفئات الإجتماعية.

الفئات الإجتماعية	التكرار
الإطارات (مسير أجور + إطار الدراسات + محاسب بشركة نفطال)	03
الأطباء (طب عام +طب أسنان + مختص نفساني)	03
الأساتذة (تعليم إبتدائي + ثانوي +إكمالي+ جامعي)	06
الموظفون (في قطاع التربية +الأمن+ البنك +الضمان الإجتماعي)	07
التجار	06
أعمال ومهن حرة (فلاح + حرفي الحلي +حداد+سائق أجرة +عامل يومي)	05
المجموع	30

الجدول رقم 03 : يبين توزيع مجموع العينة حسب المناطق الجغرافية والحضارية وحسب الفئات الإجتماعية.

المناطق / الفئات	تلمسان	الرمشي	مغنية	المجموع
	التكرار	التكرار	التكرار	
الإطارات	01	01	01	03
الأطباء	01	02	00	03
الأساتذة	02	02	02	06
الموظفون	02	00	05	07
التجار	03	01	02	06
أعمال ومهن حرة	01	04	00	05
المجموع	10	10	10	30

نود الإشارة أيضا أن توزيع الإستمارة تم على أساس التعاون والتفهم من طرف المستجوبين معنا و قبول الإجابة على الأسئلة التي وجهناها إليهم .

محتويات الدراسة :

محاولة منا بلوغ الأهداف المسطرة للبحث تطرقنا الى موضوع العنف الأسري في المجتمع الجزائري ظاهرة ضرب الزوجات- دراسة ميدانية لعينة من ضحايا العنف الأسري - من بابين : الباب الأول مدخل نظري لموضوع البحث و الباب الثاني يعالج التحقيق الميداني .

الباب الأول قسمناه الى فصلين نظريين :

الفصل الأول : تضمن الدراسة المفاهمية و النظرية لموضوع البحث، وبحثنا فيه البنية المفهمية للأسرة ضبطا لمصطلاحاتها و مفاهيمها العامة والخاصة ، و في العنصر الثاني تطرقنا الى النظام الإجتماعي للأسرة تعريفا بأنماطها و تحديدا لوظائفها في سائر المجتمعات المعاصرة و ذلك في مضمونين .

و في المضمون الثالث للفصل الأول تعرضنا الى النسق الأسري الجزائري : الخصائص ، المميزات و مقومات الأسرة الجزائرية ، واعتمدنا في إثراء هذا العنصر البحث في آثار التغير الاجتماعي على الأسرة وإنعكاساته السلبية و الإيجابية عليها ، ثم القوانين و التشريعات الناجمة عنه بالتطرق الى قانون الأسرة الجزائري.

الفصل الثاني : تضمن العرض النظري و المعرفي لظاهرة العنف الأسري في المجتمع ، و أتى بداية على تعريفات العنف ، أنواعه ، مظاهره

، أشكاله ، ثم انتقلنا الى تحديد مجالاته و إشكالاته في المحيط الاجتماعي عامة و الأسري خاصة و هذا في المضمون الأول .

أما المضمون الثاني من الفصل الثاني قمنا فيه بعرض لنظريات العنف الأسري بين النقد و المعارضة ، التقليد و المحافظة عند علماء الإجتماع ، و موقف الدين الإسلامي و رأي الشريعة الإسلامية من هذه الظاهرة الخطيرة و الشائعة في المجتمع العربي المسلم .

و تحتم التطرق الى هذه الظاهرة أيضا الإعلان عن الأرقام الإحصائيات الخاصة بالعنف الأسري في العالمين الغربي و العربي و في المجتمع الجزائري في المضمون الثالث .

وجاء الباب الثاني و المصاحب للتحقيق الميداني أيضا في فصلين:

الفصل الأول : جاء فيه الدراسة الإستطلاعية الميدانية ، وتناولت أراء و مواقف الرجال من المرأة الجزائرية ملخصة في أربعة محاور استهدفت رصد مختلف الاتجاهات و وجهات النظر و الآراء الواردة حول المرأة كجنس أنثوي و فرد و شخص و اشتملت المحاور الأربعة ما يلي:

- أولا : الرجل الجزائري و موقفه من العمل النسوي.
- ثانيا : الأسرة الجزائرية ثوابت و متغيرات.
- ثالثا : العنف الزوجي الأسباب و المخلفات.
- رابعا : قانون الأسرة و التشريع الجزائري .

وعن الفصل الثاني من الباب الثاني سلكنا طريقنا فعلا الى ضرب الزوجات في طبيعة الظاهرة و أبعادها ، ووقفنا في هذا الفصل على تقديم نماذج حية عن العنف الأسري من خلال إستجواب حالات هي ضحايا العنف الزوجي .

صعوبات البحث :

البحث العلمي مغامرة يعيشها الباحث بسلبياتها و إيجابيتها ، فهي تجري في حدود زمن و مكان معين ، و في إطار يشغل كثير من النشاطات و التجارب و المفاجئات التي تحمل بين طياتها ملاحظات ومعاينات غير متوقعة تتطلب منا قدرا من التحمل و الصبر و المثابرة من جهة ، و من جهة أخرى شيئا من التركيز و الترتيب و التفتح .

فعن مجمل الصعوبات التي واجهتنا تلك الصعوبات الشائعة كالبحث عن المراجع ، الدراسات ، الأعمال و البحوث التي عالجت الموضوع ، ونظرا لجدته في الساحة و حساسيته بالوسط الإجتماعي فقد

إعترضتنا ندرة وقلة المحاولات التي تناولته إلا الوسط الإعلامي الذي تطرق إليه من خلال الصحف و المجلات .

و من أهم الصعوبات كذلك ، إقتحام عالم النسوة و التردد على مجالسهم بصفة مستمرة في الحمامات و الحلاقات ، هذا أخذ قدرا كبيرا من وقتنا ولا سيما محاولة إقناعهم بالتعاون معنا و المشاركة في البحث بعد لقاءات متكررة لكسب ثقتهم وودهم ، و برغم إحصاء عما يزيد عن ثمان (08) حالات إلا أن البحث في الواقع تم مع خمس (05) فقط من وافقن علي إقتراحنا و التعامل معنا ، لتغير حالة أخرى مقر عملها (حمام شعبي) في آخر لحظة ، و هو المكان الوحيد الذي يمكننا فيه إجراء الإستجواب معها ، فتم إلغائها من العينة والإكتفاء بأربع (04) حالات ، ونظرا للوقت الغير الكافي لم يتم البحث عن بديلة تخلفها .

واجهتنا أيضا عراقيل أثناء الدراسة الميدانية الإستطلاعية ، فبعد ما تم تحديد العينة بشكل نهائي و مباشرة البحث الميداني مع المستجوبين" الرجال " اندهشنا برفض ملء الإستمارات من طرف عينة منطقة (الغزوات) ، وبرغم إلحاحنا عليهم و بمساعدة أحد المقربين منهم (صديقة طالبة معي بالقسم نفسه و من المنطقة نفسها) لم نحصل على موافقتهم الصريحة ، الشيئ الذي حملنا على إعادة توزيع الإستمارات من جديد .

واتجهنا الى مركز الشرطة ببلدية بتلمسان قصد الحصول على ببيانات و إحصائيات مسجلة لديهم تؤكد الإعتداءات الجسدية على النساء فتلقينا عراقيل و طلب منا إتمام بعض الإجراءات و الوثائق كي يسمح لنا بالتعامل مع المصلحة المسؤولة عن مدنا بالمعطيات ، ونظرا للوقت الضيق مقارنة مع الوقت التي تأخذه هذه الإجراءات توقفنا عن التحريات مع هذه الهيئة . أما عن المركز الصحي للرمشي قمنا بإتصال مع أحد الأطباء تحريا عن إمكانية مقابلة طبيب شرعي ، فتم إفادتنا بأنه لا يتوفر على منصب مستقر بالمركز ، ويصعب الإتصال به لأن عمله يتحدد بدوارات إستثنائية و برفقة لجنة طبية تزاول عملها شهريا.

البـــاب الأول

الإطار النظري

الفصل الأول : البناء الأسري

أولا : مفهوم الأسرة

أ- المفهوم اللغوي للأسرة

ب- المفهوم الإصطلاحي للأسرة

جـ- التعريف الإجتماعي للأسرة

ثانيا : النظام الإجتماعي للأسرة

أ- البعد الإجتماعي

ب- البناء الوظيفي

1 - أنماط الاسرة :

*الأسرة النووية

*الأسرة الممتدة

*الأسرة المركبة

*أسرة التوجيه

*أسرة التناسل

*الأسرة الأبوية

*الأسرة الأمومية

*الأسرة البنيوية

جـ- وظائف الأسرة

1 - الوظيفة البيولوجية

2 - الوظيفة الإقتصادية

3 - الوظيفة التربوية

4 - الوظيفة النفس - إجتماعية

5 - الوظيفة الترفيهية

6 - الوظيفة الدينية

ثالثا : الأسرة الجزائرية ، المميزات والمقومات

أ- خصائص الأسرة الجزائرية

ب - الأسرة الجزائرية والتغير

جـ- الأسرة الجزائرية والتشريعات القانونية

خلاصة :

الفصل الأول : البناء الاسري :

إن تناول موضوع الأسرة بين شقي العلم و الواقع الفعلي يكتسب أهمية بالغة في التراث المعرفي للفكر الإنساني ، و يعد البحث في مجال الأسرة من قبل المفكرين و العلماء إدراكا عميقا لأهميتها بالنسبة للفرد وللمجتمع ، و تأكيدا ملحا على أن الأسرة هي المهد الطبيعي للإنسانية.

فوعي الدول و الحكومات و شعورها بأن العالم يتطور و يتحرك أصبح يتطلب منها التشجيع لدراسة الأسرة في الحقل السوسيولوجي والأنثروبولوجي ، و يستلزم عليها التطرق الى مواضيع النظام الأسري ومقومات التماسك الأسري الذي هو أساس التماسك الإجتماعي .

و في الحقيقة إن موضوع الأسرة يثير تساؤلات و يطرح اشكالات تمثل اللغة المشتركة بين العام و الخاص ، و همزة وصل بين الباحث والقارئ ، و يعتبر علم الإجتماع الأسري من أخصب فروع علم الإجتماع من حيث المشكلات المهمة و القضايا التي تتجدد أهميتها ، و يتعاظم وزنها في مجتمعنا المعاصر أيا كان موقعه على الخريطة الأرضية ، ومهما تباينت الاتجاهات الفكرية التي تتبناها [1].

و نحن بصدد البحث في هذا المجال الذي تحتل فيه الأسرة مكان الصدارة في دراسة المشكلات الإجتماعية ، سنحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم ، الدلالات و المصطلحات التي تضمنت إشكالية البحث ، ونتطرق الى الأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا قائما بذاته و يرتبط بغيره من نظم اجتماعية أخرى بالمجتمع .

وفي العنصر الثالث سنعمد الى تفكيك و تجزيء النظام الأسري جملا و تفصيلا ، من طبيعة بنائه في أنماطه و أشكاله الى وظائفه المتعددة والمتنوعة . ثم ستكون لنا إطلالة موجزة عن خصائص و مميزات البناء الأسري الجزائري ، و ذلك من خلال تطور الأسرة الجزائرية في التاريخ و تراجع وظائفها في العصر الحديث نتيجة التحولات الاقتصادية و التغيرات الاجتماعية التي شهدتها .

كما سنتعرض في آخر عنصر الى قانون الأسرة الجزائري بين الخطاب و الممارسة في المجتمع الجزائري الراهن.

---

[1] علياء شكري،الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص15.

أولا : مفهوم الأسرة

سمعنا من عامة الناس و تعلمنا و نحن في المدرسة أن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع .... و الخلية كما يحبذها أهل البيولوجيا هي : أصغر وحدة وظيفية توجد عند الكائن الحي ، و لعل الأهمية التي تكتسيها الخلية في البناء العضوي للجسم البشري تماثل عنصر الحياة بالنسبة للإنسان و تعادل شرط البقاء و الاستمرار عنده.

فإن كانت الخلية ميزة الظاهرة الطبيعية فالأسرة هي الأخرى ميزة الظاهرة الإجتماعية و الأنثروبولوجية معا ، و التشبيه الذي لازمها مدة قرون طويلة ما هو إلا حقيقة صادقة و دليل علمي قائم على أن الأسرة هي فعلا الخلية و اللبنة الأولى في البناء الاجتماعي.

و إن كانت هذه المقولة الشهيرة قد أجمعت و أمعنت و أوجزت مفهوم الأسرة ، إلا أن مفهوم الأسرة يعتبر من المفاهيم التي قد اختلف علماء الاجتماع و النفس و الأنثروبولوجيا حولها ، و تعددت وجهات نظر المدارس التي تبنت تعريفات هذا المفهوم الذي هو بين أيدينا.

أ- المفهوم اللغوي :

الأسرة أصلها مشتق من" الأسر" والأسر لغة يعني القيد . يقال أسر أسرا و أسارا قيده و أسره أخذه أسيرا.

الأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب بمعنى أسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم . و الأسرة بمعنى عشيرة الرجل و أهل بيته .[1] و من حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته ، فإن" الأسر" والقيد هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان أي " المسؤولية" [2] .

ب- المفهوم الإصطلاحي :

ليس لإصطلاح الأسرة تعريفات و معان واضحة يتفق عليها العلماء ، فإصطلاح الأسرة نفسه غير واضح و غامض [3] لأنه غالبا ما ارتبطت الأسرة بالزواج ، واقترنت أنواع الأسرة بأشكال الزواج الى حد بعيد عبر التاريخ . و لذلك يوجد إختلاف حقيقي بين المفكرين حول ماهية الأسرة في حين أنه ليس هناك مجتمع من المجتمعات الإنسانية لا يشتمل على

---

(1) إبن منظور (د، ت): لسان العرب، المجلد الرابع بيروت، دار الفكر.

(2) عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني ،الأسرة على مشارف القرن العشرين ، الادوار، المرض النفسي، المسؤوليات ، دار الفكر العربي، ط1 2000 ص15.

(3) الوحيشي أحمد بيري، الأسرة و الزواج، مقدمة في علم الإجتماع العائلي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1998 ص51.

وجود و بناء أسري في أي صورة من الصور . و يصعب تقديم تعريف إصطلاحي كامل للأسرة لأنها تطرح عدة تساؤلات من أهمها التضارب القائم حول إستخدام مصطلح الأسرة أم مصطلح العائلة عند الباحثين والمؤلفين في هذا الحقل ، و كذا تعدد أنماط الأسرة من الأسرة النواة الى الأسرة الممتدة و الأسرة المركبة ، و غيرها من أشكال الأسر التي شهدتها المجتمعات البشرية . و أهم ما يمكن الإشارة إليه أن محاولة تحديد تعريف أو معنى أو اصطلاح بدقة و موضوعية تامة ليس عملا هينا في العلوم الإنسانية ، و تبقى قضية المصطلحات و المفاهيم مشكلة ارتبطت بنشأة التخصصات العلمية التي تدور في الفلك العام للمعرفة .

و سنتعرض الى بعض تعريفات الأسرة كما جاءت عند بعض الفلاسفة و المفكرين:

- **هربرت سبنسر** : " الأسرة هي الوحدة البيولوجية و الإجتماعية ".
- **كونت**: << الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع ، و أنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور ، و أنها الوسط الطبيعي الإجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد>> [1].
- **إميل دوركايم** : << الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين ، و ما ينجبانه من أولاد – على ما يسود الاعتقاد - بل إنها مؤسسة إجتماعية تكونت لأسباب إجتماعية ، و يرتبط أعضاؤها حقوقيا و خلقيا ببعضهم البعض>> [2].

والأسرة كما جاءت في معجم علم الإجتماع هي : <<جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج و الدم و التبني ، و يتفاعلون معا . و قد يتم هذا التفاعل بين الزوج و الزوجة ، و بين الأم و الأب ، و بين الأم والأب والأبناء و يتكون منهم جميعا وحدة إجتماعية تتميز بخصائص معينة>> [3].

ويرى الدكتور **أحمد زكي بدوي** في معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية : << إن الأسرة هي الوحدة الإجتماعية الأولى التي تهدف الى المحافظة على النوع الإنساني ، و تقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي ، و القواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة >> [4].

---

[1] السيد عبد العاطي وآخرون ،الأسرة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ص07.

[2] عبد القادر القصير ،الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري و الأسري، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص34.

[3] joseph Sumpf,Michel hugues:dictionnaire de sociologie,librairie larousse, paris, 1973 p131.

[4] مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة ص18.

ومن التعريفات المشهورة للأسرة تعريف (**برجس و لوك**) اللذان يعتبران من الباحثين المتخصصين في مجال الأسرة ، حيث عرفها كالآتي : << الأسرة مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج أو الدم ، أو التبني ، و يعيشون معيشة واحدة ، و يتفاعلون كل من الآخر في حدود أدوار الزوج و الزوجة ، الأم و الأب، الأخ والأخت و يشكلون ثقافة مشتركة>>[1] .(تعريف برجس و لوك من كتابهما العائلة 1953)

وجل ما يسود في اعتقادنا أن الأسرة توحي لنا بذلك التجمع الإجتماعي و القانوني للأفراد ، يتحدون بروابط الزواج و القرابة و يعيشون مع بعضهم البعض و يتشاركون في الحياة الجماعية ، و يترتب عليه حقوق و واجبات . و إن كان هذا التعريف يطابق المعنى التقليدي الذي تطلقه **الدكتورة سناء خولي** على الأسرة فهي ترى أنه لا يمكن إطلاقه على معظم الزيجات التي تتم دون أن تصاحبها الإجراءات الرسمية والقانونية و الشعائر الدينية لأنه لا ينطبق عليها [2] .

وحتى إن اتفقنا على أن المعنى الواسع للأسرة يشير إلى جماعة أو مجموعة من الأشخاص أو الأفراد ، يعتقدون فيما بينهم أنهم ينتمون الى جماعة مستقلة داخل المجتمع و يرتبطون الواحد بالآخر عن طريق روابط الدم أو الزواج و يدركها بقية أفراد المجتمع [3] ، فإن هذا نابع من طبيعة البشر و تفرضه الحاجة الإنسانية ، و منه تضيف" **سناء خولي** " في تحليلها لمعنى الاسرة و الزواج أنه "رغم كل الإختلافات التي تغطي تعريف رسمي للأسرة تبقى حقيقة هامة ، و هي أن جميع الناس في المجتمعات في الماضي و الحاضر ، ولدوا و تربوا في ‹‹أسرة›› تتكون كل منهما في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتميان الى جيلين فقط ، (جيل الآباء وجيل الأبناء) و هي تشتمل على شخصين بالغين و هما الذكر و الأنثى اللذين يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال و يقومان في العادة بالإلتزمات الإقتصادية تجاه الوحدة الأسرية....."[4] .

و نفهم من التعقيب الذي أوردته "**سناء خولي**" أن الزواج شرط ضروري لقيام البناء الأسري ، وثماره تؤدي الى تكوين الأسرة واستمراره يضمن بقائها و دوامها ، و هذا ما يؤكد عليه كثير من علماء الإجتماع و الأنثروبولوجيين و تثبته معظم التعاريف التي نصادفها في علم اجتماع الأسرة و التي تتجه جميعها الى إبراز الإرتباط الدائم بين الرجل

---

(1) عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني المرجع السابق، ص 20.

(2) سناء خولي، الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية ، ص39 .

(3) السيد عبد العاطي وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999 ص19

(4) سناء خولي، المرجع السابق، ص39.

والمرأة و ما يترتب على ذلك من إنجاب و رعاية للأطفال ، والقيام ببعض الوظائف... [1] ، و توطيدا لهذا الموقف نجد كل" **وليم أجبرن** " و"**نيمكوف**" يعرفان الأسرة كالتالي : << هي عبارة عن منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج و زوجة مع أطفال أو د ونهم ، أو تتكون من رجل و امرأة على انفراد مع ، ضرورة وجود أطفال . و تربط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم ، و المصاهرة ، و التبني ، المصير المشترك>> [2] .

و في مجمل القول نفهم مما سبق آنفا أن الأسرة هي المهد الطبيعي للإنسانية و ميزة الحضارات قديما و حديثا ، فهي أول جماعة أساسية واجتماعية تكونت مند بزوغ فجر التاريخ ، كما تشكل الركيزة الأولى لبناء المجتمع و الوحدة الرئيسية له ، فمهما تعددت تعريفاتها و تنوعت مفاهيمها ، إلا أن هذا التنوع و الإختلاف لا يمنع من وجود عناصر وخصائص مشتركة بين كل الأسر في مختلف مجتمعات العالم .

جـ-التعريف الإجتماعي للأسرة :

شملت التعريفات السابقة التي أوردنها عن الأسرة مصطلحات مؤلوفة و متداولة ، يلتمسها عامة الناس و يدركها أفراد المجتمع كبديهيات يتعاملون معها بكل وعي و صرامة ، فمصطلح جماعة أو مجموعة / أسرة ، رجل/ زوج ، أب و إمرأة/ زوجة ، أم ، أطفال ، أبناء ، الدم ، القرابة ، التبني ، علاقات ، أدوار تمثل في معظمها مكونات الأسرة بالطبيعة والمنطق و الحواس .

و لكن التعريف الإجتماعي للأسرة لا يقف عند حدود هذه المكونات ، و المفهوم السوسيولوجي لها يبتعد كل البعد عن بضعة كلمات و معان مجردة و متفرقة عن بعضها البعض ، فالأسرة تعد نظاما إجتماعيا قائما بذاته و بناءا راسخا منذ أجيال و أجيال . و لهذا يهتم علم الإجتماع العائلي بدراستها و وصفها دراسة علمية منظمة تسعى الى الكشف عن تطورها وتركيبها ، تحليل وظائفها ، نظامها و علاقاتها المتبادلة مع بقية النظم الأخرى الموجودة في المجتمع .

و عند كل من" **إليوث**" و"**ميريل**" يمكن تعريف الأسرة بأنها : << وحدة بيولوجية اجتماعية مكونة من زوج و زوجة و أبنائهما و يمكن اعتبارها أيضا نظاما اجتماعيا أو منظمة اجتماعية متعارفا عليها ، تقوم بسد حاجات انسانية معينة >> [3] .

---

[1] السيد عبد العاطي وآخرون ،الاسرة والمجتمع،المرجع السابق ص07.

[2] عبد القادر القصير ، المرجع السابق، ص34.

[3] السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ص26.

ثانيا : النظام الإجتماعي للأسرة :

أ ـ البعد الإجتماعي :

لم يقتصر البحث في مجالات الأسرة عند تعريفها كوحدة بيولوجية واجتماعية على معنى الجماعة أو مجرد بناء عضوي يتكون من أشخاص في أدوار بينهم علاقات فقط ، بل ركز أيضا على الصور ، الأشكال و الطرق التي تشكل السلوك الإجتماعي لأعضاء الأسرة ، و تنظم مختلف جوانب الحياة بها . و في هذا الصدد نجد إبراهيم عثمان يقول : << إن عملية التنظيم و قيام النظام تعبر عن مؤسسة السلوك و الأدوار ، وتتم تدريجيا متضمنة تنميط و تحويل الأحداث الفردية الى أفعال جماعية تتبناها الجماعة كنماذج للفعل و الفكر [1].

" فعملية التنظيم" تعتبر من أساسيات البحث عند التطرق الى الأسرة كنظام اجتماعي ، فهي مسألة مهمة و أساسية تمكننا من إكتشاف أسرار النظام الأسري في بعديه الإجتماعي و الثقافي ، و مستوى العلاقة بينهما ، إذ يرتبط مفهوم النظام هنا بالمعايير ، القواعد ، الحقوق ، الواجبات التي تنظم سلوك أعضاء الأسرة و علاقاتهم [2] ، و هي غالبا ما تتم بشكل معقد وبصورة كامنة .

ونظرا لأهميتها القصوى - الأسرة - في استمرار الجنس البشري ، فإن قيام نظام الأسرة أو النظام الأسري كما يطلق عليه يتطلب عملية تنظيمية لأنماط السلوكات و أنواع العلاقات الإجتماعية السائدة ، و لهذا يقصد بنظام الأسرة << مجموعة الممارسات المتفق عليها في المجتمع لضبط عملية الإرتباط بين الجنسين الذكور و الإناث في الزواج ، الأسرة ، الإنجاب ، و تنشئة الأطفال >> [3].

و يعتبر أيضا << النظام الأسري نظام اجتماعي أساسي ، فهو يشكل نسقا من الأدوار الإجتماعية المترابطة و المعايير التي تتعلق بتنظيم العلاقات الجنسية و تربية الأولاد و بناء العلاقات القرابية>> [4].

و يتبين لنا من خلال التعريفين السابقين للنظام الأسري ، أن التنظيم والضبط يحققان الوجود الإجتماعي المؤسسي للأسرة - و هذا يحدث وجود الأسرة كنظام - و بناءا عليه يتحقق بناء المجتمع الذي يمثل في أصله البناء الاجتماعي . و منه نفهم أن فكرة تحديد و وجود الأسرة ترتبط إرتباطا وثيقا بتحديد و وجود المجتمع ، ويظهر هذا التحديد و الوجود

---

[1] إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الإجتماع، دار الشروق ،1999، ص213.

[2] المرجع نفسه، ص217.

[3] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف الإسكندرية، 1963، ص478.

[4] عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص23.

في شكل علاقة تبادلية – وظيفية بين الجزء و الكل (أسرة/ مجتمع = مجتمع / أسرة) ، حيث تعكس هذه العلاقة التبادلية - الوظيفية القائمة في أدنى مستوياتها على تفاعل أعضاء الأسرة فيما بينهم و من تم أفراد المجتمع.

و نخلص عند هذه النقطة الى ما جاء به **ماكيفر** عند ذكره للخصائص العالمية للنظام الأسري في أنه:

* يوفر علاقة الرفقة و تنظيم العلاقات الجنسية و الإنجاب.
* تقوم العلاقة على نوع من الطقوس و عقد يظهر شرعية العلاقة و إشهارها إجتماعيا .
* نظام رمزي للنسب .
* تزويد الأعضاء بسكن مشترك .
* تلبية الحاجات الاقتصادية و الحماية للأعضاء .
* تقوم الأسرة بالتنشئة الأساسية ، و دمج الفرد بالمجتمع .
* تكسب الإنسان مكانته الاجتماعية [1] .

ب- البناء الوظيفي:

إن الولوج الى النظام الاسري بشقيه البناء و الوظيفة يستلزم علينا التطرق الى أشكال الأسرة ، و يرتبط الشكل الأسري عادة بنوعية المجتمع بمعنى النظام الإجتماعي السائد فيه ، فلا يوجد نمط واحد من الأسر بل تتنوع الأشكال حسب المناطق الجغرافية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية داخل كل مجتمع [2] .

وفي العموم اتفق الباحثون على أن هناك ثلاث أشكال رئيسية للأسرة الإنسانية و نذكرها كالآتي:

1 - أنماط الاسرة :

*الأسرة النووية:

و يطلق عليها أيضا الأسرة الزواجية و باعتبارها النواة أو الخلية الأولى للمجتمع الإنساني فلا يخلو أي مجتمع منها ، و هي ظاهرة اجتماعية عالمية ، و تعرف بأنها << جماعة اجتماعية مكتفية ذاتيا تتكون من الأب والأم و الأطفال غير المتزوجين الذين يعيشون معا >> [3] .

*الأسرة الممتدة :

---

[1] إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص 222.
[2] عبد القادر القصير، المرجع السابق ص 51.
[3] الوحيشي أحمد بيري، المرجع السابق ص60.

تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر ، و تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين أو بناتهم و أحفادهم [1]. و كما يظهر من إسمها أنها تضم جيلين أو أكثر و تنظم عادة على أساس قوة علاقة الدم ، لأنها تمتد لتشمل في بعض الأحيان البنات المتزوجات و أزواجهن و أطفالهن و حتى بعض الأقارب كالأعمام أو العمات أو الخالات .

*الأسرة المركبة:

يرتبط هذا الشكل من الأسر بنظام تعدد الزوجات أو الأزواج ، وتتكون في الغالب من أسرتين نوويتين أو أكثر يعيشون معا في وحدة اجتماعية ووحدة سكنية ، و أساس ترابطها هو وجود زوج مشترك أو زوجة مشتركة ، كما تتميز في وجود نوعين من الإخوة الأشقاء و الغير الأشقاء و الذين ينحدرون من الأب نفسه ، و لكن من أمهات مختلفات [2].

* أسرة التوجيه :

الأسرة التي يولد فيها الإنسان فتقوم بإكسابه العادات و التقاليد والمعايير الاجتماعية و القيم ، و تعمل على اعداده لآداء دوره في المجتمع [3] هي مكونة من والديه وإخوته.

*أسرة التناسل :

و يكونها الإنسان عندما يتزوج و يخلق لنفسه " أسرة نواة " تتكون من زوجته ، أطفاله و يكون ذلك عن طريق الزواج والإنجاب .

---

(1) عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص 23 .

(2) عبد القادر القصير، المرجع السابق ص56.

(3) المرجع نفسه ص 51 و52.

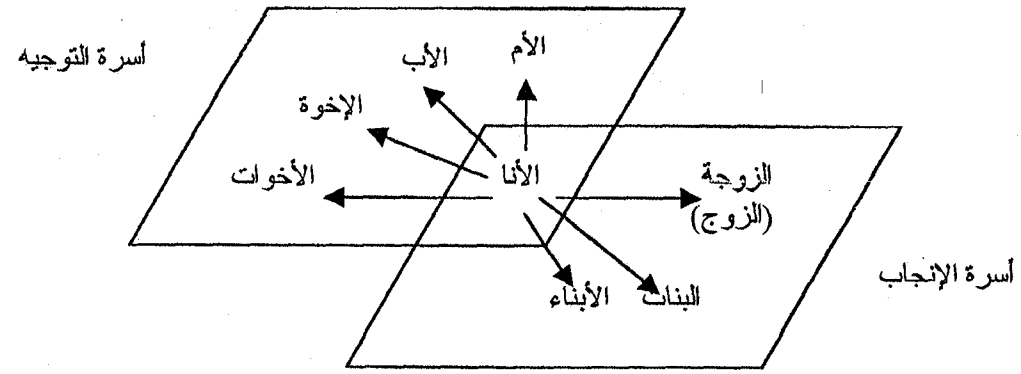

مخطط رقم 01 يبين أسرة التوجيه والإنجاب[1].

إن تخطيط و تنظيم البناء العضوي لكل شكل من أشكال الأسر الواردة سابقا ينجم عنه مزيجا من أنماط العلاقات الإجتماعية سواءا منها المحسوسة أو الملموسة ، بحيث تتبلور هذه العلاقات إنطلاقا من الأدوار والمكانات التي يحتلها كل عضو في جماعته المصغرة أو الموسعة ، ويعكس أدوار الأعضاء تبعا لمكانتهم داخل الأسرة أو خارجها النموذج الوظيفي للأسرة .

فالزوج عضو في الأسرة النواة أو الأسرة الممتدة أو المركبة ، وعضويته و إنتمائه للنظام الأسري ككل يفرز مكانته كرب للأسرة ويبرز دوره كقائدها و مسؤول عنها ، و يضبط وظيفته في أنه حاميها ويسعى الى المحافظة عليها و ضمان توازنها و تماسكها ، و بالتالي بقائها وإستمرارها في البناء الإجتماعي الكلي الذي هو المجتمع الذي يحويها ، و تعرف هذه الأسر التي تكون فيها السلطة في يد الأب بالأسرة الأبوية .

*الأسرة الأبوية :

هي الأسرة التي يكون فيها للأب سلطان واسع على أبنائه ، زوجاته و أولادهم ، فهو يعتبر رئيسا و مركز القوة و سلطته ذات طبيعة مطلقة و نهائية ، كما تعتبر الأسرة الأبوية البنية التقليدية بالنظام الإجتماعي كونها أسرة قرابية ممتدة الى حدود علاقات الدم [2].

---

[1] محمد عاطف غيث ، المرجع السابق، ص 12،10.

[2] عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني ، المرجع السابق، ص24.

* الأسرة الأمومية :

وهي التي تكون الأم محورها و لها مركز التأثير الأول ، بينما يميل الأب الى أن يكون سطحيا أو ثانويا . و تعتبر الأسر من هذا النوع تنظيم في حدود قرابة الدم ، وعادة ما تكون الأم (رب الأسرة) امرأة كبيرة في السن ولها أمومية النسب و الإقامة و السيطرة [1] .

* الأسرة البنيوية :

التي يسيطر عليها أحد الأبناء .

و يشمل هذا التمثيل الطبيعي (الفطري) لأداء الأدوار التي تحدث على خشبة مسرح بيت الأسرة كل أفراد الأسرة بدون إقصاء أو إستثناء ، كالزوجة ، الأبناء و غيرهم . و يتطلب التعدد و التنوع في الأدوار رصد كل تصرفات و أفعال و سلوكات الفرد داخل الأسرة ، على ضوء شبكة العلاقات القائمة بينه و بين باقي أعضاء الأسرة مهما كانت مكانته ومركزه بداخل الأسرة .

يرسم النظام الأسري حدود تحرك أعضاءه و يحكّم تفاعل أفراده بقواعد معروفة و واضحة يتبناها الفرد و يخضع لها ، فهو يعرف ما هو جائز و مسموح به و يدرك ما هو ممنوع و غير جائز . وغالبا ما تكون هذه القواعد على شكل توجيهات و توجهات و إرشادات و تعليمات ونصائح بعضها يعلن لغويا و بعضها يكون خفيا أو مقنعا و غير مصاغ [2] ، و تساعد هذه القواعد في الحفاظ على النظام و الإستقرار.

و تترجم الأسرة حاجات أفرادها و إحتياجاتهم بأداء مهامها و تحمل مسؤوليتها ، فللأسرة وظائف عديدة و يقصد بالوظيفة في ظل مناقشة مفهوم البناء و الوظيفة : "هي الدور الذي يلعبه البناء الفرعي في البناء الإجتماعي الشامل " [3] .

و من هنا يصبح من المنطقي أن نسأل أين تتجلى وظائف الأسرة أساسا ؟

ج - وظائف الأسرة

يرى " **وليم أجبرن** " أن الأسرة "تقليديا" تقوم بوظائف أساسية للمجتمع : (1) تناسلية ، (2) اقتصادية ، (3) تربوية ، (4) ترفيهية ، (5) دينية ، و(6) نفسية اجتماعية [4] .

---

[1] عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني ، المرجع السابق، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص36.

[3] أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، دار المعارف ، 1966 ص57.

[4] سناء خولي ، المرجع السابق ص 146, نقلا عن : William Ogburn,the family and its functions, recent social trends in the united states N Y mcgrow hill, 1933.)

و يبدو أن هذه الوظائف الست هي الوظائف العامة التي سارت عليها الأسرة عبر تاريخها المطول ، و تعتبر هذه الوظائف التي تؤديها الأسرة مؤشرا لبعض الأدوار التي يمارسها أفرادها بحكم أن الدور الإجتماعي الذي يلعبه الفرد هو عبارة عن وظيفته في الجماعة أو في أي موقف اجتماعي [1] .

و فيما يلي وظائف الأسرة :

1 - الوظيفة البيولوجية :

أول الوظائف التي تقوم بها الأسرة هي تنظيم السلوك الجنسي لتحقيق الغرائز الجنسية بصورة يقرها المجتمع ، و بطريقة مشروعة تحافظ على كيانه و معاييره ، فإشباع الدافع الجنسي يتم في إطار الأسرة بقاعدة الزواج بين الجنسين ، و على أسس منطقية و قانونية تضع حدا فاصلا و صارما على الإلتقاء الجنسي قبل الزواج ، و لا سيما في المجتمعات الإسلامية كمجتمعنا ، وهاته الوظيفة الجنسية الشرعية تنبع منها وظيفة الإنجاب و التي يمكن أن نسميها بالوظيفة التناسلية التي تضمن إستمرارية الزيادة في السكان و تدعيم التكاثر الإنساني .

2 - الوظيفة الاقتصادية :

تعتبر الأسرة وحدة إقتصادية منتجة و مستهلكة [2] ، فهي مسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها ، و تحرص على تلبيتها و تقديم الدعم الإقتصادي لهم من خلال إشراك أعضائها في عمليات الإنتاج . فإشاعة التعاون و تقسيم العمل داخل الأسرة بتوزيع الأدوار لكلا الزوجين أو حتى للأبناء الناضجين يهدف الى النهوض بالمستوى المعيشي للأسرة ، والمساهمة في زيادة دخلها و خصوصا بعد دخول المرأة ميدان العمل ومشاركتها الرجل في الكسب المادي .

3 - الوظيفة التربوية :

أول وسط يحيط بالطفل و يفتح فيه عينيه هي الأسرة ، فهي << تشكل جوهر الحياة الإجتماعية و عمودها الفقري >> [3] .

فمن العناية بالأطفال و تربيتهم و الإشراف على تنشئتهم الإجتماعية من خلال تلقينهم الأخلاق المعتمدة ، الآداب العامة ، العادات و التقاليد تتكون شخصيتهم الإجتماعية ، الى تزويدهم بالقيم و الرموز و العناصر الثقافية الأساسية يكتسبون شخصيتهم الثقافية ، ولذا تطبيع الطفل و تعويده

---

[1] الوحيشي أحمد بيري المرجع السابق ص 69.

[2] عبد القادر القصير، المرجع السابق، ص 70.

[3] المرجع نفسه، ص 72.

على النظم الإجتماعية الموجودة بالمجتمع مهمة و وظيفة لا تقوم بها أي مؤسسة اجتماعية أخرى على نفس الكفاءة التي تقوم بها الأسرة .

4 - الوظيفة النفس - اجتماعية :

من التربية و التنشئة الإجتماعية التي يتلقاها الفرد في سنواته الأولى داخل أسرته تتبلور أفعاله و تتحدد سلوكاته ، و تتضمن تصرفاته معان مصدرها الدور و المكانة المناسبة التي تمنحها الأسرة إياه ، فيسعى الى التعرف بذاته و تنمية مفهومه عن نفسه و بناء ضميره و تعلمه المعايير الإجتماعية التي تساعده في التكيف و تحقيق الصحة النفسية [1] ، و ذلك من خلال تفاعله إيجابيا مع بقية أعضاء الأسرة المحيطة به ، كما يتوقف نجاحه على قدر كبير من التكامل الإنفعالي و العاطفي المزود بشحنات الحب ، الحنان و الأمان التي تحدث الإنجذاب بينه و بين جماعته الأولى .

5- الوظيفة الترفيهية :

مثلما تقوم الأسرة بتوفير الرعاية ، الإشباع العاطفي ، الطمئنينة والحماية لأفرادها في نطاق دورها الإ جتماعي و السيكولوجي ، تعمد في نفس الوقت على خلق جو الراحة ، المتعة ، بعث روح الدعابة و التسلية في أفرادها ، و ذلك من خلال تنظيم أنشطة الترويح و أوقات الفراغ حتى يتسنى لأفرادها الإستمتاع بدفء العلاقات الإجتماعية الأولية المباشرة والودية [2] ، والتي قد يفتقدونها في أوساط أخرى مثل وسط العمل . فالحاجة الماسة للتقدير و الإحترام قد يلتمسه أفراد الأسرة في المناسبات ، الأفراح و النزهات التي تتيح لهم فرص اللعب و المرح وتمضية أوقات الفرجة و المتعة .

6 -الوظيفة الدينية :

تعمل الأسر على غرس الخصال الحميدة و الأ خلاق الفاضلة في نفوس أعضائها إنطلاقا من الوضع الديني لها و درجة الإيمان العقائدي عندها ، فالأسر المتدينة تترك أثرا بالغ العمق في تنشئة أطفالها وتربيتهم ، وذلك بالتحكم في الإطار الديني و الخلقي السليم لهم والدعوة الى التحلي بالخلق الحسن و القيم الإنسانية : كالعطف ، التراحم ، المودة ، حب الخير و نبذ الشر . كما تعتبر الأسرة المكان الطبيعي لنشأة العقائد وممارسة العبادات والشعائر و الطقوس الدينية.

---

[1] حنان عبد الحميد العناني، الطفل، الأسرة و المجتمع،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

ثالثا : الأسرة الجزائرية :المميزات والمقومات

تحتل الأسر ة الجزائرية مكانة بارزة في الحياة الإجتماعية و دراستنا لها تساهم في خلق الفهم الصحيح للمشكلات بفضل علاقاتها مع غيرها من نظم و جماعات اجتماعية . و كما نعلم أن" العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد و الحضارة الإجتماعية التي ينتمي إليها ، و أن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة و إن قيم المجتمع و أنماط السلوك فيه تنتقل الى حد كبير من خلال العائلة و تتقوى بواسطتها " [1] .

فللأسرة كيف ما كان نمطها و شكلها آثار على تكوين شخصية الفرد، وويؤثر دور الوالدين و مواقفهما و تصرفاتهما تأثيرا حاسما في نمو شخصية طفلهما . و يمكن القول أن سمات الشخصية الجزائرية هي مرآة تعكس مميزات و مقومات ثقافة المجتمع الجزائري ، الذي تستمد منه الأسرة هي بدورها قيمها و معاييرها و إتجاهاتها.

فنظام الأسرة يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات الأمة ، تقاليدها ، أعرافها الخلقية و تاريخها ، و كل ما تسير عليه من نظم في شؤون الإقتصاد ، السياسية ، التربية و القضاء [2] ، وهذا ما نجده بالفعل في البناء الأسري الجزائري و ينطبق أيضا على الأمة الجزائرية .

أ - خصائص الأسرة الجزائرية:

العائلة الجزائرية ، عائلة عربية مسلمة تدين بالدين الإسلامي وتتكلم لغة القرآن الكريم ، و قد شهد التاريخ القديم و المعاصر لبلد الجزائر محطات حافلة بالأحداث المليئة بالإنتصارات و النجاحات تارة وبالنكبات و الأزمات تارة أخرى ، هاته الأحداث التي جعلت من الأسرة الجزائرية محكا للتغيرات الجدرية و مصدرا للتحولات البنيوية ، ساهمت بأمر مباشر أو غير مباشر على إزاحة عناصر ثقافية و إحلال مكانها عناصر ثقافية أخرى هيكلت بنية العائلة الجزائرية و شكلت علاقاتها الاجتماعية على نحو يسمح لها بالتطور و ركب قطار التنمية و مسايرة العصر الحديث.

1- العائلة الجزائرية : أسرة متضامنة اجتماعيا

عرف المجتمع الجزائري خلال تاريخه الطويل بترابط علاقاته الإجتماعية الأسرية ، و قد دعم هذا الترابط أو التلاحم " ثورة أول نوفمبر" في أنها جعلت الشعب الجزائري كتلة واحدة متراصة و أذنا واحدا و قلبا

---

[1] هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، ط2، بيروت، 1975، ص31.

[2] أنور الجندي، مفاهيم العلوم الإجتماعية و النفس و الأخلاق في ضوء الإسلام، دار الكتب الجزائر، بدون سنة، ص106.

واحدا[1]. و تعتبر الثورة التحريرية من أكبر الملحمات التي عرفتها الجزائر ، حيث نجد أنها حركت كل أفراد و أعضاء الأسر الجزائرية نساءا و رجالا ، أطفالا و شيوخا أين شارك الكل بما لديه من قوة ومال في إشعالها وضحى بالغالي و النفيس لإستقلالها.

و منه نلمح أولى خصائص العائلة الجزائرية و هو التضامن الإجتماعي بين أفرادها و قوة الترابط الأسري بين أعضائها ، و إن كانت هذه ميزة الأسرة الجزائرية و العربية عموما فهذا نابع من دون شك من آصالة الثقافة العربية الإسلامية الداعية الى روح التعاون ، البرّ ، الشهامة ، و الدود عن حرمات المجتمع و الوطن .

يعرف عن العائلة الجزائرية أيضا أنها كيان عضوي ، يمثل وحدة اجتماعية تتميز بتماسك أفرادها خارج العائلة و داخلها من حيث القيم الإجتماعية ، الأخلاقية ، الروحية و من حيث علاقات الدم . و العلاقات الأسرية فيها تتسم بالتواد ، التعاونية ، الترابط لمجابهة الأخطار الخارجية وإحداث التوازن و الاستقرار الداخلي و الخارجي للأسرة ، و يعبر ذلك المثل القائل : << أنا و خويا على إبن عمي ، و أنا و إبن عمي على البراني >> شكلا من أشكال التعبير الشعبي الذي يحمل في مضمونه مفهومين يكمن تناقضهما في تجانسهما ، و يظهر من عباراته الوظيفة المثمثلة في الحماية التي توفرها الأسرة و تظافر جهود أعضائها لبلوغ ذلك .

2- العائلة الجزائرية : أسرة تقليدية

مما لا ريب فيه أن الأسرة الجزائرية بنيت على نظام تقليدي محض تفرضه طبيعة الإرتباط بالأرض و نوع الملكية فيه ، فالأرض ترمز الى الحماية الدائمة لأفراد العائلة الكبيرة و تضمنها على الأمد الطويل و تسمح للأجيال أن تتوارثها بصفة مستقلة [2] .

فالأسرة الجزائرية التقليدية بمنزلة الوحدة الإقتصادية التي تسيطر على الملكية و على الوظائف التي يزاولها أعضاؤها ، و النشاط الإقتصادي الجماعي الرائج من زراعة ، فلاحة ، تربية المواشي و إمتلاك للكثير من الأراضي الفلاحية له معاني و دلالات تعكس مركز و مكانة العائلات التقليدية داخل البناء الاجتماعي ، كما يمثل (النشاط الإقتصادي) المورد المادي للعائلة لأنه العنصر الوحيد للثروة التي يتم بها سد الحاجات

---

[1] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص 30.

[2] Mostefa Boutefnouchet ,systeme social et changement social en Algérie, O P U ,ALGER, p37.

الضرورية لها ، و ليس من السهل تقسيم الأراضي و لا توزيع الإرث حتى بعد موت كبير العائلة لأن هذا يضعف التضامن و التماسك الأسري ويزعزع كلمة العائلة و سلطتها ، و بهذا يكون عامل اللاإنقسام للأرض عامل تماسك و ترابط اجتماعي و سيكولوجي مهم يجمع العائلة في رقعة جغرافية واحدة و تحت إمارة رب العائلة الكبير ، و الذي يشرف على إدارة ملكية الأراضي و تسير الأعمال الإقتصادية و توزيعها على أفراد العائلة بمعرفته الشخصية.

3- العائلة الجزائرية :أسرة أبوية

إن العائلة الجزائرية كانت و لازالت تحتفظ بالطابع الأبوي للأسرة أي "الأسرة الأبوية" (patriarcal) و الشكل الذي يغلب على بنية العائلة الجزائرية هو العائلة الممتدة أي الموسعة ، تحتضن عائلات زواجية تعيش في وحدة سكنية واحدة و تتقاسم البيت العائلي مع أفراد العائلة الكبيرة ، تجمعهم روابط الدم و علاقة القرابة في مسكن ذا عمران تقليدي متعدد الغرف و يمكن توسيعها في حالة الحاجة : كتزويج أحد الأبناء أو زيادة عدد أطفالهم إن كانوا متزوجين .

يسمى هذا السكن بـ " الدار الكبيرة" و تشرف على تدبير شؤونه والقيام بتنظيفه ، ترتيبه ، تزينه و كل الأعمال المنزلية الخاصة به زوجات الأبناء و بناتهم في إطار ما يسمى بـ"النوبة" أي تعاقب أدوار زوجات الأبناء " الكنّات" على شؤون البيت ، بينما تحدده و توزعه والدة الزوج" العجوزة " و التي تتمتع بمكانة لائقة داخل العائلة الكبيرة خاصة إذا كان لها أحفادا ذكور، أما الأبناء الأزواج فينصرفون بصحبة أبيهم الى مكان عملهم أو أراضيهم .

و يحقق السكن الجماعي " الدار الكبيرة" الإمتداد الجسدي و النفسي للأعضاء المقيمين بها ، فالأبناء يولدون بـ " الدار الكبيرة" و ينشئون بها ويمارسون أعمالهم و نشاطاتهم بالقرب منها ، و عندما يكبرون و يحين وقت زواجهم فإنهم يتزوجون فيها و يقيمون مع العائلة الكبيرة . أما البنات فمن ميلادهم بـ " الدار الكبيرة " مباشرة الى بيت أزواجهن أي بـ " دار العائلة "، كما تقوم " الدار الكبيرة " بدور التماسك الأسري و توفير الأمان و المحافظة على الأقارب في وضعية تجمع و تعاون دائم [1].

و أكثر ما يميز العائلة الممتدة التي تظهر في شكل العائلة الجزائرية الكبيرة سيادة كلمة القائد الروحي المتمثل في الجد و الأب أي الابن

---

[1] مصطفى بوتفنوشت، ترجمة دمري أحمد، العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص40.

الأكبر ، فله مرتبة خاصة إن لم نقل مقدسة و كلمته داخل العائلة لا جدال ولا نقاش فيها فهي فاصلة كحد السيف و قاطعة كرأسه ، أما من يتجرأ على مجاراته أو مخالفته فيعاقب عقاب شديد و ينبذ من طرف العائلة و يحرم من الإرث و السلطة و المكانة المعتبرة بين أشقائه ، ويظهر هذا خصوصا عند اختيار شريكة الحياة عند الإبن ، أما البنت فلا يجوز لها النطق ببنت شفة في مثل هذه المواضيع التي تحدد مصير الأبناء أي أفراد الأسرة .

4- العائلة الجزائرية : القيم الريفية التقليدية

يصف " بوتفنوشت " الحياة الإجتماعية داخل العائلة الكبيرة (الممتدة) بأنها : الاساس الإجتماعي للمجتمع القروي [1] ، فالجماعة العائلية مهما كبر حجمها تمثل جيدا الخلية المركزية للمجتمع ، و الصورة التي يكونها الأفراد عن أنفسهم خاضعة لمنطق القيم الروحية و الخلقية السائدة بالجماعة و هي ذات أهمية كبيرة عن القيم المادية ، فالشرف ، النيف والتصرف النزيه قيم يكتسب منها الشخص تصرفاته الأخلاقية ، فإن صانها كان المثل الأعلى و إن أساء إليها ردعته العائلة ، ثم إن الفرد الخاضع لسيطرة التقاليد والعادات التي تحكم العائلة في كل أفعاله وتصرفاته يعتبر هذا وفاءا لها و لا يحس و لا يشعر بها كإرغام قاهر يخنق حرياته و تصرفاته ، بل ينظر إليها من صالح الجماعة و من باب المحافظة على التضامن الإجتماعي[2] .

و كل ما يمكن قوله أن الفرد يدوب في العائلة الجزائرية التي تمثل جماعته الأولية ، فهي تمنحه الدور و المكانة التي يستحقها انطلاقا من مبدأ الجماعية و نفيا للفردية فهو مسير و لا مخير، و من جهته يبدي الإنقياد والولاء لعائلته و يعلن تضحياته لعشيرته و قبيلته مقابل تأكيد إنتمائه لها .

ب- الأسرة الجزائرية والتغير:

تعتبر الأسرة الجزائرية اليوم " أسرة متغيرة " شأنها في ذلك شأن النظم الأخرى في المجتمع خضعت لقانون التغير الدائم ، فسواء من خلال الفترات الزمنية الحرجة و المؤلمة التي شهدتها الأمة الجزائرية شعبا ونظاما ، والتي تخللتها أزمات عديدة و صدمات كثيرة ميزها اللاإستقرار الجغرافي و التهجير التعسفي أثناء الإحتلال الفرنسي (كإغتصاب الأراضي و مصادرتها) ، ثم ما فعله الإستعمار من أعمال وحشية

---

[1] مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص56 .

كالظلم ، القتل ، التشريد ، التجويع و الفقر ، الى ما بعد الإستقلال في النزوح الريفي و الهجرة الداخلية و الإستقرار بالمدينة . أو من خلال ما تعرض له المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العالمية العربية منها و الأجنبية الى تطورات و تحولات أحدثت فيه تغيرات جذرية مهمة نتيجة التحضر و التصنيع و التحديث.

و من المفيد هنا أن نتساءل و نطرح أسئلة محورية عن مصير الأسرة الجزائرية في خضم كل هذه التغيرات الإجتماعية ، الثقافية ، السياسية والإقتصادية التي شهدها المجتمع الحديث .

- ما هي التغيرات البنائية التي حدثت داخل الأسرة الجزائرية ؟
- هل حافظت الأسرة الجزائرية على تضامنها الاجتماعي و ترابط علاقاتها الأسرية ؟
- كيف يمكن أن نصف تراجع وظائف الأسرة الجزائرية ؟ هل تقليص في وظائفها أم تقصير أم تعديل لها ؟
- الى أي حدود تمكنت الأسرة الجزائرية من مسايرة الظروف الطارئة ، ومواجهة التحديات الناجمة في ظل بناء اجتماعي تميز بالسلطة الأبوية والقيم التقليدية؟
- و أخيرا ما هي النتائج و الآثار الناجمة عن التغيير الإجتماعي و مست البناء الأسري؟

هذه التساؤلات تقودنا مرة أخرى الى طرح سؤال مهم مفاده ماذا حدث للأسرة الجزائرية ؟

و تركنا الإجابة عليه في الدراسة الإستطلاعية لنفعل الواقع و نحركه ضمن طرح مشكلة الأسرة الجزائرية و التغير الاجتماعي ، ووضعية المرأة في ظلهما بإعتبار أن هذه الأخيرة كان لها كل الأثر البالغ في قلب الموازين و تحريك عجلة التطور و دولاب التغير .

ج-الأسرة الجزائرية والتشريعات القانونية :

بإعتبارها الهيئة الأساسية الأولى التي تمارس الضبط الإجتماعي في إطار عملية التنشئة الإجتماعية لأفرادها نجدها تلعب دورا هاما من حيث تعليم الطفل السلوك المقبول ، و توضيح الصواب و الخطأ و تشريبه المعايير الأخلاقية من خلال عملية الضبط الإجتماعي . فلا يوجه تأثير الأسرة نحو المحافظة على معاييرها فقط و لكن أيضا نحو المحافظة على معايير المجتمع الذي توجد فيه ، فهي تأخذ بين يدها كل العقوبات المباشرة و غير المباشرة التي تفرضها الجماعة الأولية ، كما تجبر الفرد الإلتزام للأسرة و إعتناق مبادئها ، قوانينها ، عادات و طرق تفكيرها حفاظا

على المجتمع [1]. فالضبط الإجتماعي له وسائط كثيرة و متنوعة و القوانين التي تصدرها السلطة الحاكمة أهم هذه الوسائط [2] ، والمجتمع الجزائري مجتمع عربي مسلم ، يرى في الضبط الإجتماعي إشرافا و توجيها ومراقبة للصالح العام ، و بناءا عليه أسس قانون الأسرة الجزائري اعتمادا على أحكام الفقه الإسلامي في معالجة المسائل المتعلقة بنواحي الحياة المختلفة و إستمد أكثر أحكامه من فقه مالك بن أنس ، كما أخذ بعض الآراء من غير المذاهب الأربعة للحاجة الى ذلك بما يوافق المصلحة المحلية ، و الأعراف التي تعارف عليها الناس في المجتمع الجزائري [3].

تنص المادة 55 من الدستور الجزائري 1989 على أن<< الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تحظى بحماية الدولة و المجتمع>> ، وأكد الميثاق الوطني (1976- 1986) على حماية الأسرة الجزائرية والمحافظة على وحدتها و تماسكها و إستقرارها الإجتماعي و الحضاري [4].

و المتأمل في قانون الأسرة الجزائري يلاحظ أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رسمي أصلي لمسائل الأحوال الشخصية ، ومبدأ الأسبقية المطلقة لتطبيق أحكام الفقه الإسلامي أقرته المحكمة العليا في قرارتها القضائية ، وذلك حسب ما جاء في المادة 222 من قانون الأسرة الجزائري أين تنص على : <<كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه الى أحكام الشريعة الإسلامية>> [5].

فإذا كان قانون الأسرة الجزائري كما ورد من خلال تحليل محتواه " هو مجموعة القواعد التي تنظم حالة الشخص و علاقته المالية و غير المالية مع أسرته"[6] من خلال تقنين و ضبط حالة الشخص و تصرفاته بوصفه عضوا في الأسرة و عضوا في المجتمع ، فلنا أن نتساءل :

- الى أي مدى إستطاع أن يطبق أصول الدين الإسلامي و أحكام الفقه والشريعة الإسلامية في تجسيد القانون الوضعي؟

---

(1) السيد عبد العاطي و آخرون، علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص40، 41.

(2) عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني المرجع السابق، ص 49.

(3) بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الاسرة الجزائري الأجزء الأول، الزواج والطلاق، ديوان المطبوعات الجزائرية بدون سنة، ص18.

(4) بلحاج العربي، المرجع السابق، ص20.

(5) المرجع نفسه، ص 21.

(6) فضيل سعد، شرح قانون الأسرة الجزائري في الزواج و الطلاق، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص12.

- و الى أي حد تمكن من التوفيق بين التشريع العائلي المنصوص عليه و بين معطيات العصر من نسق القيم ، الأخلاق، السلوكات ، الأفكار والذهنيات الراسخة في الفكر الإنساني الى نسق العلاقات الإجتماعية الواقعية بين الأفراد ؟ .

إن الإعتبارات الدينية و الإجتماعية التي وضع عليها قانون الأسرة يمنح للمرأة حقوقا تحمي شخصيتها و تحفظ كرامتها داخل البيت الزوجي ، و احتاط المشرع في مواضع كثيرة في اباحة ما يجوز للرجل وللمرأة بما يتطابق مع روح الشريعة الإسلامية و في حدودها ، و ذلك تفاديا للأغلاط و تجنبا للإلتبسات التي قد تمكن من تحويله الى آداة قهر نفسي و اجتماعي و تحايل خصوصا على المرأة الضغيفة.

وحتى لا يقع المجتمع في فوضى عارمة و يغلب قانون القوة أكد المشرع على تقييد الحقوق و منع التعسف في إستعمالها ، فنجد مثلا في المادة 09 ، 10 ،11 من قانون الأسرة أن الزواج هو عقد يتم بين الزوجين برضا و قبول كلا الطرفين ، مع اشتراط أن يتولى ولي الزوجة اتمام العقد بحضور الشاهدين و صداق ، ثم يظهر بالمادة 12 و13 المكملتين للمواد السابقة فراغا و تناقضا بينهما ، فمن جهة نجد أنه لا يحق لأي أحد كان أن يمنع زواج إمراة أو اجبارها عليه ، و من جهة أخرى نجد أنه يحق للأب أن يمنع بنته البكر من الزواج إذا كان في المنع مصلحة للبنت في المادة 12 .

فلو سلمنا بأن القانون عادل و هذه هي غايته فعلا فإننا نلاحظ في الواقع المعاش لا وجود و لا تطبيق للمادة 13 ، فالعديد من النساء قد أرغمن على الزواج مع من لا ترغب فيه ، و كم من ولي رفض تزويج إبنته لمن تشاء بدون اعذار مقبولة و لم تكن هنا العدالة حاضرة الى بتوقيع العقد . فالقانون شيئ و الواقع شيئ آخر، وهاته الفجوة التي نلتمسها في قوانينا تعتبر فرصة ثمينة بالنسبة للرجل للتصرف في حياة وشوؤن من يرغب من أفراد عائلته نظرا لقصور المرأة بنظر القانون ولضعفها بنظر المجتمع .

المفروض أن قانون الأسرة الحامي الأول للمرأة في البلاد لكن الأمر يتنافى مع الواقع ، فمثلا في المادة 37 نجد أنه يجب على الزوج نحو زوجته : << 1- النفقة الشرعية حسب وسعه إلا اذا ثبت نشوزها >> فالإستثناء هنا قد يفهم منه لغرض التأديب و قد يفهم أنه تصريح ضمني للإساءة الى المرأة ، فما دام يشجع حرمان المرأة من النفقة على كل

حال فليس من الصعب أن يستخدمه الرجل في كل الحالات بدون إستثناء.

أما المادة 38 التي تجب على الزوجة : <<1- طاعة الزوج ومراعاته بإعتباره رئيس العائلة >> تفتح للرجل باب للتعامل مع المرأة بإعتبارها خاضعة له كل الخضوع و تابعة له ، و هذا من بين الفراغات التي تجد عند الرجل تبريرا لسلوك العنف بإسم التأديب والعقاب .

وفي الحقيقة لسنا في موضع إتهام القانون بأنه وراء عنف الرجل ضد زوجته و لكن سوء إستعابه و التفقه فيه و الخلط بينه وبين المصالح الشخصية للأفراد ، إضافة لغياب المتابعة القضائية لكل من أساء في تطبيقه و الصرامة لمن تحايل في تجسيده يدل على ضعفه وهشاشته .

خلاصة:

إن الحديث عن الأسرة نظاما و بناءا و وظيفة ليس بالشيء الهين ولا بالأمر البسيط ، والنظر الى موضوع الأسرة و الإهتمام به بوصفه مادة للبحث المتخصص يعود الى كونها من أهم الجماعات التي يتكون منها المجتمع ، و أعظمها تأثيرا في حياة الأفراد و الجماعات .

و الأسرة كما عرفناها و نشئنا بها و درسنا عنها و نحن الآن نبحث فيها هي التي تقوم بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع ، وتدعيم وحدته ، و تنظيم سلوك الأفراد بما يتلاءم مع الأدوار الإجتماعية المحددة وفقا للخط الحضاري العام [1].

تناولنا للبناء الأسري في إطاره النظري و من أسسه المعرفية والمنهجية لم يستوف الدراسة الكاملة ، فقد انصبت مداخلتنا في الفصل الأول على عناصر و أقصت عناصر أخرى لها إرتباط كبير مع مصطلح الأسرة و هو مصطلح الزواج و نظام الزواج ، و لكن هذا لا يمنع من أن نغيب هذا العنصر في العناصر اللاحقة و لا يسمح بإهماله من المداخلات القادمة ، فلا يجب أن يفوتنا بأن الزواج هو الأساس الذي تبنى عليه الأسرة و خصوصا في المجتمعات العربية المسلمة.

و في مجمل العموم إن كنا قد أعنينا جدا الدراسة النظرية للأسرة فإن مما لا شك فيه أننا أبرزنا فطرية هذا الكيان ، و ملازمته للبشر منذ خلقهم الأول من آدم أبي البشر الى آخر أسرة تكونت في يومنا هذا ، وقد رأينا كيف تفاوتت أنماط و أحوال الأسر ، و تباينت وظائفها من جيل الى جيل ، ومن زمن الى زمن ، و لكنها بقيت شكلا مهما من أشكال الإجتماع و العمران في رحلة الإنسان على الأرض .

---

[1] عبد القادر القصير، المرجع السابق، ص07.

الفصل الثاني : العنف الاسري

أولا : ماهية العنف

أ- مفهوم العنف
ب- مظاهر العنف
جـ- أنواع العنف
د- أشكال العنف
هـ -مفهوم العنف الأسري

ثانيا : نظريات العنف الأسري

أ - الأتجاه المحافظ في دراسة العنف الأسري
ب- الأتجاه النقدي والنسوي الراديكالي
جـ - نظرة التشريع الإسلامي للعنف الأسري

ثالثا : تطور العنف الأسري في المجتمعات

أ – أرقام وإحصائيات حول العنف الأسري في العالم الغربي
ب- أرقام وإحصائيات حول العنف الأسري في العالم العربي
جـ- أرقام وإحصائيات حول العنف الأسري في الجزائر

خلاصة:

الفصل الثاني : العنف الاسري

سنقدم في هذا الفصل على معالجة أحد أهم المشكلات الي تعاني منها المجتمعات البشرية : آلا و هي ظاهرة العنف في المحيط الاسري التي تبدأ من البيت و تنتهي بنهايته.

اتجه الإسلام الى بذر السلام في البيت ، وحث عليه ، فخاطب النفس البشرية و الضمير الفردي في أكثر من سورة قرآنية على ترابط النفوس فيما بينها واتصالها ، و جعل العلاقة الزوجية علاقة تكامل لا تنافس قوامها المودة و الرحمة لقوله تعالى : << وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَ جَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَ رَحْمَةً >> [1] .

" فالبيت مثابة و سكن و في ظله تنبت الطفولة ، و تدرج الحداثة ، ومن سماته تأخذ سماتها و طابعها ، وفي جوه تتنفس و تتكيف ، و كم من أحداث و حوادث و قعت على مسرح المجتمع ، و أثرت في سير التاريخ ، تكمن بواعثها الخفية في مؤثرات بيتية " [2] .

فما الحياة العائلية في بيان الحق إلا صلة النفس بالنفس المفعمة بالسكن النفسي و السكينة ، و ما عش الزوجية إلا حلاوة العشرة و حسن الألفاظ الحنونة ، الرقيقة ، الرفق في المعاملة ، وما طبيعة العلاقة البيتية التي صورها لنا الله سبحانه و تعالى كما في سورة البقرة << هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ >>[3] ، إلا تعبير كامل عن حقيقة الصلة التي يفترضها الإسلام لذلك الرباط الإنساني الرفيق الوثيق .

و البيت العائلي كما أراده الدين الإسلامي و أسس قواعده بمنطق الكتاب و السنة إذا دمر و خرب أصيبت الاسرة بالمرض و نال منها الوهن ، كان مصيرها التمزق و التفكك و قتلت الرحمة و المودة التي بنيت على أساسها ، و نحن لا نريد لبيوتنا الدمار ولا الخراب و لهذا كان تناولنا لموضوع العنف الأسري أو كما يسمى العنف المنزلي حاجة وضرورة إنسانية أكثر مما هو رغبة و فضول علمي .

وعليه سنطل على الموضوع من محاصرة المفاهيم و المصطلحات الخاصة بالعنف ، الى الأنواع و الأشكال ، فالمظاهر التي تتدرج تحته في العنصر الأول ، و في العنصر الثاني نعرج على مختلف النظريات التي تفسر وتحلل جميع أشكال العنف و الفاعلين له مقتحمين ظاهرة العنف

---

[1] من سورة الروم ،الأية 21.

[2] سيد قطب ، مقال "سلام البيت"، من كتابه "السلام العالمي و الاسلام"،(مقال من الأنترنيت).

[3] من سورة البقرة ،الأية 187.

الاسري شكلا و مضمونا . كما سنفيد القارئ بإحصائيات لظاهرة العنف في المجتمعات العالمية و المجتمع الجزائري ، و أملنا أن نموقع الموضوع و نؤطر زواياه بنظرة علمية ذات بعد سوسيو- إنثربولوجي .

أولا : ماهية العنف .

الحياة الإنسانية من شأنها معقدة و متحولة ، و دراسة الظواهر النابعة من عمق الحياة المجتمعية تقتضي البحث في أصول و جدور هذه الظواهر . و نحن بصدد البحث في ظاهرة العنف في المحيط الأسري يتأجج حسنا المعرفي و أول ما نود الإشارة إليه سؤالنا الآتي :

- هل بإمكاننا أن نعتبر العنف فكرا أو ممارسة إجتماعية ذخيل عن الطبيعة البشرية ؟

هذا القلق العلمي يجعلنا نطرح أسئلة عديدة حول المشتلة التي أوجدت هذا السلوك و التربة التي هيئت لنمو و إنتشار هذه الممارسة .

فهل الإنسان كائن عنيف بطبعه أم بالوراثة ؟ وهل هذا الإنسان الفاعل المحرك لسلوكاته و هو مصدر أفعاله اختار العنف أم فرض عليه ؟ ثم هل الدوافع الكامنة وراء عنف الإنسان هي دوافع مبررة أم غير مبررة ؟

هذه التساؤولات بحاجة منا الى اجابة صادقة و توضيح صريح لأن ظاهرة العنف موضوع شائك و معقد و مشكلة خطيرة لا يستهان بها لا في المجال الفكري المعرفي و لا في الحياة العادية الإجتماعية .

أ- مفهوم العنف :

يعتبر مفهوم العنف من المفاهيم التي تنفلت من قبضة الباحث وتنزلق من الحقل المعرفي من دون رغبة منه ، ويصعب تعريفه من وجهة نظر واحدة و فريدة لأن تحديده يتميز بنسبية علمية تخضع لعوامل طبيعية ، ثقافية ، إجتماعية ، سياسية ، إقتصادية ، دينية و تاريخية قد لا تكون جميعها في متناول الباحث دفعة واحدة .

تنحذر جدور كلمة "عنف" من الكلمة اللاتنية "فيولنسيا"(Violentia) والتي تعني السمات الوحشية بالإضافة إلى القوة .

الفعل هو " قيولار" (Violare) و يعني : العمل بالخشونة و القسوة ، أو التدنيس و المخالفة و الإنتهاك . و يرادف مصطلح " عنف " أيضا مصطلح " بيوس" و الذي يعني الحياة . و هو يعبر عن قيمة إيجابية ومشتقة من كلمة " قيس "(vis) التي تعني الحيوية ، الطاقة النشاط و قوة

الحياة [1] . و بشكل أكثر دقة فإن كلمة " قيس " تعني القوة الفاعلة والمؤثرة ، أي القدرة و القيمة ، القوة الحيوية [2] .

فالعنف كما عرف في القاموس الفرنسي المعاصر " روبار" (Robert) هو :

- التأثير على فرد ما ، أو إرغامه على العمل دون إرادته و ذلك بإستعمال القوة أو اللجوء الى التهديد .
- العنف هو الفعل أو العمل الذي من خلاله يمارس العنف .
- هو القوة القاهرة للأشياء .
- إستعداد طبيعي لتعبير العنف ضد المشاعر أو العوطف .

السمات العنيفة لفعل ما " [3] .

نفهم من خلال هذا التعريف أن كلمة العنف تعني الحوادث أو الأفعال التي تمس كيان الانسان أو الاشياء و تلحق بها الاضرار والعنف هنا هو تناقض السلم و الأمن و النظام .

وأوضح "لالاند" في القاموس الفلسفي بأن العنف هو: << الإستعمال اللا مشروع للقوة >> ، و هو بذلك فعل أو نشاط يتميز بالإستعمال السيئ للقوة البدنية أو العقلية المدمرة للنيل من شخص أو جماعة ، ومن يقوم بالعنف يبدل جهدا يتميز بالقسوة و العداء موجها من الذات نحو الآخر قصد إثبات وجوده و تأكيد ذاته .

ولقد إستحدث مفهوم العنف تدريجيا عبر التاريخ وفي الفكر الإنساني بحضور ووجود ثلاث مظاهر أساسية هي :

ب - مظاهر العنف :

1- المظهر السيكولوجي : إنفجار قوة داخلية ذاتية ، تأخذ شكلا لا معقولا ويكون دائما مظهرا فتاكا ، كخروج الذات البشرية النفسية عن المعقول والمنطق و تحولها الى هيجان أو إنفعال سلبي .

2- المظهر الأخلاقي : الإعتداء على العوام و إنتهاك حريات الأخرين.

3- المظهر السياسي : إستعمال القوة في غير محلها لأجل الإستيلاء على السلطة أو تحويل الأهداف الغير الجائزة (الغير المرغوب فيها) [4] .

---

(1) Marie-louise Martinez et José Seknadjé-Askénaz ;Violence et éducation : de la méconnaissance à l'action éclairée , actes du colloque de saint-denis , ed L'harmattan , paris ,2001 p.10.

(2) Michaud (Y) ; la violence ; ed . que sais – je ? collec. P.U.F ; 2éme ed .Paris ,1988,P .03.

(3) Robert (p) , dictionnaire le robert analphabtique et analogique de la langue francaise ;société du nouveau livre (S.N.L.) ,Paris ,1978,P.2097

(4) Jean – Marie Domenach , Lubiquité de la violence ; Revue internationale des sciences sociales , N °04 ?UNESCO ?1978 ,p :06.

نفهم من خلال مظاهر العنف الثلاث الواردة أن السلوك الإنساني الذي يتسم بالعنف هو سلوك " لا عقلاني " ، لأنه يأخذ من القوة الغير الشرعية امتيازا واحتكارا لأجل بلوغ الأهداف و إشباع الغايات على نحو إحلال الفوضوية و الوحشية و إنتشار العدائية داخل الجماعات ، وبهذه الحال يمكن للعنف أن يصبح وسيلة لظبط الأمور و السيطرة عليها ، لأنه يمثل " مصدر للسلطة التي يمكن أن تسلم الأضعف لإرادة الذين يهددونهم"[1] .

و في لقاء فكري بدعوة من منتدى " حوار الحضارات" حول << **ظاهرة العنف في المجتمع المصري : إشكالياتها و تحولاتها** >> في الفترة الممتدة من 04 الى 06 أيلول 2002 ، حيث استعرض المشاركين أعمال الملتقى حول العنف كمفهوم و كظاهرة ، قدم الدكتور " **محمد نور فرحات**" أستاذ بكلية الحقوق (جامعة الزقازيق) نظرة تحليلية لمفهوم " العنف" ، فقال : << إن مفهوم العنف ينتمي الى طائفة المفاهيم المستخدمة في العلوم السلوكية ، كما أن قانون العقوبات يتضمن إشارات متعددة لمصطلح العنف و مترادفاته ، كـ " القوة " و" الإكراه" و " التهديد" و" الترويع" ، لكنها لا ترقى الى وضع صياغة قانونية فقهية منضبطة لمعنى العنف >> [2] .

ويضيف في نفس السياق الدكتور" **محمد نور فرحات** " قائلا عن الدكتور "**عصام أحمد محمد**" (1988) أنه حاول صياغة تعريف قانوني للعنف ، فقال : إنه " إستخدام أو تهديد بإستخدام القوة تجاه المجني عليه ، كي يحقق الجاني هدفاً معيناً ضد إرادة شخص آخر ، مما يؤدي الى إزهاق حياة المجني عليه أو إلحاق الآذى بسلامة جسمه" [3] .

ويبدو جليا مما قيل سابقا أن مفهوم العنف تعدى كونه مجرد فعل سلبي ، فظ ، مرعب يتسم بالقوة و الخشونة و يسعى الى الإساءة والضغط على الأخرين و ارغامهم عنوة و ايذائهم و تهديدهم ، بل اتخذ له محطات عديدة ووقفات جديرة بالبحث المتواصل و المضني لأنه أصبح من المفاهيم الرائجة في الوقت المعاصر ، لدرجة تقام من أجله ملتقيات دولية و تنظم ندوات و محاضرات وطنية ومحلية .

جـ- أنواع العنف :

---

[1] ر.بودون ، و ق.بوريكو . المعجم النقدي لعلم الإجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط01، 1986، ص 396.

[2] النهار ،الأحد 06 تشرين الأول2002، لقاء إسلامي-مسيحي " مفهوم العنف مرفوض في المسيحية والإسلام" بدعوة من الهيئة القبطية الانجيلية تقديم أديب نجيب سلامة ، (مقال من الانترنيت).

[3] النهار ،الأحد 06 تشرين الأول2002، المقال نفسه.

1- العنف الفردي :

العنف الفردي هو منتوج شخصي ينتجه الفاعل أي "المتسلط الأنوي " . ومرتكب العنف الفردي يتميز بصفات معينة تجعله كثيرا ما يميل الى العنف متى سمحت له الظروف لمثل هذا السلوك و الاشخاص الذين يميلون الى هذا السلوك ينقسمون الى :

* المتطرفين : يصبح العنف جزء أساسي من سلوكاتهم و أفعالهم وذلك تحقيقا لأهدافهم في الحياة ، وهم يستعملون العدوان ضد ذواتهم و ضد الآخرين .

* فئة الخلق المتسلط : ونجد منهم الإنتحاريون وهم يتصفون بنمط شخصية "سادي - مازوكي" و معجبين بالسلطة و الإخضاع لها .

* فئة تتمتع بممارسة العنف وإثارة الفزع لدى الاخرين الذين يتقبلون هذه الممارسة و ذلك بإشتقاق اللذة .

2 - العنف الجماعي :

العنف الجماعي يحدث كرد فعل ضد طموحات و مطالب يتم إشباعها من خلال الإستفادة من الفرص المتاحة أمام مرتكبيه .

ويتضمن العنف الجماعي الثأر ممن حاولوا دون الاستجابة لهذه الطموحات ولموزهم نظرا لشعورهم بعدم الأمن و اللاإنسانية . ففي العنف الجماعي تنمو الدافعية من خلال تفاعل العديد من العوامل الإجتماعية ، النفسية ، الإقتصادية و العقائدية ، و هذه العوامل عادة ما تكون بارزة في أذهان المشتركين في العنف الجماعي و يسعون للتعبير عنها و نجد هذا النوع من العنف خاصة في أعمال الشغب و التخريب . وإشتراك المرء في العنف الجماعي يمكن أن يؤدي الى إشباع صورته عن نفسه أو الدفاع عن مكانته ، أو التحرر من الضغوط الداخلية و التعبير رعنها.

والعنف الذي يعنينا في هذه الدراسة هو العنف الفردي خاصة ، والذي يحدث بشكل مباشر من قبل شخص ضد آخر ، و يشتركان فيه طرفان تحت إسم الرباط المقدس ألا و هو الزواج ، بحيث نجد في هذا النمط من العنف صورة من صور " **الحقرة** " كما هو متداول و شائع بالمجتمع الجزائري ، و نفضل استعمال هذه الكلمة لأنها تعكس معناها عند أكثر الاشخاص الذين يتعرضون للعنف الفردي يوميا . و لهذا فإن معرفتنا أكثر بالعنف داخل محيط الاسرة جعلتنا نوجه الاهتمام أكثر الى الذي يقع و يمارس عليه العنف الفردي ، بإعتباره الشخص

المقصود في البحث وإنطلاقا من الأشكالية المتضمنة العنف الأسري " ظاهرة ضرب الزوجات " .

***إذن فما هو العنف الموجه ضد المرأة ؟**

قبل أن نشرع في تعريف العنف ضد المرأة تتكرر أمام أعيننا يوميا مشاهد عديدة عن ممارسات بذيئة تحوم حول كائن ضعيف لتجعله فريسة يسهل الإعتداء عليها باللجوء إلا القوة المدمرة أو غيرها ، وأمام هذه المواقف لا يسعنا إلا التفكير مليا فيما قد يتيح لدى البعض ممارسة هذه العادة دون الشعور بالذنب من القيام بها أو الرغبة في الأقلاع عنها ، فنتسآل لما هذا العنف ضد المرأة ؟ و لماذا يسيئ الزوج الى زوجته والأخ الى أخته ، و الأب الى إبنته ؟ و ما مقاصد كل واحد من عنفه ضد المرأة زوجة و بنتا و أختا و حتى زميلة ؟

وبناءا على تساؤولاتنا تتعدد التعريفات الخاصة بالعنف ضد المرأة نتيجة التعدد الذي يلف بفعل العنف في حذ ذاته ، و الى أشكاله التي تدخل في مجالات متعددة : كالعنف الاجتماعي ، الاقتصادي ، السياسي ، الصحي ...الخ ، و هنالك عدد كبير من التعريفات للعنف ضد المرأة والتي تهدف الى تعريف الظاهرة بما يخدم مصلحة المجال و الى مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة .

يعرف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة المعتمد من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1993 في المادة رقم 01 على أنه : " أي إعتداء ضد المرأة المبني على أساس الجنس و الذي يتسبب أو قد يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي ، جنسي أو نفسي للمرأة ، ويشمل أيضا التهديد بهذا الإعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة"[1] .

نجد في التعريف العالمي للعنف توضيحا شاملا لما هو العنف الموجه ضد المرأة ، بحيث يتضمن التعريف الأفعال التي من شأنها إلحاق الأذى بالمرأة حتى لو لم تؤدي فعلا الى هذا الضرر .

كما تشير عدد من الدراسات في تعريفاتها للعنف على أنه إستخدام للقوة و السيطرة على المرأة ، و أن العنف بحد ذاته ليس هو المقصود بل هو تعبير عن أن السلطة هي للرجل ، و يتم التعبير عن هذه السلطة والقوة من خلال تعريض المرأة لأشكال مختلفة من العنف ، بحيث تبقى مهمشة و غير قادرة على النهوض بمستواها الإجتماعي و العلمي .

---

[1] منظمة العفو الدولية ، مكافحة التعديب : دليل تحركات ، "العنف في الإطار المجتمعي والأسري" ، الفصل السادس.(مقال من الانترنيت)

***من هو المعنف ؟ :**

من يسأل عن ظاهرة العنف ضد المرأة ؟ لا بد أن يسأل عن مرتكبها ، و لأن مثل هذه السلوكات المخيفة غالبا ما تدور في دائرة مغلقة تعرف بدائرة الأسرة فإن المعنف يسعى جاهدا الى زرع الفزع و الرعب في نفوس أسرته لكتمان الأمر و عدم البوح به ، لكي لا يتم التعرف على هوية المعنف في وسطه الإجتماعي ، و من جهة أخرى كانت الأمهات تحذرن بناتهن و أبنائهن من الغرباء المجهوليين الذين يرتدون معطفا أسود و يحاولون إغوائهم بالمال أو بالشكولاته لكي يقوموا بإختطافهم .

لكن صورة المعنف إختلفت الآن حيث تشير الدراسات الى أن 95 % من المعنفين معروفين بالنسبة للضحايا ، و على الأغلب من الأسرة نفسها ، و تبقى نسبة 05% للغرباء ، و بالتالي فإن حجم العنف الواقع على المرأة هو من الذكور المحيطين بها و في طليعتهم الزوج ، و الذي يؤكد هذا دراسة " المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري " التي قام بها معهد الملكة " زين الشرف " بأنه يأتي في الدرجة الأولى يليه الأب و من ثم الأخ[1] .

د-أشكال العنف :

تتعرض المرأة ضحية العنف الى أشكال و ألوان من العنف ، تتدرج كلها تحت عدد كبير من الأفعال و التصرفات المؤذية التي قد تبدأ بفعل بسيط لتنتهي بالقضاء على حياة المرأة ، في حين تقابل المرأة مثل هذه الممارسات سواءا منها المباشرة أو الغير المباشرة بعدم الافصاح والإبلاغ و التكتم عنها خدمة للمعنف و خوفا من أحكام و نظرة المجتمع إليها .

وأغلب الأشكال الشائعة هي كالآتي :

1- العنف الجسدي :

هو كل فعل يمثل أي إساءة موجهة لجسد المرأة أو أي إيذاء وتشويه لأعضاء جسمها ، الذي يترك كدمات و جروح و كسور لديها ، وقد ينجم عنه أيضا عاهات دائمة ، كاللكم ، الصفع ، الركل ، الرمي بالأجساد الصلبة ، إستخدام لبعض الآلات الحادة أو التلويح بها والتهديد باستخدامها .

2- العنف اللفظي :

---

[1] مقالات ،"العنف والتمييز الجندري ضد المرأة العربية" ، صوت ضحايا العنف المؤجل .(مقال من الانترنيت)

ويثمثل هذا الشكل من العنف في التقليل من أهمية المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها و نعتها بصفات لا تليق بكائن بشري ، لا سيما أمام أبنائها أو أفراد أسرتها و عائلتها ، فالسب ، الشتم ، التهميش ، السخرية ، الكلمات المحقرة و الإهانات اللفظية ، كلها أشكال للعنف اللفظي الموجه ضد المرأة قصد إيذلالها و النيل منها بأساليب لغوية قاسية من شأنها أن تجرح كرامة المرأة و تهينها .

2- العنف النفسي أو المعنوي :

يعرف على أنه أي سلوك يعمل على منع المرأة من ممارسة حقوقها والأعمال و النشاطات التي ترغب بالقيام بها بمحض حريتها و إرادتها . كما يهدف الى حرمانها من إستكمال تعليمها أو الخروج للعمل أو التزويج برغبتها ، وكذا هجرها ، إهمالها و الإحتيال العاطفي عليها بهدف الإستيلاء على ممتلكاتها و أموالها ، و من هذه السلوكات نجد مثلا حرمانها من حقها في الإرث .

4- العنف الجنسي :

لدى ذكر كلمة العنف الجنسي يتبادر الى الأذهان بأنه الاغتصاب ، إلا أن الاغتصاب هو أحد أشكال العنف الجنسي ضد المرأة و الذي يحدث بكثرة أثناء الحروب و الصراعات بفعل الإختطاف و السطو العمدي على النساء . و هناك أشكالا أخرى من العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة بشكل يومي و نجد من أهمها التحرش الجنسي في أماكن العمل و بمختلف المؤسسات الرسمية .

ويعرف العنف الجنسي على أنه أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها ، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك .

هـ-العنف الأسري أو المجتمعي :

ظاهرة إجتماعية مرتبطة بالحياة الإجتماعية للأفراد و الجماعات ، أحد مظاهر السلوك اللاجتماعي اللافعال . ولقد أشارت الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي إعتمدت عام 1979 على : أن العنف في إطار الأسرة شكل من التمييز على أساس الجنس المستضعف و المقصود به المرأة . و تعرف المادة الأولى من الإتفاقية التمييز ضد المرأة على أنه : " أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس و يكون من آثاره أو أغراضه ، توهين أو إحباط الإعتراف للمرأة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية في الميادين

السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية و المدنية أو في أي ميدان آخر "[1] .

ويشتمل هذا التعريف على أشكال العنف الجسدي و النفسي والجنسي الذي يقع في إطار الأسرة ، مثل الضرب المبرح ، الإغتصاب الزوجي ، الإعتداء الجنسي ، السفاح ، المضايقة الجنسية في مكان العمل والمؤسسات التعليمية ، و كذلك تفضيل الأولاد ، الزواج المبكر ، تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية و سواها من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة .

كما يندرج العنف المنزلي ضمن العنف الأسري ، و يسمى أيضا "العنف العائلي " لأنه لا يعني فقط الإعتداء الجسدي أو المعنوي على شخص المرأة ، بل يقصد به أشكال السلوك الفردي و الإجتماعي كافة ، المباشر و الغير المباشر الذي ينال من المرأة ، يحط من قدرها ، يكرس تبعيتها و يحرمها من ممارسة حقوقها المقررة لها بالقانون أو بالنصوص القانونية ، زيادة عن ذلك يحجبها عن المشاركة و يمنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعي و حقيقي "[2] .

و نحن نتجاذب أطراف الحديث عن هذه الظاهرة و ما مدى خطورتها في المحيط الأسري نحاول دوما معرفة الأسباب و الدوافع الداعية لمثل هذه الممارسة ، و يصبح همنا الكشف عن هذه الأسباب والدوافع الكامنة منها و الظاهرة قدر الإمكان . فالعنف الأسري لا يحدث من قبيل الصدفة هكذا ، بل يكون من ورائه عوامل تحركه و تفعله وهذه العوامل هي بيت القصيد في هذه الدراسة ، لأن يد الإنسان التي تمتد لتضرب و تعنف هي نفسها اليد التي تمتد لتحمي .

العنف الأسري مشكلة عالمية تعاني منها المجتمعات الغربية والعربية ، وإن كانت نسبة إنتشارها تتفاوت و تختلف حسب طبيعة المجتمع و البيئة التي تعيش فيها الزوجات و نمط الأسر التي ينتمين إليها ، إلا أن الدراسات و الأبحاث المتعددة التي أجريت في هذا المجال ترجع غالبا أسباب هذه الظاهرة الى : " الخيانة الزوجية من قبل أحد الزوجين أو كون الزوج تحت تأثير شرب المسكر أو تعاطي المخدرات أو قد تكون المشاكل و الخلافات الزوجية سببا في ذلك التعدي "[3].

---

[1] منظمة العفو الدولية ، مكافحة التعديب : دليل تحركات ، "العنف في الإطار المجتمعي والأسري" ، الفصل السادس.(مقال سابق) .

[2] عالم الحياة الزوجية ،:" العنف ضد النساء "، (مقال من الأنترنيت)

[3] جريدة الرياض اليومية، العدد 12888 ،يوم2003/11/04 ، " العنف الأسري ،ظاهرة ضرب الزوجات "، منى الشربيني ، (مقال من الأنترنت).

ثم إن ظاهرة العنف الأسري في المجتمعات العربية ظاهرة موجودة و قائمة لكنها خفية بسبب عدم قيام الزوجات بالإفصاح عن تعرضهن للضرب من قبل شركائهن ، إما لأنها ترى أن ذلك أمر مخجل لا يمكن التحدث عليه أو لكونها اعتادت هذا الأمر منذ أن كانت في منزل والدها ، حيت كان الأب يقوم بضرب الأم حتى أمام أولادها ، " فكون المرأة تخفي هذا الأمر ولا تتخد إجراءا حاسما تجاهه فإن هذا الضعف هو ما يدفع الزوج الى التمادي في تحقير زوجته " [1].

ثانيا: نظريات العنف الأسري :

إن تفاقم ظاهرة العنف في الوقت المعاصر أحدث قلقا و حيرة عند العلماء و الباحثين ، فهذه الظاهرة التي هددت صحة الأفراد و سلامة المجتمعات و أثارت مشكلة الإختلال الوظيفي بالنظام الإجتماعي ، إستطاعت الكثير من الدراسات البرهنة على أنها أكثر إنتشارا مما نتوقعها و أنها حقيقية . أما تزايد أرقام الجرائم و الإعتداءات بداخل الأسر أصبح يعد مؤشرا خطيرا على التمزق و التفكك الأسري ، حيث أكد علماء الإجتماع أن " ظاهرة العنف الأسري جاءت نتيجة للحياة العصرية ، إذ أن من ضرائب التنمية و التحضر ظهور مشاكل إجتماعية لم تكن موجودة في المجتمعات التقليدية " [2] .

ففي مرحلة ما قبل التمدن و العصرنة كانت قضايا العنف الأسري أقل بسبب نمط الأسرة الممتدة التي يوجد فيها الأب ، الأم ، الأبناء ، زوجات الأبناء و الأحفاد ، و هذا هو النمط الذي كان سائداً في ذلك الوقت ، و في ظل هذه الأسرة التي تتميز بالتماسك العضوي والإجتماعي تكون السلطة الأسرية موزعة على الأفراد بطريقة شبه متساوية ، الأمر الذي يشكل حماية لأفراد الأسرة من تسلط شخص واحد ، و إذا حصل إعتداء من قبل شخص من أفراد الأسرة على آخر ، فسوف يجد المعتدى عليه مصادر عديدة للدعم و المساندة الإجتماعية فيسهم ذلك في تخفيف مصابه [3] .

بدأ علماء الإجتماع يوجهون إهتمامهم بدراسة العنف الأسري في زمن قصير بعد سنوات السبعينات ، و كان نتيجة لحرب الفيتنام و موقف

---

[1] جريدة الرياض اليومية،" العنف الأسري ،ظاهرة ضرب الزوجات "، (مقال سابق).

[2] د. ناصر محمد المهيزع ، أستاذ علم الإجتماع بجامعة القاهرة ، مصر، "العنف الأسري في نظر علم الإجتماع ضريبة الحضارة والتنمية الحديثة" .(مقال من الأنترنيت).

[3] د. ناصر محمد المهيزع، "العنف الاسري في نظر علم الاجتماع ضريبة الحضارة والتنمية الحديثة"(مقال سابق).

الرأي العام الأمريكي فيها كسلوك عنيف ، كالقتل السياسي ، الإحتجاج الإجتماعي العنيف ، إرتفاع معدلات القتل في المجتمع الأمريكي ، وعودة الحركة النسوية للظهور ، أثنائها كرس علماء الإجتماع جهودهم للوقوف على أسباب هذه المشكلة و دوافعها ، حجمها و تفاعلاتها ، وآثارها على كل من المرأة و الأسرة و المجتمع بشكل عام [1] .

وما يمكننا الإشارة إليه أن هناك تيارين أساسين بارزين هما :

-الإتجاه المحافظ في دراسة العنف الأسري ويمثله التيار المسمى : البنائي الوظيفي ، وإتجاه التفاعلية الرمزية ، ثم نظرية التعلم ، ونظريتي المصدر والتبادل .

-الإتجاه النقدي و النسوي : و هنا نجد أنفسنا أمام تيار النظرية الصراعية ، ثم التيار الفينونيولوجي ، ثم الإتجاه النسوي الراديكالي في دراسة لعنف [2] .

أ- العنف الأسري من وجهة نظر النظريات الإجتما عية المحافظة

يرجع أصحاب هذا الإتجاه الى أن هناك علاقة بين المعايير والضبط الإجتماعي و بين العدوان و العنف و هي علاقة بنائية وظيفية . و يعتبر العالم "بركوفتز" (Leonard Berkowitz) صاحب نظرية **" الإحباط – العدوان"** من الرواد الذين بحثوا في هذا المجال ، و يرى أن الشعور الدائم بالحرمان يؤدي الى يقظة و تمرد تثير مشاعر الإحباط ، مما ينجم عنه العدوان و المزيد من الكبت الذي يدعو للإحباط يؤدي الى المزيد من العنف و بذلك ينشأ الصراع المستمر [3] .

وتعزز الإفتراضات التي قام بتعديلها كل من " دولار وميلر" (Dollard &Meller) في نظرية " الإحباط – العدوان " حول قوة التحريض و كمية الإحباط المبدأ القائل : بأن السلوك العدواني و حدوثه هو إستجابة لضغوط بنائية في المجتمع و احباطات ذاتية نتجت عن الحرمان ، حيث أ ضافا الى (نظرية الإحباط - العدوان) ثلاثة عوامل تفسر أكثر رأي أصحاب هذا التيا ر وهي كالتالي :

---

[1] الدكتور حلمي ساري ،" العنف الأسري بين علم الاجتماع والقانون" ، مطبوعات ، نقلا عن إجلال إسماعيل حلمي ، "العنف الاسري" ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1999.(بدون ذكر الصفحة).

[2] حلمي ساري ، مرجع نفسه .

[3] محمد خضرعبد المختار ، الإغتراب والتطرف نحو العنف ، دراسة نفسية إجتماعية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ،ص 78.

أ- قوة التحريض للإستجابة المحبطة و يقصد بها أهمية الهدف الذي تم إحباطه ، ب - درجة التصادم مع الإستجابة المحبطة ، ج- تكرار الإستجابات المحبطة [1] و هي علاقة طردية بين أهمية الهدف و درجة إعاقة الإستجابة وبالتالي درجة حدوت العدوان .

ويتفق كثير من الباحثين أن الحرمان بكل أنواعه يعتبر من المفاهيم المهمة لتفسير ظواهر العنف ، حيث أن هناك فروقا واضحة بيت التوقعات التي لا بد أن تكون و بين خيبة الآمال نتيجة للتوقعات . والحرمان كما جاء عند " تدجور" (Tedgurr) و"جور" (Gurr) الذي طور مفهوم " جيمس دفيز" (James davies) عن نظرية الإحباط العدواني يتصف بالنسبية ، وأطلق عليه الحرمان النسبي و يعرفه "تدجور" (Tedgurr) : << التفاوت الذي يكون بين توقعات الناس القيمية (السلع وظروف الحياة و التي يعتقدون بأنهم يلحقونها على نحو مشروع) و بين قدارتهم (مقدار تلك السلع و الظروف التي يعتقدون بانهم قادرون على تحصيلها و الإحتفاظ بها) >> [2].

نفهم من تعريف الحرمان أنه يؤدي الى الإحساس بالظلم و كذا عدم الرضا لدى الأفراد ، فهو ذلك التباين الملموس بين توقعات الناس لظروف الحياة التي يعتقدون أنها من حقهم والأحوال التي يظنون أنهم قادرون على بلوغها و تحقيقها و الإحتفاظ بها [3].

فالإحباط الناتج عن الحرمان المادي داخل البناء الإجتماعي يفرز سلوكا منحرفا ، قاس و مؤذ ، لأنه يؤدي الى الإيذاء الجسدي للزوجة من جانب الزوج الذي يفتقد للموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ، ومسؤلياته اتجاه أفراد أسرته . فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة توقعات دوره كمعيل للأسرة بسبب إنخفاض مستوى تعليمه أو مكانته المهنية أو دخله فإن الضغوط و الإحباط تدفعه لإستخدام العنف داخل المنزل [4].

---

[1] محمد خضرعبد المختار، المرجع السابق ص، 79.

[2] متروك هايس الفاتح ، نظريات العنف والثورة ، دراسة تحليلية تقويمية ، من مركز البجوث والدراسات السياسية ، العدد 49، 1991، ص 02.

[3] محمد خضر عبد المختار ، المرجع السابق ،ص 74،75.

[4] حلمي ساري ، المرجع السابق ، نقلا عن :

Coleman.JW and Gressey,Dr1987,Social problems ,NY:harper and pow publishers

ويعتقد الدكتور" ناصر محمد المهيزع " في نفس السياق أن تعاون أفراد الأسرة البالغين في أمور الإعالة يخفف من عوامل الضغط النفسي والإحباط ، وهي من المنابع الأولية لمشكلة العنف الأسري.

يرجع الدكتور" محمد ناصر المهيزع " أيضا العنف الأسري من الناحية النظرية الى سببين رئيسيين هما : التعلم الإجتماعي و الإحباط ، إذ يرى أن العنف و الإستجابة بطريقة عنيفة يكونان في بعض الأحيان سلوكاً مكتسبا يتعلمه الفرد خلال أطوار التنشئة الإجتماعية . ويمثل أصحاب نظرية " **التعلم الإجتماعي**" كل من " باندورا " (Bandura) و" والتزر" (Walters) و" ويلمان" (Wilmann) وهم يرون : أن سلوك العنف في أصله سلوك في صورة عدوان وتم إكتسابه و الحفاظ عليه بنفس الشكل الذي تتم به صور أخرى من السلوكات .

ويعد البحث الذي قدمه " باندورا " في عام 1973 بعنوان " العنف " في تحليله لنظرية التعلم أو نظرية الإكتساب الإجتماعي مجموعة من التحليلات النفسية و الإجتماعية التي أكدت إكتساب التصرفات الشرسة عن طريق الإحتكاك بالنماذج العنيفة [1] . وأكد أيضا دعاة هذه النظرية أن الإستجابات العدوانية تتطلب عوامل مكملة و متداخلة منها : القيم والإتجاهات المساعدة لرد الفعل العدواني ، و المتغيرات الفيزويولوجية كالإستثارة المباشرة ، الهجوم الشخصي و كذا مدى التعرض لأنماط العدوان والضغوط المصاحبة .

ومن جهة أخرى هناك من الباحثين من يعتبرون أن التنشئة الإجتماعية هي الأخرى تلعب دورا مهما و أساسيا في تهييج الغضب ونهج درب العداء و العنف ، فاللغة و نموذج التنشئة ، و العوامل المساهمة في عملية التعليم و الإكتساب : كالأسرة ، الثقافة ، المدرسة والموقف التفاعلي المباشر بين عناصر و عوامل التنشئة تلعب دورا بارزا لإستجابات الطفل للعدوان ، و منه تصدق المقولة الشهيرة لـ " ويدم (widom 1989)" العنف يولد العنف " أو الإساءة تؤدي الى الإساءة .

تلفت هذه المقولة نظرنا الى تلك الدراسات التي وجدت أن الأفراد الذين يكونون ضحية للعنف في صغرهم يُمارسون العنف على أفراد أسرهم في المستقبل . فعن طريق أساليب التربية و التعلم ينشئ الفرد على عادات و طبائع ، و يكتسب سلوكات و معايير و إتجاهات تمكنه من مسايرة الحياة الإجتماعية . فإذا شب على القسوة و إساءة المعاملة من قبل الوالدين ، و تشبع بالحرمان العاطفي و الكراهية ، و لقى العقاب الشديد في

---

[1] محمد خضر عبد المختار، المرجع السابق ص،73.

طفولته لكل فعل وقول أو تحمل التأنيب المبالغ و الإفراط فيه لكل السلوكات التي سلكها ، فإنه سيحقد و يدمر الضغينة و البغض ، أما إذا وجد العوامل المحفزة و الظروف المساندة لأداء العنف تحول من دون شك الى مراهق عنيف مستقبلا جراء الإساءة و الإهمال التي تعرض لهما وهو طفل صغير .

كما يعتقد أيضا أن القيم الثقافية و المعايير الإجتماعية تلعب دوراً كبيراً و مهماً في تبرير العنف ، إذ أن قيم الشرف و المكانة الإجتماعية تحددها معايير معينة تستخدم العنف أحيانا كواجب و أمر حتمي . ومنه يتعلم الأفراد المكانات الإجتماعية و أشكال التبجيل المصاحبة لها والتي تعطي القوي الحقوق و الإمتيازات التعسفية أكثر من الضعيف في الأسرة ، إذ أن القوي في الأسرة سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً أكبر يتمتع بكل الحقوق و الإمتيازات التي تضمن له أن يسمعوه و يطيعوه وإلا تعرضوا للأذى الشديد [1] ، وهذه وجهة نظر أخرى تكون من وراء أسباب ودوافع العنف .

ب- العنف الأسري من وجهة نظر الإتجاه النسوي الراديكالي :

يرى أصحاب هذا الإ تجاه أن حدوث ثورات الغضب و العنف الموجه ضد المرأة ما هو إلا محصلة للفجوة التي شكلتها العلاقات الإجتماعية المبنية في الأصل على سيطرة الرجل على المرأة ، و القائمة على أساس التقسيم الجنسوي . فالمشكلة تكمن أصلا في العلاقة التي ربطت المرأة بالرجل عبر التاريخ ، والتي هي علاقة دونية من طرف المرأة و فوقية من طرف الرجل .

يؤكد دعاة هذا الإتجاه بأن المجتمعات المعاصرة بالرغم من كل ما طرأ عليها من تغيرات تبقى مجتمعات ذكورية – أبوية ، و أن الأسرة تشكل بناء ا على أوامر أبوية ، فالأسرة– برأيهم – تقوم بتنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار ، مما يحافظ على بقاء وإستمرار النظام الأبوي [2] . و يركز أصحاب هذه النظرية و خصوصا **"نظرية النوع "** على الطبيعة الخشنة و العنيفة للرجل ، وأن العنف جزء من الظلم التاريخي و نظام الحكم القهري الذي من خلاله يحافظ الرجال على سيطرتهم و تحكمهم في النساء ، فثقافة العنف السائدة في المجتمع و القيم

---

[1] د .ناصر محمد المهيزع،(مقال سابق).

[2] حلمي ساري ، المرجع السابق .

العنيفة التي تعتبر النساء ملكية للرجل تساهم برأيهم في إستمرار العنف ضد المرأة [1].

فما هو معروف أن النساء هن أكثر عرضة للإعتداء الأسري عليهن منذ نعومة أظفارهن ، و بحكم كونهن إناث لا تسمح طبيعتهن من إبداء مواجهات عنيفة فاصلة على الأكثر للرد على المعتدين عليهن . فالعنف الأسري الواقع عليهن يعتبر مشكلة إجتماعية أطلق عليها مصطلح العنف الحميمي أو العنف في العلاقات الحميمية ، و سمي بهذا الإسم لأن جذوره ترسخت في النوع و القوة ، متمثة في محاولات الرجال المحافظة على سيطرتهم و تحكمهم في النساء ، وهذا جزء من العلاقات الإنسانية التي تشكلت من خلال التبعية و العنف [2] حسب أفكار **الحركة النسوية الراديكالية**.

ترتكز هذه النظرية أيضا في تفسيرها للعنف ضد المرأة على مفهوم النوع بالفروقات على الأساس الإجتماعي ، لا على أساس التكوين البيولوجي لكل منهما ، كما أن الإختلافات بين أدوار الرجال و النساء التي تشكلت اجتماعيا عبر الثقافة السائدة و المتغيرة تاريخيا ، تستند الى الواقع الذي يجعل المرأة في تبعية تامة للرجل و تحت إمرته وسلطته.

ويتضح لنا عند التعرض الى سلوكات و مميزات و أدوار كل من الرجل و المرأة في المحيط الأسري عبر أحقاب التاريخ على ضوء عملية التكوين الإجتماعي للذكورة و الأنوثة كفئتين متناقضتين ، و من خلال غربلة أفكار و تصورات أصحاب هذا التيار ، يتضح أن هذا الإتجاه النقدي الحديث ينتقد بشدة الفكرة القائلة : لا وجود لمساواة بين الرجل و المرأة في العلاقات الإجتماعية ، لأنها تشجع التمييز الجنسي بينهما ، و يعارض تماما مفهوم السلطة الذكورية الأبوية المعبرة عن مبدأ ملكية الرجل للمرأة .

في الحقيقة إن النظريات التي استعرضناها حول ظاهرة العنف لاتجيب على كل تساؤولاتنا و لا تشبع لهفتنا لمعرفة المزيد عنها ، فهي تجعلنا نغلق باب لنفتح بابا آخر كلما تعمقنا فيها و تغولنا في حقيقة أسبابها و دوافعها ، وهذا راجع أنها مشكلة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات الفردية ، الإجتماعية ، الإقتصادية و البيئية ، الأمر الذي

---

[1] حلمي ساري ، المرجع السابق نقلا عن(Gelles.R ;Family Violence .Sage Publications,1980)

[2] المرجع نفسه نقلا عن (إجلال حلمي المرجع السابق بدون ذكر الصفحة).

يجعل من تحليل و شرح نظرية واحدة منفردة أو منعزلة أمر غير دقيق و نسبي الى أبعد الحدود لأنها بطبيعتها مسألة معقدة و شائكة .

جـ- نظرة التشريع الإسلامي للعنف الأسري :

كثيرون هم من اعتبروا أن الدين الإسلامي دين عنف و وجهوا إليه التهم و ألصقوها به ، و في إحدى العبارات لأحد المستشرقين في كتابه " ميثولوجيا الإسلام " يقول السيد كيمون : << إن الديانة المحمدية جذام فشا بين الناس ، وأخذ يفتك بهم فتكا ذريعا و هو مرض مروع وشلل تام و جنون ذهني يبعث الإنسان على الخمول و الكسل ولا يوقظه منها إلا ليسفك الدماء و يدمن الخمور >>[1].

نفهم من هذا التصريح أن أول من طالها الهجوم و النقد هي الأسرة المسلمة و العلاقات الأسرية بها ، فهناك من زج بالأسرة المسلمة في خانة التخلف و الجهل بحجة أنها بنت دعائمها و مقومتها على أسس وقواعد تقيد الزواج و العلاقات الجنسية ، و تكبح الرغبات و النزوات الإنسانية . و هناك من حمل الشريعة الإسلامية مسؤولية إنتهاك حقوق المرأة ، بدليل أنها حرمتها من حريتها و قيدت إرادتها و منعت الإستمتاع بحياتها . كما ذهب البعض منهم الى إعتبار كلام الله المنزل الذي يتجسد في السورات و الآيات القرآنية الشريفة هو كلام يحث على العنف و يكرس له ، و لا يذخر جهدا لأجل بلوغه و برهانهم على هذا ما جاء في سورة النساء الأية 34 التي أباح فيها الله سبحانه و تعالى للرجل ضرب المرأة الناشز قصد تقويمها و تأديبها ، في حين إعتبرتها – سورة النساء الأية 34 - جهات أخرى نوع من العنف المسلط على المرأة و هو ظلم و جبروت في حقها .

في هذا الأمر بالظبط قرأت لصحفية أجنبية في مجلة فرنسية تدعى" le nouvel observateur " في مقال تحت عنوان " le prix du paradis perdu " ، حيث تعترف الكاتبة قائلة : " أن الأية 34 من سورة النساء و التي تتضمن أحكام و آداب تقويم الزوجة الناشز عن زوجها من قبله هي أصل كل المشاكل التي تعاني منها النساء المسلمات حاليا " [2] ، و كأن الكاتبة تريد أن تحجب الغطاء عن ظاهرة ضرب الزوجات في البلدان الغربية و تبرئ المجتمع الأوروبي من كل

---

[1] سعاد صالح رئيس قسم الفقه بجامعة الازهر ، إقتباسا من برنامج" الشريعة والحياة" من قناة الجزيرة ، موضوع الحلقة كان يدورحول " العلاقة الأسرية وتأثيرها على المجتمع" بتاريخ 2002/08/11.

[2] Josette Allia , le prix du paradis perdu, magazine le nouvel observateur ,N°2042-2043,du24decembre2003Au07janvier 2004,p90.

السلوكات و الإعتداءات الموجهة ضد المرأة ، بأن تقذف الكرة في ملعب المجتمع المسلم مسجلة لهم هدفا باطلا و لا أساس له من الصحة والصدق . فلا يمكن أن نعتبر أن الدين الإسلامي يدعو أتباعه الى قهر النساء أو يأمر الرجال بضرب زوجاتهم و الإعتداء عليهن كما يروج له الغربيين و غيرهم . و أمام هذه الإدعاءات الباطلة والإفتراءات المهينة و الهجمات البشعة التي شنها أعداء الإسلام قصد التظليل و التحريض و تشويه سمعة الإسلام ، نقف بدورنا لنتساءل :

- ما رأي الدين الإسلامي في كل ما نسب إليه ؟ .

- ما هي حججه و إثباتاته لإعلاء كلمة الحق التي هي كلمة الله سبحانه و تعالى و إزهاق كلمة الباطل ؟.

إن الحكمة الإلهية التي جمعت الرجل والمرأة على الميثاق الغليظ بالرغم من الفروق في الطباع التي بينهما هي فطرة و رحمة ربانية ، وسنة محمودة ، فلكم أوصى الرسول عليه الصلاة و السلام أتباعه على الزواج ، وحثهم عليه . والحياة الزوجية في الأصل شيئ مقدس عند الله سبحانه و تعالى ، و نظرا لقداستها و أهميتها جعلها الله سبحانه وتعالى المستقر و المستودع للنفس البشرية ، و أرادها نقطة البداية للحياة الأسرية . فالأسرة هي الوعاء الذي يلتقي فيه إنسانية إنسان بإنسانية إنسانة معتصمين بحبل المودة و الرحمة ، و متآلفين بسكن الروح و سكن القلوب الى بعضهما البعض ، في جو يعمه الإطمئنان و السكينة و الآمان حيث قال سبحانه و تعالى :<< هُوَ الذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا >> [1].

صور دين الله العلاقة الزوجية في أحسن و أبهى تصوير ، ورسم حدودا للتعامل و إطارا للتعايش بالحسنة و المعروف بين الزوجين بعيدا كل البعد عن الهمجية و الوحشية ، حيث جاء في قوله تعالى : <<....وَعَاشِرُوهُنَّ بِالمَعْرُوف...>> [2] . كما أرسى الإسلام بناء الأسرة ، وأسس العلاقات الأسرية عندما شجع كل واحد من الأفراد أن يشعر بالمسؤولية تجاه الآخرين داخل الإطار المنزلي من خلال إمكاناته وطاقاته ، و جاء عن رسول الله (ص) : << ألا كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راع و هو مسؤول عن

---

[1] من سورة الأعراف ،الأية 189.

[2] من سورة النساء،الاية 19.

رعيته ، و الرجل راع على أهل بيته ، و هو مسؤول عنهم ، و المرأة راعية على بيت بعلها وولده >> .

و كثير هو ما جاء في كلام الله على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام من سور و آيات بينات ، و آحاديث نبوية جعلت هذا الميل الفطري و الأنس الطبعي بين الذكر و الأنثى مجراه الطبيعي الزواج . فالزواج سنة كونية من سنن الله في الأنفس ، و يعتبر أيضا العلاقة الصحيحة التي شرعها الله بين الرجل و المرأة و صورها تصويرا رفافا شفيفا ، يشع منه التعاطف و ترف فيه الظلال و تغمره الراحة ، الإستقرار ، السكن و المحبة كما ورد في سورة البقرة << هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُن >> [1] .

فهل هناك أبلغ من هذا و أدق و أعمق في وصف العلاقة الزوجية من غير كلام الله المنزه ؟ و هل هناك أعظم و أكبر من نعمة الحياة الزوجية كالتي أنعمها الله على عباده ، فجعلها كالباس الساتر الواق وبداخله كل الرحمة و المودة ؟. و هل هناك لوحة أجمل و أبهى من لوحة الرجل و المرأة و هما في كنف بعضهما البعض مجتمعين بمرضاة الله و مشيئته و على سنة رسوله المبجل ؟

لكن الواقع غير هذا و الحقيقة غير تلك ، وبين الخطاب الديني والممارسة الإجتماعية هوة كبيرة و ظلال عميق . فالأسرة المسلمة اليوم تمر بحالة اللإستقرار بفعل التحديات المحيطة بها و الأزمات العالقة فيها ، فهي تجد تخبطا في سير سفينتها و غدت كفلك كسر مقوده في بحر متلاطم الأمواج يسمى بحر المشكلات الإجتماعية ، وهمّ أفرادها الى الإساءة الى إنسانية العلاقة الزوجية فشوهوا جمالها و أتعبوا مشوارها و فتكوا بها ، فمزق الرباط الإنساني الوثيق و أعدم فيه نبض الحياة و إستمرارها .

إن هذه العلاقة اليوم أصابها الفتور وغاب فيها الأصل ، كثر فيها الإختلاف و خيم عليها الخلاف ، تميز فيها الشقاق و غلب عليها التناحر ومسها التقهقر ، بسبب مرض يسمى مرض العنف و فيروس عرف بالإساءة و الإهانة و التحقير بإسم الشرعية المخولة بالكتاب و الشريعة ، والتي يُرر بها اللجوء الى مثل هذه السلوكات المتعلقة بإستخدام القوة في غير محلها داخل الأسرة . أمام هذه النقطة بالذات أصبح الأمر يتطلب دراسة هذه القضية و توضيحها لمعرفة أحكام الدين الإسلامي ،

---

[1] من سورة البقرة ، الأية223.

وموقفه من هذه الممارسات ذات الطابع العنيف المستندة في ذلك على سور و آيات قرآنية بريئة كل البراءة من هذه التهم.

يبرر العديد من الأشخاص و هم بطبيعة الحال الرجال الأزواج لجوءهم الى العنف و ممارسته ضد نسائهم على أنه حق من حقوقهم المشروعة و المعطاة لهم من القرآن الكريم و الحديث الشريف ، حيث يقومون بأخذ الأقوال و نشرها بشكل مقلوب ، حتى أصبحت قناعة لدى الكثيرين منهم أن ضرب الزوجة شرعية مباحة و لا جناح عليهم فيما يفعلون ، و يعتبرون هؤلاء نص الآية الشريفة الذي يقول : << الرِّجَالُ قَوَّامُون عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُم عَلَى بَعْضٍ و بِمَا أَنْفَقوا مِنْ أَمْوَالِهِم فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ و اللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ و اهْجُرُوهُنَّ في المَضَاجِعِ و اضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيراً>> [1] دليلا قاطعا و حجة قوية على أن الضرب من حقهم و قد شرعه الله لهم بالقرآن و السنة فما رأي الدين في هذا الشأن ؟

من الواضح أن الحياة الأسرية تقوم بالقيّم و هو الرئيس ، و لأن الأسرة صورة مصغرة عن المجتمع فلا بد لها من قائد و مدبر لشؤونها ، و هو الرجل في البيت . و عليه أعطت الآية الشريفة القوامة للرجل في قبال ما وجب عليه من النفقة و المهر على الزوجة ، و هذا بالفعل ما تشهد له السيرة العلائقية أن مَن يعطي المال يقابل ببعض الخصوصيات التي تعوضه عمّا يدفع حفاظاً على وحدة العائلة وتماسكها و استقرارها ، ومنه قيمومة الرجل على المرأة كما أقرتها الآية الكريمة هي عدل و ليست ميزة و أنها ضرورة و ليست ترجيح إذ لولاها لا اختل النظام ، ثم هي في صالح المرأة لا في ضررها ، و أنها مقتضى الوداعة و السكون و اللاعنف و ليست بضدها [2].

أيضا قيمومة الرجل خصوصية تكوينية ، لما اتسم به الرجل في تكوينه النفسي و الجسدي من قدرة في الجسم و صمود في النفس وقوة في العقل و حسن في الرأي و العزم ، مما يخول له حماية المرأة ورعايتها و الإنفاق عليها و القدرة على رفع الأذى عنها لأنه سيدها ورئيسها .

كما أن الأفضلية التي قال بها الله سبحانه و تعالى ليست ميزة يخير بها جنس الرجل على جنس المرأة ، و إنما هي مسؤولية و تكليف

---

[1] من سورة النساء ، الآية 34.

[2] الشيخ فاضل الصفار،العنف الأسري والرجال يضربون ، مجلة بشرى ،العدد77، مارس 2003 . (مقال من الأنترنيت).

لأنه جعل الرجل بعضا من المرأة ، و المرأة بعضا من الرجل أين يكون فيها الرجل بمثابة الرأس و المرأة بمثابة سائر البدن . و لهذا لا يجب أن يفهم الرجل بأن الدرجة التي رفعه الله إليها درجة تحكم ودرجة تسلط ، و إنما هي درجة رعاية ، حماية و مسؤولية لأنها جزء من الرجل و ليس جزء خارج عنه كما المرأة جزء من الرجل و ليست جزء خارج عنه [1].

إن المنهج الإسلامي فرض على أنصاره أسلوبا تربويا صحيحا لمعالجة المشاكل الأسرية و الخلافات الزوجية ، تحقيقا لسلامة الحياة المنزلية و ضبطا للنهج الحياتي العائلي الذي تفرضه المصلحة العائلية وليست المصلحة الشخصية ، و لم يعتمد في تطبيق مبادئه على أسلوب القسوة و الإيذاء بإستعمال القوة و الشدة في المعاملة و التعامل ، و لقد نزلت الآية الشريفة لعلاج نشوز الزوجة و جعلت الضرب الغير المبرح و الغير المؤذي سبباً من أسباب المعالجة.

فالنشوز يعني الترفع . و في أصل اللغة نشز: أي إرتفع ، وقد كني به في العلاقات الزوجية فيما إذا ترفعت المرأة على زوجها أو طغت عليه و تجاوزت حدودها . و كذا يقال للرجل أيضاً ، لكن أكثر استعمالها في المرأة لكونه وصفاً غالبياً. و المقصود به هنا هو إستعلاؤها على الزوج و تخليها عن أداء واجباتها و مسؤولياتها تجاه الزوج [2] ، ومنه نفهم أن الغرض من الضرب هو التخويف و التهديد و ليس كسر العظام و إسالة الدماء ، و يكون من باب الحفاظ على الأسرة و حماية كيانها .

وما يدعم هذا الرأي و يؤكده أيضا حديث الرسول عليه الصلاة والسلام إذا غضب من إحدى جواريه أخرج السواك من جيبه وقال لها : << إن لم تستقيمي فليس لك إلا هذا >> ، و قوله أيضا : (ص) << النساء شقائق الرجال ما أكرمهن إلا كريم ، و ما أهانهم إلا لئيم ..>> [3] . فهذا الحديث الشريف يبين أن سلوك الرجل مع المرأة و أخلاقية التعامل معها دلالة على معدنه و صلبه .

فمادامت القيادة للرجل القوام يجب أن تكون بالكفاءة و الحق ، و لا بالظلم و العدوان ، و لا بالاستبداد و الطغيان ، فلزوما على الزوج أن يأخذ بالحكمة و الرحمة و التشاور في إدارة أموره ، و أن يتحلى بالصبر

---

[1] سعاد صالح رئيس قسم الفقه بجامعة الأزهر ، إقتباسا من برنامج" الشريعة والحياة" من قناة الجزيرة ، موضوع الحلقة كان يدورحول "العلاقة الأسرية وتأثيرها على المجتمع" بتاريخ 2002/08/11.

[2] الشيخ فاضل الصفار،"العنف الأسري والرجال يضربون "،(مقال سابق).

[3] رواه الترميذي أبو داود أحمد .

والرزانة أثناء معالجة مشاكله ، و قد بين الله سبحانه و تعالى هذا الأمر في الآية الكريمة عندما أمر أو لا بالموعظة ، و ثانيا بالهجران في المضجع ، قبل أن يخلص الى الضرب كآخر أسلوب لتأديب و تقويم المرأة الناشز ، حيث قال : <<....وَالتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ...>> و تعني الموعظة النصيحة و التهذيب و الإرشاد . و يقصد بها هنا أسلوب الحوار الهادئ المهذب بين الزوج و زوجته و الذي يحتكم الى العبارات الحنونة ، الرقيقة المؤثرة على الزوجة قصد إصلاح حالها ، لا أسلوب الترويع و السخرية و الإهانات الذي يترك أثرا بالغا على نفسيتها ، ويزيد من تعنتها و نشوزها . أما عن الهجران في المضجع أي فراش النوم و الذي يأتي بعد فشل كل فرص الحديث الصالح و الكلام الهادف ، و بعد إستنفاد طاقة اللسان ، فقد جاء في المرتبة الثانية . ومعنى الهجر في الآية هو الترك ، و يتحقق ذلك بأنحاء عدة : منها بتحويل الظهر و منها بعزل الفراش عنها ، و منها بالبيتوتة في فراش آخر أو مكان آخر ، و قد جعله الله كأسلوب حكيم لعلاج المرأة بالمشاعر والعواطف المتفجرة فيها ، فمن المعروف أن المرأة تحب أن تملك قلب زوجها و هذا يحذرها بإمكان فقدانها له لو استمرت على النشوز [1] .

إن مضمون الأية الكريمة إستوفي الحق و بلغ الشرع حين وضع منهجه التربوي السليم في حدود تسمح بإستعمال اللين و التدليل ، الترغيب و العطف ، العفو و المغفرة في حل و معالجة مشكلات الأسرة المسلمة ، إذ انتهى حكم الآية الشريفة بقوله سبحانه : << فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيراً>> ، كان هذا تأكيدا و أمرا للرجال في أن يخشوا نسائهم في الله .

لم يكن الضرب الذي أجازه الله في المرتبة الأولى كأسلوب للتقويم و العقاب ، فهو حكم تأديبي مخصوص بفئة من النساء الناشزات و العاصيات لأزواجهن قولا و فعلا ، و نظرا لما جاء في بداية الآية الكريمة فإن الآية إستثنت صنفا من النساء الذي لا يجب عليهن العقاب ولا العتاب و اللوم لقوله تعالى : << فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ ...>> ، كما أمر الله أيضا الرجال الإحسان الى النساء اللواتي يحفظن أنفسهن و يحفظن أموال و عرض و شرف أزواجهن في غيابهم كما في حضورهم .

---

[1] الشيخ فاضل الصفار ، (المرجع نفسه).

وفي كل الأحوال لا يجوز للرجل أن يلجأ الى الضرب إلا بعد إستنفاد الوسائل الأخرى من نصح و هجر ، و الذي ينظر إليهما في المقام الأول و الثاني ، كما أن أسلوب الضرب هذا و ضعت له ضوابط و حدود لا بد من التقيد بها عند إستخدامه ، و لقد نهى الرسول بعدم اللجوء إليه إلا في الضرورة القصوى حيث ورد عنه صلى الله عليه و سلم قوله : << أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم >> [1] ، ذلك أن الضرب لا يعتبر من كمال الأخلاق .

فلماذا لا نجعل من الرسول عليه أفضل السلام قدوة لنا في حياتنا اليومية ؟ [2].

في السيرة النبوية مئات الحوادث التي تؤكد عدم إستخدام الرسول صلى الله عليه و سلم للضرب كوسيلة لحل المشاكل مع زوجاته أو بناته ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : << ما ضرب رسول الله صلى الله عليه و سلم بيده إمرأة قط ولا خادما ولا ضرب شيئا إلا أن يجاهد في سبيل الله ...>> [3] . و بما أن السنة هي كل ما ورد عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير ، فيجدر بنا أن نتخذ من الرسول قدوة ، حيث قال الله تعالى : << وَلَكُمْ فِي رَسُول الله أُسْوَة حَسَنَة>>[4] .

ولأن الإيمان كل متكامل فلا يمكن لَنا أن نَأخَذ من الدين ما يلبي إحتياجاتنا و ننسى ما هو واجب علينا ، ففي الآيات و الأحاديث العديد من الوصايا التي توصينا بالتراحم فيما بينا ، إذ ورد عن الرسول قوله (ص) : <<... إن المؤمنين كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر البدن بالسهر و الحمى >>[5] . فلما نترك نسائنا يشتكين وهن نصف المجتمع ؟ ، و كيف نتجاهلهن و هن جزء رئيسي منه ؟ ، فإن كنا نرضى أن تكن نسائنا مهزوزات غير قادرات على إتخاد القرار نكون قد حكمنا على أجيالنا القادمة بنفس المستوى ؟

إن الدين الإسلامي و تعاليمه السمحة التي شملت كل مجالات الحياة بعيدة عن مثل تلك الممارسات اللاعقلانية ، و غريبة عن تلك السلوكات اللاجتماعية الداعية لتحقير المرأة و إيذائها ، بإستعراض العضلات والتنفيس عن غضب مكتوم يعاني منه بعض الرجال أو إنحراف مزاجي كما هو بريئ من الإتهامات الباطلة التي يروج لها أعداء الإسلام ، بل على العكس من ذلك يدعو الى اللاعنف ، وجميع

---

[1] رواه الترميذي أبو داود أحمد.

[2] جريدة الرياض اليومية،" العنف الأسري ،ظاهرة ضرب الزوجات "،(مقال سابق).

[3] رواه مسلم .

[4] من سورة الأحزاب ،الأية21.

[5] متفق عليه.

أحكامه و قوانينه تحمل هذا الطابع ، و لكن هناك من يأخذ بظاهر بعض الأحكام الإسلامية على أنها عنف و يستشهد منها بأنها تحمل طابع العنف ، و يوظف الدين في تبرير سلوكاته العنيفة ، فيسيئ فهم الآيات و يخطأ التعامل معها ، و يفشل في تطبيقها على أرض الواقع بما ما هو حق و مشروع و بين ماهو معلوم .

هذه فعلا لمشكلة خطيرة و أمر عويص ، فعندما ينظر المجتمع للعنف الواقع على المرأة على أنه شرعية مباحة من القرآن و الشريعة ، ويسلك الرجال هذا الفعل على أنه حق من حقوقهم فهذا هو العنف بعينه ، و من يسلك هذا السلوك فقد أساء الى التشريع الإسلامي و خرج عن المنهج الإسلامي ، لأن الإسلام لم يفتح باب العنف و إنما جعله عقوبة لمن نشزت زوجته عليه ، و هذا كله لتفادي الطلاق فضرب خفيف وغير مبرح أخف ضررا على الأسرة من الطلاق .

ثالثا : تطور العنف الاسري في المجتمعات :

أصبحت لغة الأرقام و الإحصائيات من أكثر الأقاويل التي تترد حول العنف فهي بمثابة حقائق في مجتمعنا ، إذ لم يعد العنف أمر نادر الحدوث بل هو أمر شائع سواءا كان هذا في مجتمعنا أو في المجتمعات العالمية.

فالدراسات العالمية الحديثة تؤكد بأن إمراة من كل أربع نساء تتعرض للعنف بشكل يومي هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن العنف ضد المرأة لم يعد يحدث سوى في المناطق الفقيرة و الأحياء الشعبية أو عند العائلات المعوزة أو لدى الفئات الغير المتعلمة كما هو وراد ، بل تعداها الى العائلات الغنية و المناطق الحضرية و حتى الأحياء الراقية و الفئات المثقفة ، و هذا ما جعله مخبأ و من الصعب معرفته نتيجة تباعد الفضاء العمراني و السكنات مما يصعب على المرأة البوح به و يضيق الدائرة عليها بشكل أكبر .

فقضايا المرأة من القضايا المهمة ، و هي جزء من قضايا الوطن ومؤسسات الدولة منها القانونية ، الإعلامية و العقابية سباقة لكشف حقيقة العنف الواقع على النساء لأنه جزء من عملها و مسؤولياتها ، و نشاطها الفعلي هو محاربة الجرائم البشعة و الإعتداءات العنيفة التي تحدث بداخل المجتمع ، و كذا توفير الحماية للضحايا و الدفاع عنهم .

و من أقرب المؤسسات التي نتعامل معها و تشد إنتباهنا و تستحوذ على إهتمامنا في وقتنا الحاضر ، حتى أصبحنا عرضة لمضامين ما نشاهده أو نسمعه أو نقرأه يوميا فيها ، هي وسائل الإعلام ، فبإمكانها أن

تمدنا بكل المعلومات و المعطيات حول ظاهرة العنف الاسري و لا سيما بشكل رسمي ، و حتى إن كان ذلك يفتقد الى الدقة و الموضوعية العلمية ، إلا أنها الجهة القريبة التي يمكننا التعامل معها و يسهل ذلك على أرض الميدان .

أ-إحصائيات وأرقام حول العنف الأسري في العالم الغربي

" ثلثا نساء العالم يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن ! ! ".

أثبتت منظمة الصحة العالمية أن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإساءة و الأذى البدني من جراء العنف الذي يرتكب ضدهن داخل المنازل ! في بحث حول العنف الأسري و آثاره . و في دولة البيرو مثلا تتعرض نصف النساء للضرب بأيدي أزواجهن ! و لكن المفارقة الغريبة أنه كلما تقدم الرجل في العلم و التحرر .. ارتفعت نسبة عنفه تجاه المرأة لتتعدى 62% في المدن الكبرى .

والمؤسف حقا أن هذه النسبة ليست قاطعة لأن اللاتي يتعرضن للعنف أكثر من ذلك بكثير ، فقلة قليلة منهن لديهن الجرأة و الاستعداد للإفصاح عما يتعرضن له ، و منه تقول "ميكو يوشيهاما " رئيسة الفريق الياباني الذي يتابع دراسات منظمة الصحة العالمية : << إن هذا العنف يدفع نحو ثلثي هؤلاء الضحايا الى محاولة الانتحار و تكرار المحاولة أكثر من مرة... و تضيف : استناداً الى تقارير المنظمة ، فإن اعتلال صحة هؤلاء النساء الجسدية ، مقارنة بغيرهن ، يقف كعامل مهم وراء ميلهن لإدمان التدخين ، و الكحوليات و المخدرات . أما الجديد الذي يورده تقرير المنظمة فإنه سيتم للمرة الأولى توظيف النتائج التي خلصت لها الدراسة في شكل نقاط مهمة و مطالب للضغط على الحكومات التي تسجل بلدانها معدلات عنف ضد النساء من أجل توفير السبل و الطرق التي من شأنها الحيلولة دون ممارسة العنف ضد النساء في أي مكان في العالم . >>[1]

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في الطليعة حيث نشرت مجلة التايمز تحقيقا حول حوادث الضرب التي تتعرض لها الزوجات الأمريكيات ، فقالت إن من بين 2000 الى4000 زوجة تتعرض للضرب الذي يفضي الى الموت . (عن مجلة الأسرة – العدد 17 سنة 1995). [2]

---

[1] أخبار حول العنف ، مجلة بشرى ، العدد 77. (مقال من الأنترنيت)

[2] مفكرة الاسلام ، "ضرب الزوجات في امريكا " (مقال من الأنترنيت).

وفيما يلي الجدول التالي يوضح إحصائيات العنف ضد المرأة في العالم الغربي : [1]

جدول رقم 01 .

البلدان	الإحصائيات	درجة العنف وشكله
الولايات المتحدة	مليون إمراة في السنة 04 ملايين إمرأة في سنة	عنف جسدي تقع تحت إعتداء خطير
بريطانيا	50% من الزوجات 46% خلال عام واحد 25% من النساء	القتل من قبل الشريك العنف المنزلي عنف جسدي (ضرب) من قبل الازواج
فرنسا	02 مليون إمرأة في السنة	عنف جسدي وتشمل 10%من العائلات
كندا	03% من الزوجات	إعتداء مرة واحدة على الأقل منذ سن السادسة عشر
نيوزلندة	300 ألف إمرأة و طفل 14% معدل إنتشارعنف عائلي	عنف عائلي
النمسا	59% سنة 1985 من 1500 قضية طلاق 38% من الزوجات	عنف منزلي إستدعين الشرطة ردا على الإعتداء عليهن بالضرب المبرح
ألمانيا	مالا يقل عن مائة ألف إمراة	عنف جسدي ونفسي من قبل الازواج

لقد أثبت هذه الإحصائيات أن ضرب المرأة من طرف شريكها هو المصدر الوحيد و الأكثر إنتشارا و الذي يكون بالركلات و اللطمات ويؤدي الى جروح و كدمات و كسور للمرأة ، كما أنه ليس الشكل الوحيد فقد يصل الى ضرب الرأس بعرض الحائط بدون مبالاة و إطفاء السجائر على جسدها و التكبيل بالسلاسل و إغلاق الباب عليها و حجزها لساعات طويلة .

ب- إحصائيات وأرقام حول العنف الأسري في العالم العربي :

العالم العربي هو الآخر له ما تكفيه من الإحصائيات و الأرقام التي تجعله محطة ثانية للوقوف على ظاهرة العنف الأسري فيه ، و لأن العنف وباء عالمي مس كل الجهات و عبر كل الحدود و اجتاح كل المناطق فليس من الغريب أن تكون العدوى قد إنتقلت إلينا و مست كيان

---

[1] مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتجية ، "المرأة الغربية رؤية من الداخل" قسم الدراسات (مقال من الإنترنيت).

مجتمعنا و أفراده مقتحمة الأسرة العربية بإعتبارها جزء من هذا النسيج العالمي .

وفيما يلي الجدول التالي حول إحصائيات العنف في العالم العربي [1] :

جدول رقم 02

البلدان	الإحصائيات	درجة العنف وشكله
الأردن	86% من الطلبة الجامعيين أقروا بوجود عنف منزلي بعائلاتهم	عنف جسدي ضد أمهاتهم (دراسة)
الضفة الغربية وقطاع غزة	52% نساء فلسطينيات معنفات خلال العام السابق	ضرب مرة واحدة على الأقل .
المغرب	3000 ملف قضايا زوجية منها 1503 ملف يتعلق بالنفقة	المدعيات تعرضن للعنف داخل المنزل من خلال تحليل ملفاتهن. (مراجعة بالمحكمة الإبتدائية لمدينة الدار البيضاء)
تونس	سنة 1991 حوالي 51.3% نساء يلجأن الى عائلتهن 3.9% تلجأ الى مراكز الشرطة 3.5% الى المحاكم	السبب : التعرض إلى العنف. (دراسة أجراها الإتحاد الوطني للمراة التونسية)
مصر	162 قضية عام 1993 203 قضية عام 1994	جرائم إغتصاب وهتك عرض. (سجلات الامن العام)
البحرين	20.9% من النساء	عنف منزلي

و تعتبر مصر من الدول العربية التي تبحث في هذا المجال ، فعن وكالات الأنباء في القاهرة أكدت إحصائيات المركز القومي المصري للبحوث الإجتماعية و الجنائية أن المرأة لا تزال الضحية الأولى للعنف الأسري ، كأم ، زوجة ، أخت و بنت . وتمثل 40% من جرائم القتل و54 % من جرائم الضرب المفضي الى الموت على يدي أحد أفراد الأسرة [2] .

جـ- إحصائيات و أرقام حول العنف الأسري في الجزائر :

تعتبر قضية ضرب الزوجات في الجزائر قضية مسكوت عنها وغير قابلة للنقاش ، فلا نسمع عنها كثيرا سوى من الجهات الغير الرسمية

---

[1] مجلة الفرحة للمراة العدد 78 شوال 1424، " إذا تحدثت الأرقام عن العنف الأسري فصدقوها " (مقال من الانترنيت).

[2] المركز العربي للمصادر والمعلومات amanjordan(مقال من الانترنيت).

ومن خلال الحكايات أو الأحداث اليومية للذين لهم علاقة بها ، أو من هم ضحاياها لأنها من الموضوعات الطابو التي تثير حساسية بمجرد الحديث عنها عند الصغير و الكبير من عامة الناس .

ونظرا لغياب المعلومات الكافية عن هذه الظاهرة و صعوبة الحصول عليها إلا من السلطات الأمنية التي تمتلك البيانات ، أو الهيئات القضائية التي تتعامل معها ، فلقد أحصينا مذ شرعنا في هذه الدراسة عددا من الجرائد و اليوميات التي تناولت القضية من زاوية إعلامية وتم التحقيق فيها من وجهة صحفية ، و كانت المعطيات التي تم استنتاجها من خلال قرآءة عناوين المواضيع و تحليل مضامينها مؤشرا واضحا و كافيا للتأكد من مدى ذيوع ظاهرة العنف الأسري ، و لاسيما العنف الزوجي في الأوساط و البيئات المختلفة للمجتمع الجزائري .

قد تنوع البحث في المجال الإعلامي عن ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري ، فعدة قضايا و مواضيع تدور كلها حول العنف ضد المرأة . و قد أحصينا ثمانية أعداد طرحت مواضيعها في شكل تحقيقات صحفية ، منها يوميات " الخبر" ، أسبوعيات " السفير" ، " حوادث الخبر" و"الشروق" ، إضافة الى مجلة شهرية تصدر باللغة الفرنسية تدعى" yasmin " تطرقت لموضوع العنف الزوجي من خلال إستعراض تجربة جمعية " نساء في شدة " الكائنة بالأبيار في الجزائر العاصمة .

وفي مايلي أهم الأحداث و المواضيع التي تناولت ظاهرة العنف الأسري في الوسط الإعلامي :

"قضايا الضرب و الجرح العمدي تتضاعف في هذا الشهر وحجة المترمضنين .. غلبنا رمضان " [1] .

تناولت هذه الصفحة من جريدة الشروق ظاهرة العنف الأسري في شهر رمضان 2003 ، و يبدو من خلال المقال أن حتى هذا الشهر الكريم وخصوصيته المقدسة لدى المسلمين لم تسلم من الإعتداءات الموجهة ضد المرأة ، وفي عنوان جانبي " محاكم العاصمة : تتضاعف قضايا الضرب والجرح في رمضان بـ 04 مرات ؟ " .

كما قدمت الصحفية المحققة في هذا المقال حكايات عن العنف مستقاة من الواقع ، أبطالها أشخاص صائمين صبوا غضبهم و عدوانيتهم على زوجاتهم بحجة أنهم لم يرق لهم طعام أو فطور مائدة رمضان ، ومبررين ذلك بكلمة " الله غالب غلبو رمضان" .

---

[1] أسبوعية الشروق ، العدد 582، من 03إلى 09نوفمبر 2000.

فلماذا هذا التزايد الواضح لنزعة العنف لدى الصائمين ؟ سؤال يستحق فعلا البحث لأن الواقع المعاش يؤكد بصراحة تصاعد مستوى الإجرام في شهر رمضان فأين أخلاق المسلم الصائم ؟.

" العنف ضد المرأة ... ممارسة طغت على المجتمعات " و**" المرأة الجزائرية و العنف المنزلي ، نساء على حافة الغضب !"** وكذا **" الجزائر .والعنف ضد المرأة تحركات .وعوائق"**[1] .

تضمنت صفحة قضايا إجتماعية من إعداد السيدة " لعجال" موضوع العنف ضد المرأة في الجزائر في عدة عناوين ، كما تظهر تحليلات علماء النفس و الإجتماع للظاهرة و لأسبابها و لأوجه العنف التي تتعرض له المرأة الجزائرية . بالإظافة الى شهادات لنساء تم الإعتداء عليهن من طرف أزواجهن بالضرب الوحشي و المؤذي و الإهانات المتكررة على حد تعبيرهن .

كما تعرض المقال الى الحديث عن الملتقى الأول لعرض تجربة مركز الإستماع القانوني و النفسي للمرأة ، المخصص لمكافحة العنف ضد المرأة المغاربية بمشاركة كل من الجزائر ، تونس و المغرب والمنعقد في الأسبوع الأخير من شهر جانفي 2003 بالعاصمة الجزائرية. وفي هذا الموضوع قدمت جمعية " نساء في شدة " معطياتها وإحصائياتها حول العنف الممارس ضد المرأة في الجزائر و المعالجة من طرفها ، بـ157 حالة سنة 2002 مقابل 131 حالة سنة 2001 و399 حالة سنة2000 .

و نشر أيضا في المقال نفسه إحصائيات التحقيق الوطني حول العنف ضد المرأة ، و الذي شرعت فيه وزارة الصحة و السكان بالتنسيق مع المعهد الوطني للصحة العمومية و المنظمة العالمية للصحة منذ شهر ديسمبر 2002 . و هذه كالتالي " **أرقام .. وحقائق**" كما جاءت معنونة في المقال :

- 70% من النساء الجزائريات المتزوجات يتعرضن للضرب في منازلهن.
منذ 1993 سجلت 5000 حالة عنف جنسي (المعلنة فقط) من 01 جانفي الى 15 سبتمبر 1996
- 279 امرأة منهن 30 قاصرات كن ضحية الضرب العمدي .
- 198 امراة منهن 196 قاصرات كن ضحية إنتهاك الحياء .
- 99 امرأة منهن 51 قاصرات كن ضحية إغتصاب فعلي أو محاولة إغتصاب .

---

[1] أسبوعية السفير ، العدد 191، من 24إلى30جانفي2004.

- 149 امرأة منهن 07 قاصرات كن ضحايا إغتصاب.
- 39 قاصرا كن ضحية تحريض على الدعارة.
- خلال الفترة بين 1997 و2001 أظهرت الإحصاءات أن 50% من حالات ضحايا الإغتصاب من القصر اللواتي لا يتجاوز متوسط عمرهن 14سنة يميزهن مستوى إجتماعي و تعليمي ضعيف.

" زوجات هاربات من الحقرة وتسلط الرجال ..يتخذن من الشارع مأوى ويواجهن مصيرا مجهولا" [1].

تستعرض الصحافية في جريدة حوادث الخبر في صفحة من الواقع مرة أخرى موضوع العنف ، ووقفت عند نتائج إنتشار هذه الظاهرة فقدمت حالات مسها العنف ، و ذكرت مصير هؤلاء النساء اللواتي سئمن الحياة الزوجية و فضلن الهروب من البيت ليتخذن الشوارع مأوى لهن بدل من اللجوء الى الطلاق الذي أقره الشرع و القانون.

ونحن بدورنا نتساءل ماذا يقولون أصحاب القانون و القضاء أمام هذه السلوكات التي تسلكها المرأة في حين وجدت مؤسساتهم لتوفير الحماية و الدفاع عنهم ، بالحفاظ على كرامتهن و إسترجاع حقوقهن ؟.

سؤال أين العدالة ؟ يطرح نفسه من تلقاء نفسه.

في المقال أيضا إشارة لنشاطات جمعية " نساء في شدة" وما المساعدة التي تقدمها للنساء المحقورات ، كما تتلفظ بها إحدى عضوات الجمعية رافضة عبارة الزوجات الهاربات كما في عنوان المقال. كما عرضت صاحبة التحقيق موقف القانون و الدين الإسلامي من هذه الظاهرة.

" القتل المتبادل بين الأزواج ...10 ضحايا عام 2003 فقط ، والخيانة الزوجية مسؤولة عن 90% من الحالات !" [2].

من تحقيق " ليلى حفيظ " و يخلص الى تقديم إحصائيات المديرية العامة للدرك الوطني لسنة 2003 على المستوى الوطني لجرائم قتل الأزواج المعالجة من طرفهم فقط ، و تؤكد الصحافية أن الرقم المذكور سابقا مرشح للإرتفاع لو تم إحصاء هذه الجرائم من مصالح الشرطة القضائية.

قدمت الصحافية أيضا وجهة نظر المختصين من علم النفس ، علم الإجتماع ، القانون ، الأطباء ، وموقف الدين الإسلامي من كل هذا ، موضحة

---

[1] حوادث الخبر ملحق نصف شهري خاص بالحوادث وأحداث الجريمة يصدر عن الخبر ، العدد 34، من 27 جانفي إلى09 فيفري 2004.

[2] أسبوعية الشروق ، العدد601، من 15إلى 21مارس2004 .

الاسباب السيكولوجية و السوسيو - إقتصادية و الثقافية التي تدفع لهذا السلوك المنحرف سواء من طرف الزوج أو الزوجة . وتمثل العناوين الجانبية التي إستعرضتها صاحبة المقال دلائل مادية لإنها تروي حكايات مستقاة من الواقع الذي يحوي المئات منها و ما هي إلا عينة جزئية من ذلك الواقع المرير الذي تحياه النساء .

" بسبب خلاف يسكب البنزين على زوجته و يحرقها ".

" شك في خيانتها فقتلها بـ17 طعنة خنجر و يبتّم أبنائهما الثلاثة ".

" السلاح الناري هو الأكثر إستعمالا ثم الأسلحة البيضاء والحرق بالكهرباء" .

والجدول التالي رافق المقال حول : إحصائيات المديرية العامة للدرك الوطني حول جرائم قتل الازواج على المستوى الوطني عام 2003 .

الولاية	التاريخ	طبيعة الجريمة	وسيلة القتل	الظروف
سطيف	03/01/11	قتل الزوجة	/	ب.ل مغترب متقاعد
غليزان	03/02/01	"	سلاح ناري غير مرخص	/
قالمة	03/07/13	"	"	شك في تصرفاتها
مسيلة	03/05/25	"	تعذيب بالكهرباء	رفضت إتباع زوجها
تيسمسيلت	03/05/06	قتل زوجته وزوجة أخيه	سلاح أبيض	نتيجة خلاف عائلي
تبسة	03/05/21	قتل الزوجة	سلاح ناري	شك في الزوجة
سطيف	03/05/26	"	بمقص في القفص الصدري	قتل زوجته بفرنسا
البويرة	03/10/25	قتل حماته وزوجته و أولاده	سلاح ناري	/
تيارت	03/09/30	قتلت زوجها	سلاح ناري	خلاف مع زوجها
عين الدفلة	03/04/13	قتل الزوجة	خنقها	/
خنشلة	03/06/18	محاولة قتل الزوجة	حجرة	شك في خيانة زوجته

" 40 بالمائة من الرجال يعتدون على زوجاتهم " .[1]

في دراسة حول العنف ضد المرأة في الجزائر أصدرت جريدة الخبر في اليوم العالمي للمرأة سنة 2004 وبمناسبة الإحتفال بالثامن من مارس مواضيع هامة عن المرأة ، و خصتها للعنف الممارس ضدها .

---

[1] يومية الخبر ، العدد4028 ، 08مارس2004.

كانت البداية بمقال عنوانه " برنامج تحسيسي لمنظمة العفو الدولية بالجزائر ، لنضع حدا للعنف ضد المرأة " ، و كذا مقال " المرأة الريفية ... سيدة في مجتمع ينكر جميلها " و" إحصائيات عن العنف ضد النساء في الغرب ، موعد مع الضرب المبرح كل 09 ثوان "، بالإظافة الى مناقشات حول قانون الأسرة الجزائري الجديد . و لقد خصصت هذه الصفحة للمرأة لكن لم تنصفها و إكتفت بعرض ما تعانيه من مشاكل كغيرها من نساء العالم .

فهل هذا كل ما يمكن تقديمه للمرأة في عيدها العالمي؟

و تعتبر الدراسة التي قام بها مجموعة من الأخصائيين في الفترة الممتدة بين 21 ديسمبر 2002 و 21 جوان 2003 على المستوى الوطني، قفزة نوعية في مجال الإهتمام بقضايا المرأة الجزائرية ، فهي على الأقل كشفت لنا عن واقع المرأة الجزائرية بلغة رسمية و بأرقام موضوعية ، حتى و إن لم تكن دقيقة إلا أنها أظهرت تنامي العنف ضد المرأة بمختلف صوره حسب ما كتب في اليومية .

و في أعداد أخرى دارت نفس المواضيع عن المرأة و سلوكيات الرجل العنيفة معها . فنجد مثلا في جريدة الشروق مقال عن ما تتعرض له المرأة زوجة الرجل المدمن على الخمور و الذي يعنف ضدها بعنوان : **" زوجات مدمنين على الخمور و المخدرات يروين عذاباتهن "**[1].

في هذه المقالة سرد لقصص بعض الحالات التي تعاني العنف اللفظي ، كالإساءة و الإهانة في الوسط الأسري فلا تجد حلا لمشكلتها فتلجأ الى الإنتحار هروبا و يأسا مما حدث لها .

وهناك مقال عن العنف الجنسي الذي تفطنت له الدولة بعد ما إستفحل و هدد حياة الكثير من النساء و عائلاتهم ، و حتى إن كان هذا النوع من العنف غير مكشوف ، إلا أن المقال الذي نشرته جريدة الخبر بعرض آخر ما توصل إليه مركز الإستماع من نتائج في مكافحة هذا السلوك الشنيع ، أثبت أن تجربة مركز الإستماع كانت لها الفائدة الكبرى في رفع الستار عن ما كان يحدث خلف أبواب المؤسسات الرسمية ، التعليمية و الإقتصادية بخصوص إستغلال المرأة جنسيا ، حيث جاء هذا المقال تحت عنوان : **" في إنتظار المصادقة على مشروع قانون يدين التحرش ، عاملات يكشفن عن معانتهن عبر الخط الهاتفي الأخضر "** [2].

---

[1] أسبوعية الشروق ، العدد 592، من 12إلى18جانفي2004.

[2] يومية الخبر ، العدد غير معروف، 10جانفي2004.

وتجدر الإشارة أن ليس العنف الجسدي هو وحده الموجود في الساحة ، بل العنف الجنسي هو الآخر يحاصر العاملات في مناصبهن و أماكن عملهم.

فهل يصدق أن المرأة نفسها قد تشكي من زوجها في البيت و من رب عملها في العمل ؟

نجد أيضا في نفس المضمون مقالا يتكلم عن إشكالية الطلاق في الجزائر في يومية الخبر دائما ، و أتى عنوانه الكبير كالآتي " **المرأة المطلقة ضحية المشرع و التعسف الرجالي** " وهو محور اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية " حماية المرأة المطلقة " بالقليعة ، بإعتبار هذه الأخيرة ضحية المشرع الجزائري الذي أغفل حقوقها عند إعداد قانون الأسرة ، إضافة الى التعسف الرجالي القائم الذي يستمد قوته من كون مجتمعنا رجوليا يتقن إهانة المرأة و يهضم حقوقها من منطلق العادات والتقاليد الموروثة [1] حسب ما جاء تحت العنوان و على لسان معد المقال.

وفي المجلة الشهرية الجزائرية التي تصدر باللغة الفرنسية تحت عنوان" YASMIN" عدد 08 جوان 2004 ، تناولت موضوع العنف الزوجي بتطرقها الى تقديم نظرة على جمعية " نساء في شدة " ، وعرفت بموقعها و عناوينها و مامدى مساهمتها في الوقوف بجانب المرأة ضحية العنف الأسري.

كما تعرضت المجلة من خلال نفس المقال الى نشاطات الجمعية على مستوى مقر عملها و على مستوى الرقم المخصص لها ، بتوفير الإخصائي النفساني و المستشارة القانونية ، موضحة مهام أعضاء الجمعية خدمة للمرأة ضحية العنف الأسري ، بالإضافة الى آخر إحصائيات الجمعية حول ظاهرة العنف الأسري.

خلاصة :

إستهدفنا في هذا الفصل الحديث عن ظاهرة العنف الاسري ، وهي ظاهرة عالمية ، و إنسانية يشترك فيها جميع الأفراد و تمس جميع الفئات ، كما تعتبر عادة منتشرة في مختلف البدان النامية منها والمتقدمة ، و تخترق مختلف الطبقات و الفئات الإجتماعية .

ما تعذر علينا بالفعل في تطرقنا لمفهوم العنف هو صعوبة تحديد المفهوم العلمي للعنف . فهناك تعريفات عديدة يعكس كل منها وجهة نظر المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها ، كما أن النظريات التي سارعت الى تفسير إشكالية العنف تاهت بين الذاتية و الموضوعية فأخفقت

---

[1] يومية الخبر ، العدد 4084، 12ماي2004.

مرات ونجحت مرات أخرى ، لكن لم تقدم التفسير العلمي الدقيق لأنها حكمت على العنف بسلبياته و إيجابيته معا فوجدت نفسها بين موقفين : النقد و المعارضة من جهة و التقليد و المحافظة من جهة أخرى .

و الآن و الدول العربية الإسلامية تشهد هذه الظاهرة بوضوح ، لم يعد ساري أن الفقر ، المشاكل الإجتماعية و الإدمان على الخمور والمخدرات وحدها تدفع للعنف بل حتى التقدم ، الغنى ، إرتقاء سلم التعليم و إعتلاء المناصب لا يمنع من إ ستخدام الرجل للعنف ضد المرأة .

وعليه سنزكز في هذا البحث على المرأة بوصفها أكثر حظا في مجال العنف و الإعتداء عليها ، سنشخص ظاهرة العنف الأسري و نحلل أبعادها و نفسر أسبابها ، و أيضا سنشرح مقتضياتها إستقراءا لتلك المفارقة التي تطول المرأة الجاهلة و المتعلمة معا ، و تشرك الرجل المثقف و الأمي في إقتراف العنف ضدها وذلك في الجانب الميداني من الدراسة .

فما هذه الوقفة النظرية على موضوع البحث إلا جزءا مكملا ، ولن يكتمل البحث حتى يكتمل جهدنا في الوصف ، الدراسة و الشرح قاصدين تحقيق أهداف الدراسة و ساعين في الكشف عن معطيات هذه الظاهرة و المشكلة التي أصابت بنائنا في أعماقه و أجزائه و وحداته.

الباب الثاني

مظاهر العنف الأسري الجزائري

الفصل الأول : المرأة ، والعنف الأسري

أولا : الدراسة الميدانية الإستطلاعية

أ- التعريف بالدراسة الميدانية الإستطلاعية

ب- تحليل البيانات الشخصية والإجتماعية لمجتمع البحث

ثانيا : قراءة في نتائج الدراسة الميدانية الإستطلاعية

أ - المرأة ومظاهر التغير الإجتماعي

1- العمل المأجور والمرأة

2- الأسرة الجزائرية والمرأة

ب- المرأة والعنف الأسري

1- العنف الزوجي ضد المرأة

2- قانون الأسرة والتشريع الجزائري

ثالثا : إستخلاص تنائج الداسة الميدانية الإستطلاعية

أ- إتجاهات الرجل الجزائري و موقفه من العمل النسوي.

ب- إتجاهات الرجل الجزائري و موقفه من الأسرة الجزائرية.

جـ- إتجاهات الرجل الجزائري و موقفه من العنف ضد المرأة.

د- إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من القضاء والتشريع الجزائري .

خلاصة:

الفصل الاول : المرأة والعنف الاسري :

أشرنا سابقا أن الأسرة هي الخلية الأولى و نواة المجتمع و لا غرور في ذلك . فالمجتمع يقوم على مجموعة من الأسر ، و من ثم وجب على الفرد أن يعي حقيقة الزواج ، و أنه إنتقال من المسؤولية الفردية الى المسؤولية الجماعية ، فإما أن يكون مصدر فساد للمجتمع حين يمده بأفراد غير صالحين يسيئ تربيتهم و لا يرعاهم حق الرعاية ، و إما يكون مصدر إصلاح و تغيير في المجتمع حين يمده بأفراد صالحين يتسلحون بالوعي والعلم .

ويهدف ديننا الحنيف من الزواج الى إمداد الأسرة ثم المجتمع بأفراد يدعمون التنمية في المجتمع ، و يشبعون الحاجات والدوافع الشخصية أيضا ، ويقومون بمسؤولية البناء والإعمار في الأرض التي هي مقتضى الخلافة.

فالأسرة سفينة تسير بشراعين متلازمين إحداهما رجل و الآخر امرأة ، و توحيد القيادة ضروري لأمن السفينة ، فكما للرجل أدوار ووظائف مصدرها بنيته البيولوجية و الفزيولوجية و تكوينه النفسي ، للمرأة أيضا أدوار ووظائف نابعة من خلقها البيولوجي و طبيعتها النفسية ، فهي من جنس الرجل كلاهما خلق لأجل الآخر ، وما التفاوت الطبيعي الذي بينها وبين الرجل ما هو إلا آية من آياته سبحانه وتعالى وليس نتقاصا من أهميتها ولا إنكارا لشأنها بل هو تفاعل لأدوارهما وتكامل لمسؤوليتهما .

و بإعتبار المرأة كالرجل في تكوين الأسرة ، فهي عمادها ومبعث سعادتها ، و صلاحها في بيتها يثبت روح الحياة و صلاح المجتمع ، أما فسادها يبذر بدور الفوضى و الفساد ويزود الحياة بأسوأ زاد ، قصدنا الرجل في دراسة ميدانية إستطلاعية لنعرف رأيه الشخصي في المرأة الجزائرية وحول مكانتها في المجتمع عامة والأسرة خاصة ، و دورها الإجتماعي في عصرنا الحالي مقارنة بما كانت عليه في السابق ، كما قصدنا تحليل مواقفه ووجهات نظره منها ضمن ما منحته لها الحضارة من إمتيازات مادية و معنوية و مكاسب اجتماعية أخرجتها من دائرة الجهل و التخلف تحت راية التحضر و العصرنة ، و في ظل التغير الإجتماعي الذي مسها .

وكونها الشخص الأول المقصود في العنف الأسري خصصنا الشطر الثاني من الدراسة الى تفسير و تشخيص رأي الرجل الجزائري من مقاصد العنف الزوجي الذي تتعرض له المرأة ، ومواقفه من هذه الظاهرة

التي أضحت تأخذ طابع العادة الإجتماعية المقبولة و المألوفة في الأسر تحت غطاء التأديب و التقويم ، إذن فما حقيقة العنف ضد النساء ؟.

أولا : الدراسة الميدانية الإستطلاعية

أ- التعريف بالدراسة الميدانية الإستطلاعية :

إن تناولنا لموضوع المرأة و العنف الأسري و تحليلنا السوسيو-إنثربولوجي له ، اعتمد بصفة نهائية على العمل الميداني المحض وارتكز على أساس الدراسة الإستطلاعية ذات الأسلوب المباشر مع أفراد المحيط الإجتماعي . ورؤيتنا لهذه الزاوية أثارت فينا الفضول الكبير و المشوق للنزول الى أرض الميدان و شق غمار التحقيق الميداني ، استقراءا لواقع وحاضر المرأة في المجتمع الجزائري ، وإستقصاءا لنظرة و موقف المجتمع منها .

و تبرز أهمية هذه الدراسة الميدانية الإستطلاعية في عرض وتحليل الثرات الفكري الإجتماعي لمكانة المرأة و دورها في المجتمع الجزائري ، إذ يشكل مرتكزا لمعرفة طبيعة و شكل و نوع علاقة المرأة بالأسرة و المجتمع ، وتطور هذه العلاقة خلال المراحل الإقتصادية والإجتماعية المختلفة ، فمناقشة و فهم مكانة المرأة ودورها في المجتمع لا يقتصر على دراسة تطور الفكر وحده ، بل رصد التفاعل بين الفكر والبنى والتنظيمات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمع .

يعرف فارلي "Fareley" التغير الإجتماعي بأنه : << التبدل في أنماط السلوك و العلاقات الإجتماعية و النظم و البناء الإجتماعي>> [1] .

نفهم من هذا التعريف الوجيز أن التغير الإجتماعي يشمل بمجمله جميع المستويات الإجتماعية و الثقافية التي هي في أصلها حصيلة مجموع التغيرات في الفكر ، الفعل ، السلوك ، المصالح ، التنظيم والنظم.

وعليه تعالج هذه الدراسة العلاقة بين المرأة والآثار الناجمة عن التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي حصلت على مستوى المجتمع الجزائري عبر فترات التاريخ المتعاقبة ، من خلال تغيير في البنى الأساسية و ما تفرع عنه من تشريعات و نظم وعلاقات اجتماعية ، أي أن وحدة التحليل هنا هي المرأة بإعتبارها عنصرا محركا و أساسا ثابتا من أسس التفاعل و التحرك لمجابهة العوامل القاهرة.

---

[1] إبراهيم عثمان ، مقدمة في علم الإجتماع، المرجع السابق، ص331.

فالمرأة مصدر هام من مصادر التغير الإجتماعي [1] ، وإكتسابها للمهرات و الخبرات و إستفادتها من التجارب الإجتماعية عبر الزمن منحها قوة في تحريك عملية التغيير الإجتماعي ، و أكسبها مفهوما رئيسيا (مفهوم المرأة الحالية)* يعكس مكانتها و موقعها في المجتمع ، ويستجيب بسرعة كبيرة للتغيرات البنائية الحاصلة فيه ، حتى أصبحت الضرورة تستدعي لحالها إدماج و إنخراط المرأة في الحياة العامة وإشراكها في بناء المجتمع ، حتى تتمكن من تحقيق ذاتها و تعميق وعيها بنفسها من جهة ، و الإضطلاع بمسؤولياتها و واجباتها من جهة أخرى .

و كما هو معروف أن للمرأة تأملات خاصة عنها و فكر خاص بها ، و الذي يستمد أصوله و قوته من ثقافتها الفرعية التي تعبر عن مجموعة من القيم و الإتجاهات والأراء و أنماط السلوكات المشكلة والمكتسبة من واقع بيئتنا الإجتماعية وعمق تراثنا التقليدي . ومنه فإن ملاحظتنا للواقع و جزئياته عن طريق حدسنا و بداهة ذهننا أصدق لإن نقف على مظاهر التغيير الإجتماعي في حالاته الطبيعية والآلية ، وأسهل للوصول الى إستنتاج فكرة عامة عن ما يحدث في واقعنا المعاش و حياتنا الفعلية.

ثم إن معالجتنا لموضوع العنف الأسري من جوانبه المتعددة الخفية منها و المرئية يفرض علينا النظر الى شيئية الظاهرة و في حقيقتها الجزئية و تغيراتها المختلفة و خصائصها الغير الثابتة و ذلك لنكون الأرضية الصلبة للتأكد من صدق أو خطأ الفرضيات التي بنيناها حول هذا الموضوع .

وإن كان هدفنا الأول و الأخير هو الإنتقال من ما هو خاص الى ما هو عام ، بموجب دراسة حالة أو حالات جزئية الى إستخلاص حكم يتم تعميمه على باقي الحالات المشابهة للحالة الملاحظة ، فإن عملنا حتما يبدأ من الجزئيات الظاهرة ليستدل على جوهر المشكل الذي نحن بصدد التطرق له .

و بناءا عليه قد تمحورت دراستنا الإستطلاعية الميدانية حول أربعة محاور شكلت بمجملها منطلقات الإطار التحليلي لدراسة واقع المرأة الجزائرية ، ودراسة الخصائص الأساسية لهذا الواقع لا يتم بفصله عن

---

[1] فوزية العطية ، المرأة والتغير الإجتماعي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد ، 1983، ص05.

* La femme d'aujourd'hui.

المجتمع كعنصر منفرد و إنما دراسته ضمن المجتمع كجزء متأثر به و مؤثر فيه ، و لهذا بنينا أسئلة الإستمارة على أساس رصد طبيعة العلاقة بين مظاهر التغير الإجتماعي و العمل النسوي في المجتمع الجزائري (دخول المرأة على سوق العمل) ، ثم أثرها على الأسرة الجزائرية في علاقاتها الإجتماعية بين أفرادها ووظائفها المكلفة بها و هذا هو الجزء الاول من الدراسة ، وأما عن الجزء الثاني فلقد خصصناه لنتائج التغير الإجتماعي على المرأة الجزائرية داخل البناء الإجتماعي و المحيط الأسري ، وجاء متضمنا عنصرين : هما الرجل الجزائري و نظرته الشخصية للمرأة و دوافع العنف الزوجي ضدها ، و وجهة نظر المجتمع الذكوري و القضاء و التشريع الجزائري لهذه القضية ، بإعتبار هذا العنصر الأخير الشق الثاني من مسار البحث الميداني الموجه الى ضحايا العنف الأسري والذي يمثل موضوع الرسالة .

ب ـ تحليل البيانات الشخصية والإجتماعية لمجتمع البحث :

جدول رقم 01 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات الإجتماعية.

الفئات الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
الإطارات(مسير أجور+إطار الدراسات+محاسب بشركة نفطال)	03	٪10
الأطباء (طبيبين + مختص نفساني)	03	٪10
الأساتذة (تعليم إبتدائي + ثانوي +إكمالي+ جامعي)	06	٪20
الموظفون(في قطاع التربية+الأمن+ البنك +الضمان الإجتماعي)	07	٪23.33
التجار	06	٪20
أعمال ومهن حرة (فلاح+حرفي الحلي+حداد+سائق أجرة +عامل يومي)	05	٪16.66
المجموع	30	٪99.99

يوضح الجدول ر قم 01 تعداد الفئات الإجتماعية من جنس الذكور فقط من مختلف الميادين و المجالات المهنية ، و لقد تم إختيارها بناءا على معرفتنا الشخصية بها و بحكم قربنا منهم و ذلك ضمانا لتجاوب المبحوثين معنا و سهولة الإتصال بهم ، و تنوعت الفئات كما يظهر من خلال الجدول وتصدرت فئات الموظفين الطليعة بنسبة 23.33٪ .

و هذا يفسره إحتكاكنا الدائم و الغير المنقطع مع هذه الشريحة من خلال حياتنا العملية و اليومية ، كما تمثل المناصب التي تشغرها هذه العينة

مناصب فعالة وجد نشيطة في المحيط الإجتماعي لأنها تتعامل يوميا مع أكبر عدد من الأفراد (نساءا ورجالا) بحكم وظيفتها الحيوية بمجال الإدارة و التسيير .

و تليها فئة الأساتذة والتجار في المرتبة الثانية و يتوزع عدد أفرادها بالتساوي بنسبة بلغت 20٪ لكل فئة على حدى أي بمجموع 40 ٪ للفئتين . و شملت فئة الأساتذة (معلم بالإبتدائي و أستاذين بالإكمالي وأستاذين بالثانوي و أستاذ بجامعة تلمسان) و نظرا لحساسية دور ووظيفة التربية والتعليم و إشتراك الجنسين معا فيها ، فإننا لقينا قبولا محمودا عند هذه الفئة ووجدنا مرونة جيدة في التعامل معها ، كما شهدنا لها إهتمامها الشديد بالموضوع و إثرائه على بطاقة الإستمارة ، من خلال الأسئلة المفتوحة الموجهة إليهم .

أما عن فئة التجار فلقد قصدناها من خلال توافدنا على محلات البيع والشراء ، و يعتبر رجال التجارة أكثر الأشخاص تعاملا مع النساء فيه هذه المهنة ، و هذا يفسره بالدرجة الاولى إقبال المرأة الشديد على التبضع لصالحها و لصالح أسرتها ، كما يعكس هذا الإقبال إهتمامها بالمنتوجات الأجنبية المستوردة ، وكذا عبقريتها في الإقتضاء بأثمان تناسبها وتشرطها على التاجر، بإعتبار أن نشاط التسوق مهمة موكلة لها و مكلفة بها و هي أدرى من الرجل بها .

تم تأتي الفئة التي تضم أفراد من مهن و أعمال حرة ، وقد صنفناها بهذه التسمية لإشتمالها على أفراد يمارسون أعمال تقليدية لها جدور في الماضي و تتسم بصفات و خصائص نابعة من الثرات المهني القديم : كالحدادة ، الفلاحة و الحرف زيادة عن سائق الأجرة والعامل اليومي الذي أكد لنا أنه لا يملك عملا مستقرا و مثلت نسبة 16.66 ٪ من مجموع العينة . وأخيرا فئة الإطارات التى هي الأخرى تساوت مع فئة الأطباء بنسبة وصلت إلى 20٪ أي بمعدل 10٪ في كل فئة ، و تعبر الفئتين عن شريحتين ذات إختصاص مهني عال يعكس مكانة ومركز أصحابها واختيارنا لها كان من أجل اعتماد توازن في توزيع الإستمارة .

كما أريد أن اوضح أن توزيع هذه الإستمارات لم تفرض على الفئات الإجتماعية بل كانت من باب التعاون و التساهل معنا ، وكذا إستجابة لرغبة المبحوثين في القبول بها ، أما عن الذين إقتراحناها لهم ورفضوا الإجابة ، أو بالنسبة للذين لم يمدونا بها مند تسليمنا لهم إياها فهذا خارج عن نطاق إرادتنا .

جدول رقم 02 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن .

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
أقل من 35	01	02	05	02	02	04	16	٪53.33
أكثرمن 35	02	01	01	04	05	01	14	٪46.66

يظهر على الجدول أن أفراد العينة بمختلف فئاتهم الإجتماعية والمهنية تتراوح أعمارهم من 25 إلى 50 سنة .

و تتصدر الفئة التي تبلغ من العمر أقل من 35 سنة الصدارة بنسبة 53.33٪ من مجموع العينة ، مما يبين أن معظمهم شباب يتمتعون بقدرات جسمية و عقلية تسمح لهم بمزاولة مهنهم بأحسن حال سعيا في كسب قوت عائلاتهم ورزقهم (جلهم أرباب بيوت وذوي مسؤوليات) ، ونجد فيهم فئة التجار تم تليها فئة ذوي الاعمال و المهن الحرة بأكبر تكرار، و يقل تكرار الفئات الأخرى بمعدل مبحوثين في التوزيع.

بينما تحتل الفئة التي يفوق عمرها 35 سنة نسبة 46.66 ٪، ويبرز أكبر تكرار فيها بين فئة الموظفين و الأساتذة ثم الإطارات ، ولعل هذا يفسره عامل الأقدمية في المهنة بحكم إنتمائها لسلك القطاع العام ، بينما تنفرد الفئات الباقية بمبحوث واحد كما يظهر تمثيله على الجدول .

جدول رقم 03 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
إبتدائي	/	/	01	/	/	/	01	٪ 03.33
متوسط	/	/	02		02	02	06	٪20
ثانوي	01	/	02	01	04	03	11	٪36.66
جامعي	02	03	01	05	01	/	12	٪ 40
بدون مستوى	/	/	/	/	/	/	/	/

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة المستجوبة حسب مستوياتهم التعليمية ، و تتدرج المستويات حسب أكبر تكرار في المستوى الجامعي بنسبة 40 ٪ تم المستوى الثانوي بنسبة 36.66٪ ، فيليها مستوى المتوسط بنسبة 20٪ و مبحوث بمستوى الإبتدائي بنسبة 03.33 ٪.

ويؤكد لنا ثمثيل أكبر نسبة من المستوى الجامعي تفهمهم لمجال البحث العلمي و تعاونهم معنا بدون أي عراقيل ، و نفس الشيئ بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى الثانوي فلم يبدوا أي إعتراض في الإجابة برغم جهلنا لحقيقة مستواهم . أما فيما يخص مستوى المتوسط فقدر عند كل من التجار والموظفين و أصحاب المهن الحرة بمبحوثين لكل فئة ، و تجاوبهم معنا حدث من قبيل الصدفة و الرزانة التي اتصفوا بها أثناء تسليمنا لهم الإستمارة ، إضافة الى صاحب المستوى الإبتدائي وهو تاجر يبلغ من العمر أربعين سنة صرح لنا قبوله في إبداء الرأي حول الموضوع .

جدول رقم 04 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
أعزب	01	01	/	02	/	/	04	٪13.33
متزوج	02	02	06	04	07	05	26	٪86.6
مطلق	/	/	/	/	/	/	/	/
أرمل	/	/	/	/	/	/	/	/

تمثل نسبة 86.66 ٪ عدد الرجال المتزوجين الذين يعرفون معنى الحياة الزوجية و خباياها و أسرارها مقارنة مع نسبة العازبين التي بلغت 13.33 ٪ ، و الذين يفتقدون الى مثل خبرات هذه المرحلة الحاسمة التي ترقى بالإنسان من ترك الحياة العزوبية الى دخول الحياة الزوجية. ومن دون شك تبقى الرؤى ووجهات النظر مختلفة و متباعدة إذا ما قارنا رأي الرجل المتزوج مع رأي الرجل العازب قبل و بعد الزواج ، وذلك تبعا لتغير الظروف و طبيعة الحياة الجديدة للشريكين ، في حين أن العينة لم تشتمل على الرجل المطلق ، و لا على الرجل الأرمل و هذا بعيد عن متناولنا .

جدول رقم05 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب مكان النشئة .

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
الريف	01	/	02	04	/	/	07	٪ 23.33
المدينة	02	03	04	02	07	05	23	٪76.66
غير ذلك	/	/		/	/	/	/	/

يوضح الجدول رقم 05 توزيع أفراد عينة البحث حسب المكان الأصلي لميلاد و نشئة المستجوبين ، و نلاحظ أن معظمهم ولدوا وتربوا بالمدينة و عددهم 23 من مجموع العينة بنسبة بلغت 76.66٪ .

ترتبط هذه النسبة التي توزعت على كل الفئات الإجتماعية إرتباطا وثيقا بمكان الإقامة الحالية ومكان العمل ، فبحكم أعمارهم إنهم شباب اليوم الذين ترعرعوا بالمدينة ، هذا إن دل على شيئ إنما يدل على أن هؤلاء الأفراد لازموا محيط بيئتهم التي عاشوا فيها وتعلموا فيها و لم يسبق لهم أن غادروها ، فمن مكان الميلاد الى محيط الدراسة ، الى سوق العمل وهم بذلك ليسوا بإجانب على المنطقة التي يقطنون بها . وأغلب الظن أن أصلهم الإجتماعي ينحدر من نفس المناطق التي حددناها للدراسة الإستطلاعية و تبريرنا على ذلك معرفتنا المسبقة بهم .

و تأتي الفئة التي يرجع مكان نشئتها الى الريف بنسبة بلغت 23.33 ٪ الى أنها فئة تنحدر من أصول ريفية و مكان إقامتهم كان بالبادية وعزاهم الدخول الى المدينة الحاجة للعمل و الحصول على وظيفة كما في ميدان التعليم ، وتؤكد المؤشرات على أن الأساتذة سباقين في مثل هذه الحالات والتجار أيضا.

جدول رقم 06 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل .

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
منطقة حضرية	02	03	04	03	07	03	22	٪ 73.33
منطقة ريفية	/	/	02	03	/	01	06	٪20
غير ذلك	01	/	/		/	01	02	٪06.66

يبين الجدول رقم 06 توزيع مكان عمل أفراد العينة الى منطقتين : إحداها حضرية تقع في المدينة أو تتوسطها ، والأخرى ريفية بمعنى تفتقد الى المرافق الضرورية التي نجدها بالمدينة .

ونلاحظ أن نسبة 73.33 ٪ يعملون بمناطق حضرية وجلهم بميدان الوظيف العمومي ، الطب ، التجارة ، التعليم و الأعمال الحرة ، وهذا بديهي لوجود و تمركز هذه الوظائف بالمجال الحضري و حيوية المدينة وإتساع رقعة العمل فيها ، وتعبر الفئة التي تشتغل خارج المدينة عن نسبة 20٪ ، و يرجع ذلك لسببين : 1- حتمية النشاط التجاري لتلبية الحاجات الضرورية لسكان الريف ، و 2- إجبارية التعليم في المناطق النائية .

أما الفئة الثالثة الممثلة بنسبة 06.66 ٪ توزعت بين إطار يعمل بالجنوب الجزائري (سونطراك) و بين العامل اليومي الذي لا يوجد له عمل محدد و مكان مستقر .

جدول رقم07 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب وضعية العمل.

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
جيدة	/	02	02	02	04	01	11	٪36.33
متوسطة	03	01	04	04	02	03	17	٪56.66
سيئة	/	/	/	/	/	01	01	٪03.33
غير ذلك	/	/	/	/	01	/	01	٪ 03.33

يعكس الجدول حقيقة وضعية العمل بالنسبة لأفراد العينة كما جاء حسب تصريحاتهم ، ويقر أغلبيتهم بأن وضعية عملهم متوسطة بنسبة

بلغت 56.66٪ ، و منهم من أفادونا بأنها جيدة بنسبة 36.33 ٪. و يصرح العامل الموسمي بأنها سيئة لأنه يفتقد لعمل يضمن له أجر عادل و دائم ، وموظف رفض التصريح بوضعية عمله .

و تتجه جل آراء المبحوثين أن حالتهم المادية ميسورة ، حتى وإن أعربت فئة بأنها جيدة إلا أن اقتناعاتها تبقى مرتبطة بالظروف المهنية أكثر من الظروف المادية وهي ترى الجيد في ظروف العمل الملائمة والرضا عنها.

جدول رقم 08 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن.

الفئات / المؤشر	الإطارات	الأطباء	التجار	الأساتذة	الموظفون	أعمال ومهن حرة	المجموع	النسبة المئوية
شقة	02	/	/	01	04	01	08	٪26.66
منزل تقليدي	01	02	04	04	02	04	17	٪56.66
فيلا	/	/	02	01	/	/	03	٪10
غير ذلك	/	01	/		01	/	02	٪06.66

يعرب نسبة 56.66٪ من المبحوثين أنهم يقيمون بمنازل تقليدية ، و تفيد هذه النسبة أن السكن بمثل هذه المنازل يشكل إحدى القيم الإجتماعية و إقتنائها يرمز الى الهوية الشخصية و الأسرية ، كما يدل على إنتماء الأسر النووية الى نسق الأسري الكبير و امتدادها التاريخي له.

و بالنسبة لتوزيع أفراد العينة الذين يسكنون بالشقق بنسبة 26.66٪ فيعبرون عن معنى استقلاليتهم عن نظام سكن الأسرة الكبيرة (بيت العائلة) و إنتقالهم الى سكن العمارات بإعتماد الزوجين على نفسهما و عدم تبعيتهما ماديا و إقتصاديا لأهل الزوج كما هو مؤلوف في الأسر الجزائرية و ذلك بالعيش في بيت مستقل و خاص .

ويأتي مجموع 03 أفراد يصرحون بأن نوع السكن (فيلا) بمعنى ملكية خاصة ، و قد يرجع أصلا الى إرتفاع القدرة المادية لديهم ، وإستقرارهم في العمل و تمثلت بنسبة 10٪ ، و عبرت نسبة 06.66٪ عن مستجوبين إثنين صرح أحدهم بأن نوع السكن بدون ذكره هو مستأجر، وأما الآخر فلم يترك أي معلومات عن نوع سكنه.

ثانيا : قراءة في نتائج الدراسة الميدانية الإستطلاعية :

أ ـ المرأة و مظاهر التغير الإجتماعي :

1- العمل المأجور و المرأة .

جدول رقم 01 : يوضح مشاركة المرأة الرجل ميادين الحياة .

البعد / المؤشر	هل هناك معك نساء في مكان العمل أو مجال الدراسة ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	16	٪ 53.33
لا	14	٪ 46.66

نلاحظ في الجدول مشاركة المرأة الرجل ميدان العمل بنسبة بلغت 53.33 ٪ من مجموع العينة ، و تؤكد هذه النسبة الممثلة عند مختلف الفئات الإجتماعية أن التوسع في توظيف المرأة في المجتمع الجزائري و الذي ترتب عليه خروجها للعمل بشكل لافت عما كان عليه من قبل يعتبر من أهم مظاهر التغير الاجتماعي الذي أصاب البناء الاسري ،" فتعليم المرأة و تحريرها ، و تشغيلها في مختلف الاعمال و الوظائف حتى التي كانت وقفا على الرجال هي من أبرز التغيرات التي ظهرت آثارها في تركيب الأسر"[1].

ولعل الواقع لا يكذب أن تعليم المرأة أعطاها المهارات اللازمة للدخول في سوق العمل و التمتع بدخل اقتصادي مستقل ، خاصة عندما نقف على احتكار المرأة مجال التربية و التعليم و هذه الوظيفة أصبحت حاليا من شأن المرأة بقدر كبير على غرار الرجل .

وتأتي نسبة 46.66 ٪ أكدوا أنه ليس هناك معهم نساء في مجال العمل و هذا يفسر شيئين اثنين هما : أن الوظائف التي يشغلونها ليست من مهام المرأة أو أن اهتمامها بها محدود و ضيق النطاق ، فقد يقاس على حالات شاذة فقط ، و تتوزع هذه النسبة على فئة التجار و أصحاب المهن و الأعمال الحرة .

جدول رقم 02 : يوضح نظرة الرجل الى دخول المرأة ميادين الحياة.

البعد / المؤشر	هل تفضل وجود نساء معك في مكان العمل أومجال الدراسة ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	18	٪ 60
لا	11	٪ 36.66
غير ذلك	01	٪03.33

[1] عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، المرجع السابق ،ص83 .

يظهر الجدول أن أكبر نسبة من الرجال رحبوا بوجود المرأة الزميلة معهم في مجال العمل ، بنسبة قدرت بـ 60 ٪ . و عن البقية من المبحوثين فإن 36.66 ٪ لا تفضل وجود نساء معهم بالعمل ، و مبحوث واحد اشترط أن يكون وجود المرأة معه في مكان عمل واحد قائم على<< أساس العلاقة المبنية على الإحترم المتبادل>> ، هذا ما صرح به موظف بقطاع التربية .

جدول رقم 03 : يوضح تفسيرات الرجل لهذا الموضوع .

البعد / المؤشر	أذكر سبب رفضك أو قبولك و جود نساء معك في مكان العمل أومجال الدراسة؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
طبيعة العمل تسمح بذلك	17	٪ 56.66
طبيعة العمل لا تسمح بذلك	05	٪ 16.66
غير ذلك	08	٪ 26.66

بالنسبة للمبحوثين الذين قدموا لنا سبب رغبتهم المعلنة في مشاركتهم المرأة مكان العمل أو مجال الدراسة (07 أفراد) ، يرون أن مهنتهم تتطلب وجود الجنسين مع بعض ودورهما في مجال التربية مكمل للآخر و أغلبيتهم أساتذة ، و يصرح أحدهم << وجود المرأة الى جانب الرجل يخلق جو من العمل فهم يفهمون التلاميذ أحسن من الرجال و يسمح لهم قربهم من التلاميذ التعرف على إحدى المشاكل السيكولوجية و الإجتماعية للمراهقات أو إمكانية معالجتها >>.

كما يرى بعضهم أن للمرأة الحق في مزاولة المهن ، فهي بذلك تساهم في تنمية الوطن و تقل من نسبة الأمية و الجهل و خاصة في ميدان الطب لماذا لا ؟ يصرح لنا مبحوث وهو(طبيب الأسنان).

و يجمع البقية و عددهم (10أفراد) أن العمل مع المرأة يتيح لهم تبادل الأفكار و مناقشتها مع الجنس الأخر، وهذا ينتج عنه نوع من التوازن و المنافسة و الحيوية و النشاط و الجدية التي تبني أصول علاقة الإحترام و التقدير فيما بينهم ، كما قال بعضهم :<< النساء نشيطات والحيوية و الجدية عندهم... >> (تصريحات موظفين وتجار) ، ألا يمكن أن تكون هذه الجدية و الحيوية التي يعترف بها الرجال للمرأة نوع من تأكيد الذات الأنثوية داخل المجتمع الذكوري ؟ السؤال مطروح .

أما بالنسبة الى عينة المبحوثين الذين يصرحون بأن طبيعة مهنتهم لا تسمح بوجود المرأة معهم (05 أفراد) ، فهم يعتبرون أن المجهودات والأعمال الشاقة و المخاطر التي تعترضهم لا تؤهل المرأة لممارسة هذه المهام و لا تناسب وضعيتها كأنثى ونجد فيهم (سائق الأجرة و موظف بالأمن ، التاجر، الفلاح ، الحداد) .

كما هناك من لم يبدو رأيهم الشخصي في هذا الموضوع (05 أفراد) و هم (تاجرين ، أستاذ جامعي ، موظف بقطاع التربية وإطار) وإثنان منهم صرحوا لنا :<< أن الشريعة الإسلامية تحرم الإختلاط بين الجنسين لأنه يتسبب في حدوث مشاكل مع النساء >> ، و أما ثالثهم (تاجر) فقال :<< إن زوجته لا تحب أن يعملا معا>> أي النساء والرجال فكيف نفهم هذا هل هي غيرة على زوجها أم سلطة عليه ؟.

جدول رقم 04 : يوضح نظرة الرجل الى خروج المرأة الى العمل.

البعد / المؤشر	ماهو موقفك من خروج المرأة الى العمل خارج البيت ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
موافق	17	٪ 56.66
معارض	06	٪ 20
غير ذلك	07	٪ 23.33

إن طرحنا لهذا السؤال على الرجال كان من باب رصد الإتجاهات والمواقف التي تدعم خروج المرأة الى العمل على غرار تلك التي ترفض هذه الميزة ، و التي حصلت عليها المرأة من خلال نضالها الطويل عبر التاريخ . و بإعتبار العمل النسوي ظاهرة حضرية الى حد كبير ، فإن تأثير العادات و التقاليد الشائعة في المجتمع العربي تضع حدا وعقبات أمام عمل المرأة في كل القطاعات ، خاصة تلك التي يكون فيها أسلوب العمل مختلطا بين الرجال والنساء[1].

و تبين النسبة العالية إتجاهات و مواقف الرجال من العمل النسوي المأجور بموافقة بلغت 56.66 ٪ ، و يرجع هذا الى ضرورة تغيير النظرة العالمية الى عقل المرأة في الوقت الذي أثبت فيه العلم عدم وجود أي اختلاف في قدرات التفكير عند المرأة و الرجل ، كما أن الواقع يشهد ذلك ، حيث وصلت المرأة الى أعلى المراتب و المناصب و حققت إنجازات وإبداعات فكرية عديدة لا سيما في العالم الغربي .

---

[1] الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج مقدمة في علم الإجتماع العائلي، المرجع السابق ص140.

كما نفسره من ناحية أخرى أن " التحاق المرأة بالعمل لم يعد يقابله الإحتجاج من المجتمع كما كان في الماضي و بعكس ما هو حادث في الوقت الحالي ، إذ تشجع كل أسرة بناتها على إتمام تعليمهن و الإلتحاق بالعمل" [2] .

أما عن النسبة التي مثلت 20 ٪ فهي تعبر عن رفض الرجال خروج المرأة للعمل خارج بيتها ، وليس هذا بغريب عن مجتمع كمجتمعنا و لاسيما المجتمع الريفي التقليدي الذي ننتمي إليه . فطبيعة المرأة كأنثى تجعلها تشغل وظيفة ربة البيت ، فهي الوظيفة الوحيدة المعترف بها عند هذه الشريحة التي نقول عنها إن صح القول أنها شريحة محافظة .

ويتأرجح الرأي الآخر بين الموافقة و الرفض بنسبة بلغت 23.33 ٪ و هذه الفئة لم تقف على رأي واحد حول قضية العمل النسوي وأخذت تضع شروطا و تنفي أخرى ، و تحدد ظروف لعمل المرأة و تقصي أخرى ، ولم تستقر على ما هو كائن بل على ما ينبغي أن يكون ، و من وجهة نظرها هي.

جدول رقم 05 : يوضح تفسيرات الرجل لهذا الموضوع .

البعد / المؤشر	أذكر سبب رفضك أو قبولك خروج المرأة للعمل خارج البيت ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
أسباب اقتصادية مادية	14	٪ 43.33
أسباب اجتماعية ثقافية	08	٪ 30
أسباب دينية أخلاقية	01	٪ 03.33
غير ذلك	07	٪ 23.33

في استفسارنا حول هذا الموضوع ورأي الرجل فيه 27 مبحوثا أبدوا رأيهم بأجوبة مختلفة نسبيا و لكن بإجماع كبير ، على أن خروج المرأة لميدان العمل مقبول إذا كان بدافع الحاجة القصوى الى المال وفي الحالات لخاصة : كالترمل أو اليتم أو الفقر، و مرهون بالظروف المعينة : كإعانة الزوج على مصاريف البيت و مساهمتها في تحسين الحالة الإجتماعية للعائلة . و لكن يبقى مشروط بضرورة الوظيفة

---

[2] سناء خولي،الأسرة والحياة العائلية، المرجع السابق، ص99.

المحترمة و العمل الشريف و تعاليم ديننا الحنيف ، دون إهمال دورها في العناية بالزوج و تربية الأبناء و بموافقة و إقتناع الزوج بهذا العمل.

و هذه الإقتناعات والاراء إلتمسناها عند جميع الفئات التي ينتمي إليها المبحوثين و أدرجت في الأولوية في الأسباب الإقتصادية والمادية التي تدفع المرأة الى العمل خارج البيت حسب نظرة الرجل و موقفه من هذا الموضوع.

و يأتي بعدها من يعتقدون أن عمل المرأة خارج البيت له عوامل اجتماعية و ثقافية تتحكم فيه ، فيؤكدون على أن المرأة عنصر بناء في المجتمع ، ولها دور أساسي و فعال يجب أن تقوم به مثلها مثل الرجل.

و يصرح في هذا الشأن أستاذ قائلا : << المرأة نصف المجتمع طائر يطير بجانحين >> ، فمشاركة المرأة الرجل ميدان العمل و مساهمته فيه يكون من منطلق أنها << طاقة ولا يجب تعطيلها >> ، و هذا ما أضافه موظف بالبنك ، و خصوصا في مهنة التربية و التعليم . و يعلل آخر موضحا أن الظروف الحالية و التحول الإجتماعي و الثقافي الذي يشهده المجتمع الجزائري يفتح أمامها أبواب الدخول الى عالم الشغل .

و عن السبب الديني أو الأخلاقي فهو (رأي طبيب) ويرى أن المرأة مصدر إزعاج جنسي و بذلك يرفض خروجها للعمل .

تم نلاحظ في الجدول بقية أفراد العينة (04 أفراد) منهم يرون أن مكان المرأة هو البيت مهما يكن الحال و الأحوال ، وأن دورها هو تربية الأطفال و الإهتمام بالزوج ، وذلك بدون ذكر الأسباب تصريح عامل موسمي . بينما الباقون فلم يعطونا اجابات .

جدول رقم 06: يوضح نظرة الرجل الى المكانة الإجتماعية للمرأة الجزائرية.

البعد / المؤشر	في رأيك ما هو الوضع المناسب للمرأة الجزائرية المتعلمة؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
الخروج للعمل والحصول على أجر	02	٪ 06.66
المكوث بالبيت وتربية النشئ	13	٪ 43.33
الحرية والإختيار يعود لها	14	٪ 46.66
غير ذلك	01	٪ 03.33

يظهر في الجدول أن المكانة الإجتماعية المناسبة للمرأة حسب رأي الرجل فيها تناقض باد وواضح للعيان .

فمن الموافقة على خروج المرأة الى العمل في إحصائيات الجدول رقم 04 بنسبة 56.66 ٪ الى الفرق الشاسع عند إقتراح الوضع المناسب للمرأة المتعلمة ، حيث نجد نسبة 43.33 ٪ من يرى أن المكوث بالبيت و تربية النشئ أفضل للمرأة مقابل نسبة 06.66 ٪ من لا يعارضوا خروجها للعمل و الحصول على أجر، وهي نسبة ضئيلة وبعيدة جدا عن موقف الرجل الموافق على العمل النسوي .

و حول توضيح أسباب هذا التعارض في الرأي فإن مجموع (13 فردا) من يرغبون في مكوث المرأة بالمنزل ، سبعة (07) منهم صرحوا أن أحسن مهنة للمرأة هي مهنة ربة البيت و تربية الجيل قبل خروجه الى الشارع ، و يقول أحد المبحوثين مدعما رأيه بقول عبد الحميد بن باديس قائلا : << عندما سئل عن المرأة العاملة فقال :" نود أن تلد لنا عاملا بدلا أن تكون هي العاملة فجلوسها في البيت ينشئ أجيالا في القمة " >> (تصريح موظف بالضمان الإجتماعي)، وأما عن الستة الآخرين فإنهم لم يفيدونا بأي تفسيرات توضح رأيهم في الوضع المناسب للمرأة و اكتفوا بما أدلوا به.

في حين أن المبحوثان اللذان يتقبلان العمل النسوي فيدعمان إقتناعتهم بأن المرأة بذلت مجهود للحصول على شهادة تؤهلها للعمل وهي الآن تجني ثمار تعلمها و تمدرسها فلما لا تعمل ؟ .(تصريح موظف وتاجر)

وعن الفئة التي أدلت بأن الحرية و الإختيار يعود للمرأة فهذا لا يعكس تماما إقتناعهم بهذا الإقتراح ، و في تمثيل بلغ أعلى نسبة 46.66 ٪ نجد منهم (07 أفراد) لم يوضحوا رأيهم في الموضوع إطلاقا ، و(07) أخرين أرجعوا حريتها في الإختيار الى عامل شخصيتها وشخصية زوجها ، و ذلك انطلاقا من أساس التفاهم بين الزوجين ، وكذا الى الظروف الطارئة التي تحل على الاسرة كحالة الفقر أو الازمات المادية للزوج أو ضعف دخله . ويبقى رأي (المختص النفساني) أصدق تعبيرا عندما ترك الحرية للمرأة في العمل ، ولكن أضاف قائلا : << إذا أرادت العمل تعمل، لكن بدون التقصير في حق زوجها وأبنائها>> .

و يذهب المبحوث الذي فضل إقتراحا آخرا الى أن المراة المتعلمة تنفع لكل الوضعيات ، فلها أن تعمل و أن تربي النشئ و تختار بين المنزل و الوظيفة ، ولكن أن تحافظ على شخصيتها العربية المسلمة وطبيعتها الانثوية ، هذا رأي موظف بقطاع التربية.

وكل ما يمكن قوله من خلال الكشف عن هذا التناقض بين المواقف والاراء و التعارض بين القناعات الشخصية و الإتجاهات ، أن

نسبة كبيرة من الأزواج لا يفضلون ولا يرحبون بعمل الزوجة ، وهم يعبرون عن موقف نظري أو بيدون مجرد رأي لا يتطابق تماما مع رغبتهم الأكيدة في ذلك ،" وحتى الأزواج ممن تعمل زوجاتهم بالفعل قد لا يوافقون من حيث الرأي و المعتقد بعمل الزوجة ، وإنما يخضعون للأمر الواقع أو لضغط ظروف المعيشة ، فيكشفون عن إتجاه محافظ واضح إزاء عمل الزوجة بصفة عامة"[1].

جدول رقم07 : يوضح نظرة الرجل لوضعية المرأة الجزائرية في حياته.

البعد / المؤشر	في رأيك هل تشكل المرأة المتعلمة خطرا على حياة ووضعية الرجل ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
في البيت	00	00
في مكان عمله	03	٪ 10
في محيط عائلته	03	٪ 10
في مكان عمله ومحيط العائلة	01	٪03.33
في البيت، العمل ، محيط العائلة	01	٪03.33
غير ذلك	22	٪ 73.33

أعرب جل المبحوثين أن المرأة لا تشكل أ ي خطر بالنسبة للرجل في البيت أو مكان العمل أو محيط العائلة إستثناءا لحالة أكدت أن << المراة خطر في كل مكان >> بنسبة ٪03.33.

و وصل عدد أفراد العينة ممن عبروا بالتصريح التالي << لا تشكل أي خطر ....>> الى (16 فردا) ، إضافة الى أربعة آخرين إثنين منهم أكدوا أن المرأة المتعلمة يسهل التعامل معها ، كما يحقق التوافق الثقافي و الدراسي التفاهم و التعاون بين الطرفين ، و انفردا مبحوثين برأي آخر فيقولان : << المرأة لا تشكل أي خطر في حياة الرجل إلا إذا كان الرجل أمي و جاهل فهي تشكل عائقا حرجا أمامه ، لإن تعلمها يعني تفوقها عليه >> ، و مبحوثين لم يوضحا سبب عدم تخوفهم من المرأة إن صح القول ، و إشتملت مجمل أراء المبحوثين على نسبة73.33 ٪ .

و توزعت مجموع نسبة 20 ٪ على من يرون أن خطر المرأة يكمن في محيط العائلة ، و ذلك بدليل التنافس في الآراء و محاولة فرض

---

[1] عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني ، الأسرة على مشارف القرن العشرين ، المرجع السابق ص 143.

رأيها على الرجل ، بنسبة 10 ٪ و بنسبة مماثلة للخطر الذي تشكله المرأة في مجال العمل ، و يذهب تفكيرنا في مثل هذا الوضع أن تكون المرأة موضوع تحرش جنسي ، لكن المستجوبين لم يدلوا بشيئ من هذا القبيل و يبقى استنتاجنا مجرد افتراض لكنه قائم و محتمل .

و يدلي مبحوث برأيه في الخطر الممكن عن المرأة في موضعين أي بالبيت و محيط العائلة و في المجتمع ككل ، و قوله في ذلك << المرأة لا تنظبط بظوابط الأخلاق الإسلامية لأن الشهادة العلمية لا تعني بالضرورة شهادة حسن السيرة و السلوك ...>> (قول أستاذ).

في الحقيقة يبدو أن مخاوف الرجل من المرأة المتعلمة واضحة جدا ، و خاصة إذا ربطنا موقفهم من العمل النسوي ثم رغبتهم الأكيدة في مكوث المرأة بالمنزل بالمكانة التي تحتلها المرأة المتعلمة ، و نحن ندرك تمام الإدراك أن المرأة المتعلمة هي في الغالب المرأة التي تخرج لطلب العمل.

فكيف نفسر ترحيب الرجل بعمل المرأة المتعلمة في الوقت الذي يفضل فيه أن تمكث بمنزلها لرعاية و تربية نشئها ، و ينفي أنها لا تشكل أي خطر عليه لا في مكان عمله و لا ببيته و لا بمحيط عائلته ؟.

إن هذا التذبدب في الرأي يخلق نوعا من الشك و الظن على أن الرجل يرى في المرأة المتعلمة العاملة المنافس اللذوذ له ، فرأيه أنها لا تشكل أي خطر يبقى الى حد بعيد رأي ارتجالي تعكسه نظرة الذكورة الى الانوثة .

جدول رقم 08 : يوضح نظرة الرجل الى وظيفة و دور المرأة الجزائرية

البعد / المؤشر	كيف ترى دور المرأة الجزائرية في المجتمع؟	
	التكرار	النسبة المئوية
ضروري ومهم	21	٪ 70
حيوي وفعال	05	٪ 16.66
بدون فائدة وقيمة	01	٪ 03.33
غير ذلك	03	٪ 10

يوضح الجدول توزيع أفراد العينة في الإدلاء برأيهم حول دور ومكانة المرأة الجزائرية في المجتمع ، و تتصدر نسبة 70 ٪ من مجموع الأراء ، و يجمع المستجوبون على أن دور المرأة في المجتمع ضروري

و مهم ، و يعتبر مجموع (12 فردا) من المجموع الكلي من أفادونا بنظرتهم حول دور المرأة بأنه ضروري في المجالات المحددة لها ، وأن الله خلقها للرجل لتتقاسم الحياة معه ، فهي تعتبر مصدر منح الحياة لإنها وحدها تقوم بعملية الإنجاب و بوجودها يتم بناء أول خلية و تقوم الأسرة و من تم المجتمع ، كما يلخصون دورها في تربية الأطفال و مساعدة الرجل على تخطي مصاعب الحياة . وهذا تعبير عن نظرة الرجل الى دور المرأة يقول : << مثل أي طبيبة تسعف الشخص المريض ....>> (تصريح عامل يومي). بينما أعرض الباقون عن الإفصاح عن ضرورة و أهمية دورها و عددهم (09أفراد).

وبما أن أكبر نسبة تعتبر أن للمرأة دور ضروري و مهم في الحياة فإن الإستغناء عنها في هذه الحالة يستحيل ، فهي تخدم الرجل الأب و الزوج و الأخ و القريب و البعيد من الأقرباء ، و توكل لها أعمال البيت لإن من اختصاصها و و ليس من شأن الرجل ، ففي نظرهم دورها يكمن سوى في أداء و اجباتها المعهودة بها ، ولا يتعدى حدود وظيفتها الطبيعية و الوظائف المؤلوفة لدى الأنثى.

فإذا كان يعترف للمرأة بأهمية و ضرورة دورها في المجتمع من خلال أداء و اجباتها المشروعة لها طبيعة و دينا فهل لها الحق في المطالبة بحقوقها ؟ .

و تمثل نسبة 16.66 ٪ رأي الرجل القائل بحيوية و فعالية دور المرأة في المجتمع ، حيث وضح ثلاثة أفراد أن المرأة هي المدرسة الأولى و منها يتعلم الرجل الأب و الابن و الاخ و الزوج أ دوارهم ، فالطفل يتعلم القيام بإدواره منذ الطفولة و الأم هي من تسهرعلى ذلك ، ثم يحتك بأخته فتفتضي الضرورة إكتسابه دور المسؤول عنها و حاميها ، فبزوجته فهو سيدها و قائدها فيسند إليه دور القيادة .

وهكذا دواليك فمن خلال تفاعله الإجتماعي بأفراد محيطه وتغيير مواقفه يتحدد دوره بحيوية و فاعلية دور المرأة التي تشاركه الحياة سواءا أما أو بنتا كانت أم أختا أو زوجة ، كما يسهم حيوية و فعاعلية دور المرأة في منح الرجل المركز والمكانة اللائقة به ، وقد يصدق هنا القول الشائع " وراء كل رجل عظيم امرأة " ، ولكن عندما تعي المرأة فعلا حقيقة حيوية و فاعلية دورها قبل أن يدركه الرجل . بينما امتنعا مبحوثين عن توضيح نظرتهم حول دو ر المرأة لما فعال و حيوي .

أما عن الفئة التي تقيم دور المرأة بين الضرورة و الحيوية والأهمية و الفاعلية فإكتفت برأيها دون أي تعليل يذكر بنسبة مثلت 10 ٪ من مجموع العينة .

و بالنسبة الى الذي حقر دور المرأة و همشّه فإنه يرى أن "غالبية النساء لا يحترمن أنفسهن " (موظف بقطاع التربية) و أنا بدوري أسئله إن كان هذا حكما أم إستنتاجا ؟.

2- الأسرة الجزائرية والمرأة .

جدول رقم 09 : يوضح نظرة الرجل الى الأسرة الجزائرية .

البعد / المؤشر	ما رأيك في الأسرة الجزائرية بشكل عام؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
محافظة وملتزمة	16	٪ 53.33
متشددة ومتعصبة	01	٪ 03.33
متفتحة وعصرية	05	٪ 16.66
غير ذلك	08	٪ 26.66

أكد المبحوثين و بنسبة 53.33 ٪ فاقت نسب الأخرى أن الأسرة الجزائرية أسرة محافظة و ملتزمة ، مقابل مبحوث واحد أكد أنها متشددة و متعصبة و لم يقدم دليله على ذلك في التوضيح فكان رأيه فاصلا في الموضوع (مختص نفساني) .

و صرح منهم بنسبة 16.66 ٪ رأيهم في الأسرة بأنها متفتحة وعصرية لأنها تساير التطور العلمي و التكنولوجي ، و أصبحت تتيح للمرأة خوض الميادين التي كانت حكرا على الرجال في وقت مضى .

بينما ترى الفئة الممثلة بنسبة 26.66 ٪ أن الأسرة الجزائرية لا يمكن الحكم عليها بخاصية واحدة ، فهي من جهة محافظة وملتزمة وهذا نلاحظه في الأسرة الريفية غير الأسرة في المدينة ، و من جهة أخرى محافظة و متفتحة على الطريقة العربية و هناك من وصفها بأنها << فسيفيسا نجد بها كل الأصناف ...>> (موظف بقطاع التربية) ، فهي حسب رأيهم محافظة و عصرية ، متشددة ومتفتحة وهي لازالت تبحث عن نفسها و عن هو يتها لإنها خرجت عن تعاليم ديننا و انغمست في التقليد الأعمى للحضارة الغربية ، و هي بذلك تعيش هوة بين الأصالة و المعاصرة .

جاء رأي الأغلبية موضحا ليجمع على أن الأسرة الجزائرية متمسكة بأصول الدين الإسلامي و مبنية على أساس مبدأ الحقوق والواجبات كما شرع الله سبحانه و تعالى ، و محافظة على تقاليد وعادات ديننا الحنيف و تطبق الشريعة الإسلامية . وإن إلتمسنا صدق هذه الأراء فإن هذا بفضل ما يتناسب مع مميزات الأسرة الجزائرية بكونها أسرة محافظة تقدس العقيد ، الدين ، الشرف ، المبادئ ، الأخلاق و التمسك الشديد بالعادات و التقاليد ، و يقول نور الدين طوالبي في هذا الصدد : << يرى الجميع الوضع الثقافي في البلاد و كأنه جزائري شرعا ، فالفراغ الثقافي الذي خلفه الإستعمار هو الآن في طريقه الى الإمتلاء عن طريق مجموعة من القياسات المستخدمة في تحقيق الهوية الوطنية ، و من بينها بالطبع اختيار الإسلام ديننا للدولة و اللغة العربية لغة وطنية ..... وتظهر الإرادة السياسية التي تعزز السياق الديني عودة مؤكدة الى ينابيع البلاد الثقافية.....>>[1] .

يظهر من خلال الإ تفاق الذي أقر به المبحوثون بأن احترام القيم التقليدية لا زال قائما لدى الجيل الجديد ، وحتى إن كان كثيرا منها ما ؤول و عدل في الحالات الإجتماعية المصادفة لكثير من المناسبات والتجمعات الشعبية إلا أن رمزيتها المقدسة جلية وواضحة في وقتنا الحالي ، و نجد منها و حسب الموضوع الذي نحن بصدد دراسته أن اختيار شريك أو شريكة الحياة مازال يخضع لتصرف العائلة و موافقتها التامة ، مما يترجم قيم الولاء و الطاعة عند الفرد لسلطة العائلة لأن هذه الأخيرة أولى بأن تحضن عائلة الزوج الحديثة ، و تساهم بشكل فعلي في تقديم المساعدة المالية و المعنوية له حتى بعد زواجه .

---

[1] نور الدين طوالبي ، الدين والطقوس والتغيرات ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ترجمة وجيه البغي ، منشورات عويدات ،بيروت ، ط1988،1، ص 145،146.

جدول رقم 10 : يوضح نظرة الرجل الى أسلوب التنشئة في الأسر الجزائرية .

البعد / المؤشر	أسلوب التنشئة في أسرتك يقوم على أساس؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
الدين	24	٪ 80
العادات والتقاليد	02	٪ 06.66
تقليد الغرب والتشبه بهم	00	00
غير ذلك	04	٪ 13.33

يوضح لنا الجدول التالي أن 80 ٪ من أفراد العينة أسلوب التنشئة في أسرهم يقوم على أساس الدين ، و كما أشارنا سابقا أنه من وظائف الأسرة هناك الوظيفة الدينية التي تهدف الى بناء الإتجاه العقائدي والديني لأفرادها و ترسيخ العقيدة و مقاييس الأخلاق بداخلهم و تظهر" العلاقة الوثيقة و العميقة الصلة بين الدين و السلوك الإجتماعي و الشخصي من خلال تركيز الدين على مثل أخلاقية كالحلال و الحرام ، الخير والشر ، الثواب و العقاب فإنه يدخل بعمق في حياة المجتمع"[1].

فمن خلال أساليب التنشئة الإجتماعية و أسس التربية و نظم المعايير الأخلاقية السائدة بالأسرة يتفاعل الفرد و يحتك بأسرته فيتعلم الآداب والمبادئ و الاحكام و التوجيهات التي تؤثر فيه و في تكوين شخصيته المستقبلية .

و يؤكد المبحوثون رأيهم في أسوب التنشئة القائم بأسرهم على أنهم أسر مسلمة و تخاف عقاب الله و هول القيامة و لا تدفع بأفرادها الى الرذيلة و العار . بينما تمثل نسبة 06.66 ٪ ممن يعتبرون أسلوب التنشئة في أسرهم يعتمد على أساس العادات و التقاليد ولم يفيدونا بأي توضيح ، واعتمدنا تصريحهما في السؤال السابق لمعرفة رأيهما حول أسلوب التنشئة فوجدنا مبحوث يرى أن الأسرة الجزائرية محافظة و ملتزمة و أسلوب التنشئة بأسرته يقوم على أساس العادات و التقاليد ، وهذا قد يتطابق الى حد بعيد بما أدلى به ، أما المبحوث الثاني فمن جهة يعتبر أن الأسرة

---

[1] صالح محمد علي أبو جادو ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط 1998،1،ص274.

الجزائرية متفتحة وعصرية ومن جهة أخرى أسلوب التنشئة فيها قائم على أساس العادات و التقاليد .

فأين مقياس الصحة من هذا وألا يمثل رأيه في الأسرة الجزائرية حقيقة رأيه في أسرته ؟.

و عن أفراد العينة التي ترى رأيا آخرا اشتملت نسبتهم على13.33 ٪ ، ثلاثة منهم يجمعون على أن أسلوب التنشئة يقوم على أساس الدين والعادات والتقاليد معا في الأسرة الجزائرية بنسبة 10٪ ، ومبجوث لم نجد عنده أي إجابة بنسبة 03.33٪ .

جدول رقم 11 : يوضح نظرة الرجل الى التمييز بين الجنسين داخل الأسر الجزائرية .

البعد / المؤشر	في رأيك هل هناك نوع من التمييز بين الجنسين داخل الأسر الجزائرية ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	18	٪ 60
لا	09	٪ 30
غير ذلك	03	٪ 10

تشير نسبة 60 ٪ من مجموع رأي المبحوثين أن التمييز بين الذكر و الأنثى بالأسرة الجزائرية موجود و قائم ، و تبين المؤشرات الملموسة على أن هذا التمييز ليس خاصية جزائرية و إنما خاصية عالمية ، وذات إمتداد تاريخي منذ الأزل ، فإستظعاف الأنثى وإستعبادها من طرف الرجل إمتياز يخدم الذكر.

و تنفي نسبة 30 ٪ من أفراد العينة التفريق بين الجنسين داخل الأسرة ، و 10٪ من المبحوثين يعتبرون أن التمييز بين الذكر والأنثى قد يكون عند بعض الأسر افتخارا و أفضلية ، فهناك من يفضل الذكر على الأنثى و العكس صحيح ، بينما هناك واحد لم يعطي إجابة مطلقا.

من خلال المقارنة بين الجدول رقم 11 والجدول رقم 10 إلتمسنا تناقضا واضحا بنسبة 20٪ فارق ، إذ تبين أن نسبة 80٪ يؤكدون على أن أسلوب التنشئة بأسرهم يقوم على أساس الدين ، ونسبة 60 ٪ من يقرون بوجود تمييز بين الجنسين الذكر و الأنثى داخل الأسر الجزائرية ، فإن كانوا أسرا متدينة تخاف الله كما صرحوا ، فلماذا هذا الإلتباس المستتر برأي أفراد العينة بهذا الفارق المثل بنسبة 20٪ و هل هذه النسبة هي نسبة الصحة و الصدق أم نسبة الخطأ .

يبدو أن نسبة 80 ٪ من يعترفون بتربية النشئ على أساس الدين عندهم يتعلق حسب رأيهم سوى بتعلم العبادات و الفروض الخمس والأخلاق العامة ، بعيدا عن تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية الداعية بأسس التعامل القائمة على أساس المساواة بين الجنسين ، و لهذا وقعوا في فخ الكذب في السؤال الخاص بوجود تميز بين الجنسين داخل أسرهم وهذا يعني أن نسبة 20٪ فقط من مجموع 80 ٪ هي من صدق اعترافها فعلا وواقعا بأن أسرهم تقوم على أساس الدين في تربية نشئها ، أما 60 ٪ المتبقية من مجموع 80 ٪ و التي يعادل رأيها نسبة الإعتراف بوجود تمييز بين الجنسين في السؤال 10 يتأكد إعترافها لاشعوريا ، ولهذا فمفهوم أسلوب التنشئة على أساس الدين بالأسر يتنافى التصريح به مع تطبيقه على أرض الواقع ، والأسرة الجزائرية بعيدة عن تجسيد مبادئ التربية الإسلامية.

جدول رقم 12 : يوضح تفسيرات الرجل لهذا الموضوع .

البعد / المؤشر	لماذا في كلتا الحالتين ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
تفضيل الذكر على الأنثى	18	٪ 60
تفضيل الأنثى على الذكر	02	٪ 06.66
المساواة بينهما	05	٪ 16.66
غير ذلك	05	٪ 16.66

يتأكد تكرار النسبة 60 ٪ في معرفة أسباب التمييز بين الجنسين في تفضيل الذكر على الأنثى في المرتبة الأولى ، والتمثيل النسبي لن يكون أصدق من الواقع .

و يوضح تكرار أفراد العينة التي تقر بهذا الرأي بعدد بلغ (13 فردا) أن التفريق بين الجنسين راجع الى الموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي تسيطر على إتجاهات الأفراد خصوصا منهم الرجال ، فهم يرون أن المرأة التي لا تنجب أطفال ذكور إمراة عقيمة ، ولا نفع ولا فائدة منها ، فعندما يأتي المولود ذكر تقام الحفلات و يبتهج الجميع ، ويعكس الذكر المولود إسم أبيه و نسبه ومكانته ، وفي المجتمعات العربية تزغرد النساء فور ميلاد الذكر بينما يقابل ميلاد الفتيات بالحزن وسوء الطالع ، وفي الكثير من المرات بالنواح والبكاء عند المرأة الأم ، و تلام

المرأة و تحتقر لإنها سبب البلاء الذي يحل بالعائلة إن رزقت بمولودة أنثى .

ثم (05 أفراد) من المستجوبين يرودون هذا التمييز الى الجهل، الذي تحيط الأسر به نفسها و الأمية التي تغرق فيها ، وكذا كون الرجل أوفر حظ من المرأة في شتى مجالات الحياة ، كما ينظرون الى دور المرأة بالدور المهمش مقارنة بأهمية دور الرجل الذي لا يعاب عليه حتى وإن كان غير مشرف للأسرة.

و يتساوى التوزيع بنسبة 16.66 ٪ بين من يرون أن المساواة قائمة في المجتمع بين الجنسين ، وأنه لا أساس للتمييز بين الذكر والأنثى يحتجون على ذلك ، و لو فعلا هنالك << تمييز متباين لما وجدنا شرطية...>> (تصريح طبيب أسنان) . وهناك من يدعم رأيه بأن الشريعة الإسلامية تحث على المساواة بين الإناث والذكور ، كما أن التمييز لا يحدث في رأيهم إلا في الأسر الغير المثقفة أين يغيب الإحترام المتبادل بين أعضاء الأسرة و ينعدم أسلوب الحوار و النقاش بينهم ، و توازيها نسبة 16.66 ٪ من ليس لهم تدخلات حول هذا الرأي.

أما عن اللذان يعترفان أن هناك تمييز من جانب الأنثى وتفضيلها على الذكر ، فأنه راجع الى كون المرأة جنس لطيف وهي الآن تتميز بحقوق مثل الذكر أو تفوقه و لاسيما في عصرنا الحالي يصرح به (أستاذ).

جدول رقم 13 : يوضح نظرة الرجل الى معاملة الفتيات داخل الأسر الجزائرية .

البعد / المؤشر	الفتيات في أسرتك يعاملن ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
بالمساواة مع الذكور	26	٪ 86.66
بإحتقار وبدون أي قيمة	00	00
غير ذلك	04	٪ 13.33

نجد أمامنا تناقضا بين السؤال السابق و الذي على الجدول ، فمعظم أفرا د العينة يعترفون بإن الفتيات يعاملن بالمساواة مع الذكور في أسرهم بنسبة قدرت بـ 86.66 ٪ ، في حين أنهم لا ينكرون بوجود تمييز بين الذكر و الأنثى و بنسبة مثلت 60 ٪ لصالح الذكر بالطبع .

أفلا الأسر التي ينتمون إليها و أعطوا رأيهم فيها تمثل أسرا جزائرية ، لها و عليها مثل كل الأسر الموجودة على أرض الأمة الجزائرية ؟

إن هذا السؤال يؤكد حقيقة و بقوة التمييز الذي تلقاه المرأة بوصفها أنثى من قبل الرجل أولا و المجتمع ثانيا . و القيمة التي تعبر عن

المساواة بين الذكر و الأنثى ليست قيمة حقيقية فهي تكشف بصورة لاشعورية قضية التفريق بين الجنسين ، ففي توضيحات المبحوثين يصرحون أنه لا يوجد فرق في المعاملة و يعتبرونها عادية و هناك من أضاف أن المعاملة تبقى في حدود المعقولات والمسؤوليات ، و أن البنت كالولد سواء (تصريحات لأفرا د العينة) .

و في الرأي الآخر فهناك من أكد على التمييز بأي حال من الأحوال بين الذكر و الأنثى ، و درجة المساواة ليست عادلة في كل المرات التي تستلزم فيها إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين ، في حين أن هناك أربعة عشر مبحوثا لم يدلوا بتوضيحات و اختاروا عدم الإجابة عن كيفية معاملة الفتيات بأسرهن إلا من خلال ذكر مساواة مع الذكور فقط . فهل هذه الاجابة جافة أم مميعة ؟ .

مهما إكتشفنا إلتباسات و تناقضات حول قضية المساواة بين الذكر والأنثى في الدراسة الميدانية إلا أننا نعرف جيدا أن التمييز بين الجنسين قائم و موجود في كل مكان إذ لم نقل في المجتمع الكلي .

جدول رقم 14 : يوضح نظرة الرجل الى المرأة الجزائرية .

البعد / المؤشر	في رأيك لماذا تعتبر المرأة محل إنتقاد داخل الأسرة؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
عوامل بيولوجية وسيكولوجية	09	٪ 30
عوامل اجتماعية ثقافية	09	٪ 30
عوامل دينية أخلاقية	09	٪ 30
غير ذلك	03	٪ 10

نلاحظ من خلال الجدول تساوي تكرار أفراد العينة الذين أدلوا بآرائهم فيما يتعلق بنظرة الرجل الى المرأة بنسبة 30 ٪ موزعة في العوامل المصنفة الثلاث حسب و جهات نظر كل مبحوث.

ففريق يرجع أسباب إنتقاد المرأة في كثير من الأحيان الى عوامل بيولوجية و سيكولوجية نتيجة تكوينها الفيزيولوجي ، فهي ضعيفة جسديا و بها نقائص خلقية ، فجسمها أقل حجما و ضخامة من جسم الرجل كونها لا تملك عضلات قوية كالرجل ، وجنسها رقيق ولا يحتمل المصاعب ولا الشدائد التي هي في الحقيقة ميزة الرجل التي يفتخر بها ،

و يجيدونها عاطفية أكثر ، بينما الرجال أكثر موضوعية و منطقيين . و يفيد مبحوث بعبارته حول المرأة << المرأة لا حول ولا قوة لها ، عقلها محدود>> ، و آخر يقول : << المرأة عفوية لا تعرف إخفاء مشاعرها وأحاسيسها سواء أمام مواقف تخص أفراد عائلتها أو يعود فيها القرار لغيرها.....>> .

بينما يتجه فريق ثاني الى اعتبار المرأة محل إنتقاد من طرف أسرتها لعدم إلتزامها بعادات و تقاليد المجتمع وتمردها عليها، فسلوكاتها مقننة بقواعد الأسرة و أي خروج عنها يعرضها للعقاب سواءا كان ماديا أو معنويا ، كما أن بعض الأسر تعكف على تلقين بناتها أساليب التعامل و طرق الحديث ، و تفرض خضوعها لأنماط السلوكات التي تحددها الأسرة ، وهم يرجعون هذه العادات و التقاليد الخاطئة الى الجهل و الأمية حسب ما جاء في رأيهم .

و يصرح مبحوث فيقول : << مجتمعنا لا يعطي الحق للمرأة ، بل يحتقرها و يجعلها آداة لإنجاب الأطفال >> ، ومبحوث آخر يقول : << المرأة عنصر فعال في بناء المجتمع فأي خطأ منها يعيق عملية البناء السليمة >> رأي(إطار وحداد) .

تم يقر الفريق الثالث و يجمع على أن المرأة واجب إنتقادها ولابد من ذلك ، لإنها : << رمز الشرف >> ، و تكررت هذه العبارة على ألسنة الكثير من أفراد العينة و تقويمها لازم لأنها تحمل قيمة من قيم الأسرة و لا نسمح بتجنيسها و لا نغفر أخطائها.

و يضيف مبحوث قائلا : << المرأة عرضة للشبهات و قادرة على جلب العار ، و المشاكل التي تشوه سمعة الأسرة ولهذا تنتقد حتى نتفادى المشاكل >> ، ورأي آخر يقول : << التركيز على المرأة دليل بأنها المحور الذي تدور عليه عجلة الأسرة و أي خطأ أو انحراف له إنعكاسات على بقية الأسرة و المجتمع >>.

كما ذهب آخرين في نفس الإتفاق على أن المرأة ناقصة دينا والتعامل معها بسوء و إهانة يعود إليها ، فإذا صلح دينها صلحت هي الأخرى وربت أطفالها على الآدب و الأخلاق ، و إذا فسد دينها فسدت وفسد المجتمع برمته >> .

وتعتبر محل إنتقاد أيضا لأنها لب المشاكل كما صرح أحد المبحوثين ويشاطره الرأي مبحوث آخر حين قال : << كل إمرأة في البيت هي قنبلة و يجب أن تتزوج لنحل المشكلة >>

وأما عن الفريق الرابع فليس له أي رأي حول الموضوع ولم يمدونا بأي إجابات.

جدول رقم 15 : يوضح نظرة الرجل الى الزواج بالأسر الجزائرية .

البعد / المؤشر	الزواج في أسرتك لكلا الطرفين (انثى / ذكر) يتم بفعل؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
الموافقة و الحرية التامة للطر فين	24	٪ 80
الإمتثال لتقاليد و عادات المجتمع	04	٪ 13.33
إرضا لرغبة و سلطة الأسرة	00	00
غير ذلك	02	٪ 06.66

" يعتبر الزواج أمرا طبيعيا لازما جسديا و اقتصاديا واجتماعيا ، فالرجل العربي لا يصبح رجلا إذا لم يتزوج ويبني بيتا" [1] ، و الزواج هو السبيل الوحيد لبناء الأسرة و تكوينها.

و معنى الزواج هو :<< فعل قانوني يضع المرأة و الرجل تحت التزامات شرعية و اجتماعية لكل منهما قبل الآخر ، و يكونان علاقة يرضا عنها الدين و القانون و يقرها المجتمع ، كما أنها ترتب حقوقا وواجبات سواء بين الزوجين أو بينهما و بين أولادهما>>[2] .

و في سؤالنا للرجل عن كيف يتم الزواج في أسرته بالنسبة للطرفين ، فإن نسبة 80 ٪ تعلن أن الزواج يتم بفعل الموافقة و الحرية التامة لكلا الطرفين من الرجل و المرأة . و تفسر هذه النسبة تراجع نمط الزواج التقليدي الذي كان يطغى على عملية إختيار الطرفين ، وهذا مظهر آخر من مظاهر التغير الإجتماعي الذي حدث في بنية العائلة الجزائرية والعربية ، كما تعود النسبة الممثلة " الى إنخفاض معدل الزواج المنظم من قبل الوالدين ، فالبرغم من أن الشاب و الشابة العربية لا يقدمان على الزواج إلا بعد موافقة والديهم في أغلب الأحيان ، إلا إن نسبة كبيرة من الزيجات تقوم على أساس الإختيار الشخصي ، ويكون دور الوالدين فيه دور شكلي يتمثل في الموافقة و المباركة "[3] .

---

[1] عبد القادر القصير المرجع السابق ، ص106.

[2] السيد رمضان ، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان، المرجع السابق ، ص 49.

[3] الوحيشي أحمد بيري،المرجع السابق ، ص13.

أما عن النسبة التي تؤكد أن الزواج في أسرها مازال يتم بفعل الإمتثال لتقاليد وعادات المجتمع بنسبة 13.33 ٪ من مجموع تصريح المبحوثين فهذا يدل على أن مثل هذه الممارسات مازالت مثوارتة وقائمة ، أين يتم الحد من حرية الأشخاص في إختيار شريكات أو شركاء حياتهم .

كما تبين هذه النسبة سيادة السلطة الأبوية و قيادة الرأي في تحديد العلاقات الزوجية و تقرير مصيرها ، و يستحضرني قولا كنت أسمعه مرارا بين أحاديث النسوة سواء من طرف والد الزوج أو والدته : << أنا من قمت بتزويجك (بالنسبة للزوجة أو الزوج) وأنا من أطلقك إياها عنوة عنك و عنها >>

و تمثل نسبة 06.66 ٪ رأيين آحدهم يقول بأن الزواج يتم بفعل الموافقة التامة للطرفين و لكن بشرط الإمتثال لعادات و تقاليد المجتمع بمعنى الإختيار الشخصي لا يتم إلا برضا العائلة و إقتناعها و هنا نلاحظ تدخل الأسرة بأي شكل من الأشكال .

أما الرأي الثاني فيكون بفعل الإمتثال للعادات والتقاليد ، ضف الى ذلك إرضاءا لسلطة الأسرة ورغبتها ، وهنا رضا الأسرة بعيد جدا عن الإختيار بل يقصد به الزواج التعسفي حتى بدون إستشارة الطرفين لمبدأ الزواج و لا لمبدأ الإختيار . (حان الوقت لزواج البنت أو الولد فلنقم بتزويجهما)

و عند إستفسارنا من المبحوثين فإن ستة عشر (16) مبحوث رفضوا توضيح هذا الرأي ، و (17) سبعة عشر منهم أكد جلهم أن حرية إختيار الزوجة يكون من باب تحمل مسؤولية الزواج وعبئها و لا سيما الخلافات و المشاكل الزوجية فكل طرف مسؤول عن إختياره ، وبمفرده يتحمل سوء التفاهم الذي قد يحصل في العشرة الزوجية . كما يخضع الإختيار الشخصي الى نسب و شرف عائلة الزوجة (رأي موظف) .

و مهما يكن الإعتراف الممثل بنسبة 80 ٪ من إجابات أفراد العينة بأن الزواج عندهم يكون على أساس الموافقة و الحرية التامة للطرفين ، فمع ذلك هذا لا ينفي أن الطابع التقليدي المتعلق بإختيار الزوجة في الحياة الإجتماعية مازال سائدا و متمسكا به و يحافظ عليه في معظم الزيجات بالمجتمع الجزائري ، فتدخل الولدان في اختيار شريكة حياة الرجل على أساس مشاعر الحب و العاطفة يقل بكثير عن حظ الفتاة لو كان على نفس الأساس ، فلذا نجد أن الحرية في الإختيار و الموافقة تجد صدى عند الرجال أكثر من النساء ، ولذا نظرة الرجل لكيفية

الزواج بأسرته هي نظرة مقتصرة عليه فقط ، فبطبيعة الحال لا يسمح للمرأة بالحرية في إختيار شريكها على نحو اعتباطي أو عشوائي مالم يكن مقبول من طرف العائلة كلها من قبل الأب الى الأخ الأكبر الى بقية الإخوة ، و مهيئ و مدروس من كل النواحي بإقناع الوالدين ابنتهم بأن الحب بين الزوجين يتولد عن العشرة الطيبة بعد الزواج إذا خص الأمر الفتاة التي ترفض الزواج عن غير حب [1] .

جدول رقم 16 : نظرة الرجل الى أساس إختيار شريكة الحياة .

البعد / المؤشر	إختيارك لشريكة حياتك يتم على أساس؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
الإختيار العقلاني لكلا الطرفين	13	٪ 43.33
الإختيار الشخصي لكلا الطرفين	03	٪ 10
الإثنين معا	09	٪ 30
غير ذلك	05	٪ 16.66

يتضح من الجدول أن 43.33 ٪ من أفراد العينة تم زواجهم على أساس الإختيار العقلاني لكلا الطرفين .

و يوضح المستجوبون الذين تزوجوا على هذا الأساس أن الإختيار صعب ، وعليه يجب تحكيم العقل و المنطق و التفكير السليم و العاطفة الى جانب توفر الشروط اللازمة لكلا الزوجين ، و قد يذهب الى أبعد من طاقتنا الى المكتوب كما صرح به (تاجر).

و تليها نسبة 30 ٪ من تزوجوا على أساس الإثنين معا ، وهم يرون أن اختيارهم كان مبني على اساس مراعاة الإعتبارات الشخصية و العقلنة معا كما ، أن التفاهم و العشرة الطيبة تؤسس لمبدأ الزواج لأن " غالبا ما تكون المظاهر خداعة " يصرح به (أستاذ) ، و نلمس في هذا الصدد القول الشعبي الشائع << بنت حلال ألمّها و تلمّتي ....>> .

أما عن احتمال الإختيار الشخصي لكلا الطرفين في الزواج مثلت نسبة 10 ٪ ، و منهم مبحوث صرح قائلا : << اختار شريكة حياتي التي

---

[1] السيد عبد العاطي وأخرون ، الأسرة والمجتمع ، المرجع السابق ص23.

تقاسمني حلو الحياة و مرها >> . والإثنين الآخرين أعرضا عن إبداء إقتناعهم في إختيار شريكة الحياة من صميم إرادتهم الشخصية .

و بالنسبة للذين يرون رأيا آخر في اختيار شريكة الحياة و الزوجة المستقبلية ، فهم يؤكدون على أن الإختيار السليم هو المبني على أساس الدين بالدرجة الأولى ، ودليلهم على ذلك حديث الرسول عليه الصلاة والسلام : << تنكح المرأة لأربع : لمالها و لحسبها ولجمالها و لدينها ، فإظفر بذات الدين تربت يداك >> (رأي طبيب أسنان).

فالله سبحانه و تعالى ورسوله الكريم حددا طريق الرجل في إختيار الزوجة في كتاب مبين ، فلما لا الإهتداء إليه ثم تليه بعد ذلك موافقة الأسرة على هذا الإختيار على حسب المغزى المستخلص من تصريحات هذه الفئة .

إن حقيقة الإختيار العقلاني لكلا الطرفين عند الزواج يعبر عن نظرة الإختيار الصحيح و السليم عند الزوجين ، و الذي يوصي الأهل به كل من الشاب و الشابة عند الإقدام على الزواج ، فالإختيار الإعتباطي مرفوض وغير مستحب ، فنجد الوالدين يقدمون النصيحة و التوجيهات بإستمرار لأبنائهم و بناتهم فنجد الأم تقول مثلا لإبنها : <<شوف واحدة بنت عائلة وأصل >> حتى ترضى عن زواجه و نفس الشئ عندما تختار الفتاة من خطابها يوصيها الأهل أن تختار<< ولد فامليا >> مثلا .

ب- المرأة والعنف الأسري

1- العنف الزوجي ضد المرأة :

جدول رقم17 : نظرة الرجل الى طباع الرجل الجزائري (نفسه) .

البعد / المؤشر	ما رأيك في طباع الرجل الجزائري؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
مسالم وودود	04	٪ 13.33
عصبي وسريع الإنفعال	19	٪ 63.33
عدواني وعنيف	00	00
غير ذلك	07	٪ 23.33

ينظر الرجل الجزائري الى نفسه من خلال نتائج هذا الجدول ، فيرى أن طباعه تغلب عليها الإنفعال السريع و العصبية الزائدة بنسبة

63.33 ٪ ، وعندما طلبنا منه توضيح هذه الميزة أكد أن الرجل الجزائري يعيش في حالة قلق دائمة من جراء المشاكل التي يتلقاها يوميا في مكان العمل و البيت و المحيط العائلي ، و هاته الظروف المشحونة بالإرهاق والإحباط تثير غضبه و عصبيته بسرعة ، و أجمع على هذا الرأي ستة أفراد (06) .

ثم يليهم أربعة (04) من يعتقدون بأن الجزائري مشهور بهذه الصفة ، فهو يحب لنفسه ما يحب لغيره واعتقادهم في أن انفعاله المتزايد و اندفاعه الشديد هو نتيجة الإستعمار الفرنسي ورفضه المطلق لتسلطه و طغيانه عليه .

ويرى ثلاث (03) منهم أن الرجل الجزائري حاله حال الجو الطبيعي و المناخ فهو يتأثر بسرعة بدرجة الحرارة و يصرح مبحوث : << الرجل الجزائري في بيئته كالبحر مرة هائج و مرة هادئ وجميل >> (رأي أستاذ) . بينما ينفرد مبحوثين برأي خاص فهناك من يرجع مصدر الغضب و الإنفعال الى أصل الرجل الجزائري الأمازيغي المعروف بالرجل الحر (أستاذ) ، ورأي آخر يعترف صاحبه بأن المجتمع معقد و لم يربي أبناءه على التسامح و الرحمة (موظف) ، فالجزائري لا يغفر الأخطاء بسهولة ويتعصب لأتفه الأسباب حسب رأيه. و (04) من المبحوثين لم يفيدونا بأي اجابة .

من جهة أخرى هناك من يرى أن الرجل الجزائري مسالم وودود بثمتيل بلغ 13.33 ٪ ، فهو عربي و مسلم يتسم بأخلاق نبيلة من صفات المؤمن المسلم ، وهذا على حد تعبير مبحوثين أما الإثنين المتبقيين لم يقدما توضيحا عن هذا .

و تشير النسبة الممثلة بـ 23.33 ٪ تعدد الطباع و تنوع الميزات التي يتصف بها الرجل الجزائري ، فهو مسالم و ودود وعصبي وسريع الإنفعال في الوقت نفسه ، فنجده << متدبدب في الطباع لأن حالته الإجتماعية متدهورة ...>> (موظف) ، و يذهب الى حد العدوانية و العنف الناتجة عن الظروف التي يعيشها (على حد تعبير موظفين) ، كما نجده متكيف مع جميع الأوضاع التي يتعامل معها ، فقد يتعصب و ينفعل ويعتدي و يعنف تماشيا مع كل الوضعيات التي يجد نفسه فيها ، كما يصرح مبحوث : << أن طباعه تتحكم فيها تربيته و خلقه و طبيعة أسرته ...>>(أستاذ) .

جدول رقم 18 : نظرة الرجل الى ظاهرة ضرب النساء في المجتمع الجزائري .

البعد / المؤشر	في رأيك الرجل الذي يضرب زوجته يفعل ذلك ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
حبا وغيرة عليها	11	٪ 36.67
خوفا منها	00	00
إستجابة لظروف خارجة عنه	06	٪ 20
تأكيدا لتفوقه عليها	06	٪ 20
غير ذلك	07	٪ 23.33

تتحدد نظرة الرجل الى هذا الموضوع انطلاقا من أن الرجل يفعل هذا تعبيرا عن حبه لزوجته و غيرته عليها ، وتمثل في نسبة و صلت الى 36.67 ٪ و هي أعلى نسبة تظهر على الجدول .

و في إستفسارنا عن هذا السلوك الذكري اتجاه المرأة أجابنا خمسة (05) من مجموع (11 فردا) ، أجمعوا على أن المرأة تضرب لصالحها ولمصلحة الأسرة التي تفوق كل اعتبار ، ويعنف زوجها ضدها إذا عصته ولم تطعه بدليل أنه يحب الخير لها ويعبر عنه بإيذائها ، ولكن في حدود الشريعة الإسلامية (تصريح فئة من المبحوثين) . بينما أعرض ستة أفراد تعليل موقفهم من الضرب .

وعن ضرب الرجل زوجته في حالتي إستجابة لظروف خارجة عنه وتأكيدا لتفوقه عليها يعرب أفراد العينة عن النسبة نفسها بالتساوي ، بمجموع وصل الى 40 ٪ ، 20 ٪ لكل حالة .

ففي الحالة الأولى أين يكون الضرب إستجابة لظروف خارجة عن الزوج ، بفعل عوامل و متغيرات خارجة عن نطاق إرادته أفادنا (03) مبحوثين بـ : << في حالة إقامة الزوجين مع العائلة الممتدة ، فالزوج يفعل ذلك إرضاءا لرغبة أسرته عندما تتأزم الأمور بين أم الزوج والزوجة ، أو عندما يحدث سوء تفاهم بين الزوجين جراء هذا المشكل . كما قد يضرب نتيجة لضغوطات العمل كالنزاعات و شجارات مع زملاء المهنة ، و إنعكاسات هاته الوضعية على المرأة التي تكون الضحية الأولى ، و(03) لم يوضحوا لنا شيئا في هذا الأمر.

و ينتقل الزوج في الحالة الثانية الى العنف ضد زوجته تأكيدا لتفوقه عليها ، وذلك بإقتناعات شخصيه أساسها أن له الحق في ذلك ، وهذه الوضعية يصرح بها مبحوث فيقول : << لا تفتح أعين المرأة ....>> ، وآخر يقول يكون الضرب عندما يعجز الزوج على حل مشكلته مع زوجته ، وهنا <<.....العنف دليل على غياب قنوات الحوار بينهما وأيضا الرحمة و المودة و السكينة >> ، ثم هناك من يضرب لاشعوريا لكونه يملك جسدا وقوة عضلية تسمح بالضرب ، و يعلل صاحب هذا الرأي <<... تضرب المرأة بسبب مقابلة كرة القدم >> ، و نفس الشيئ (03 أفراد) لم يوضحوا لنا رأيهم في هذا الأمر.

ثم تتعارض الأراء و تختلف بنسبة 23.33 ٪ ، من لهم أراء مغايرة وهي كالآتي :

تضرب المرأة :

- <<."... تأديبا لها إن كانت قد قامت بخطأ فادح ، وأعادت تكراره مرات عديدة ، و هذا في رأي لصالح الأسرة لأنه أحسن من الطلاق ....."<< (طبيب أسنان).
- <<"... يضربها زوجها لأن زواجهما كان خطأ أو لحكم خاطئ سببه الأطراف الخارجية كالجيران أو أهل الأسرة ....." <<(أستاذ) .
- <<"..... قلة أدب و تدين ....."<< (أستاذ) .
- <<"... في المجتمع الجزائري كل الأسباب المذكورة أعلاه قد تكون أسباب للضرب... "<< (أستاذ).
- <<".... ليضمن السيطرة عليها ، الى جانب الأسباب الأخرى المذكورة..."<<(تاجر) .
- <<".... حتى يتفادى الطلاق قد يضربها إعتقادا منه أنها ستغير سلوكاتها و تصرفاتها..."<< (موظف بقطاع التربية) .
- <<".....ضرب المرأة ضعف لشخصية الرجل.... "<< (أستاذ) .

نفهم من خلال الأراء المتنوعة برغم إختلاف معاني ومضامين الإعتقادات و الإقتناعات عند كل من الفئات أنه ليس هناك من يعارض بثاتا ضرب المرأة أو ينفي هذا السلوك المؤذي في حقها ، فالتصور العام للعينة يؤيد ضرب الزوجة ، و يرجع ذلك لصالح تربيتها وتأديبها ، التي تؤكد على أنها بحاجة للردع و إلا هلك مصيرها ، لذا يعتبره المبحوثين شيئ مألوف و عادي كما هو شائع عند جميع الأسر لأن الإجابات تصب في مصب واحد و هو الإقرار الفعلي بشيوع هذه الظاهرة و إنتشارها في أوساطنا الشعبية.

جدول رقم19 : عنف الرجل الجزائري ضد المرأة .

البعد / المؤشر	هل أسأت يوم الى إمرأة (اخت / بنت / زوجة) ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	10	٪ 33.33
لا	20	٪ 66.66
غير ذلك	00	00

تمثلت إجابة المبحوثين على السؤال : " هل أسأت يوما الى إمراة "؟ بـ 66.66 ٪ أنهم لم يمارسوا عنفا ضدها ، بمعدل عشرين فردا(20)، خمسة عشر (15) منهم لم يقدموا تفسيرات حول الموضوع ، وخمسة منهم (05) اعتبروا أن الضرب لا يجدي نفعا فحل المشاكل يكون بالتشاور و التفاهم بدلا من هذا السلوك اللاجتماعي .

كما يضيف المبحوثين أن المسلم ليس من صفاته الإساءة الى المرأة سواءا كانت بنتا أم أختا أم زوجتا ، و يدعم مبحوث رأيه بالحديث الشريف << .... ما أكرمهم إلا كريم و ما أهانهم إلا لئيم ....>> ، بينما من صرحوا وأكدوا لنا أنهم مارسوا العنف ضد المرأة بنسبة 33.33 ٪ هم عشرة مبحوثين من مجموع العينة و عرّفوا عن طبيعة ونوع العنف الذي مارسوه ، و هذا يدعم انتشار ظاهرة العنف في أوساطنا برغم النسبة الضئيلة الممثلة .

و ما يثير انتباهنا أن الرجال الذين أعربوا عن عدم الإساءة لزوجاتهم ورفضوا توضيح الأمر في هذا السؤال فيهم من يرون أن الرجل يضرب زوجته لأنه يحبها ويغير عليها في السؤال السابق ، وهذا حقيقة يفضي عن وجود تناقض في إجابتهم عن هذا السؤال.

ولنقف هنا لنتساءل هل من المعقول أن يعتبر هؤلاء الرجال أن ضرب الزوجة المبرر بالحب والغيرة هو ضرب يجوز أما الضرب الذي لا يتم بفعل الحب و الغيرة هو ضرب لا يجوز ، فإن كان هذا صادق حقا فما الفرق بين ذاك الضرب و هذا الضرب مادامت نتيجة الضرب هي الإيذاء بكل حال من الأحوال ؟ أم يصدق عليهم المثل القائل : << ضرب الحبيب كأكل الزبيب >>.

إن مثل هذه الأمثلة كثيرا ما تؤخذ كذريعة لسلك طريق العنف ضد المرأة ، فكثيرون هم الرجال الذين يعتبرون أن معاملة المرأة بشكل

جيد سيؤدي الى جلب العار للعائلة ، لأنها في نظر المجتمع الطرف القاصر سواءا كانت متعلمة أم لا ، ولا يغير تعليمها شيئ من قيمتها فهي امرأة ضعيفة ليست لها حقوق كالرجل في المجتمع ، و في الوقت نفسه مطالبة بإداء ما عليها من الواجبات إتجاه بيتها.

جدول رقم 20 : حول نوع العنف الموجه الى المرأة .

البعد / المؤشر	إذا كان نعم كيف كان ذلك ؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
سب وشتم	04	٪ 13.33
ضرب وإعتداء	02	٪06.66
ضرب وإعتداء ، سب وشتم	02	٪ 06.66
ضرب وحبس بالبيت	01	٪ 03.33
غير ذلك	01	٪ 03.33

يعترف لنا المبحوثون الذين اقدموا على عنف زوجاتهم أنهم مارسوا أنواعا من العنف ضد المرأة .

و يظهر الثمتيل على الجدول بنسب مختلفة 13.33 ٪ ، منهم من قاموا بسب و شتم في حق المرأة ، و هذا نوع من العنف اللفظي الذي يهين المرأة و يذلها بكلام مجرح و عبارات قاسية . ثم نجد نسبة 06.66 ٪ ممثلة في العنف الجسدي المثمتل في ضرب المرأة و ايذائها جسديا فيترك آثارا تؤلمها وتشوه جسدها ، و عن نسبة 06.66 ٪ جاءت من مجموع بين النوعين ، و هذا النوع أشد أثرا على المرأة فهو يترك آثارا مادية و معنوية على نفسيتها و جسمها معا . وفيما يخص نسبة 03.33 ٪ يعترف مبحوث أنه قام بهذا الفعل لأجل تأديبها أي (ضربها وحبسها بالبيت) ، وأكد مبحوث آخر أنه قام بإحتقارها بالنظرات وباللامبالاة بنسبة شملت 03.33 ٪ .

ما جاء في تصريحات المبحوثين الذين مارسوا أو يمارسوا العنف ضد زوجاتهم ضرب من الواقع الملموس ، فلقد اقروا بأشكال من العنف وهم مقتنعين أتم الإقتناع بأنه حق من حقوقهم ، ويجوز لهم ذلك مبررين فعلهم بأنه لصالح الأسرة و الزوجة معا . وهذا ما صرحوا بهم أيضا في السؤال الآتي (س20).

فإذا كانت نظرتهم لضرب الزوجة أمر عادي كأسلوب للتأديب والتقويم فإلى أين يمكن أن يصل بهم هذا الأسلوب كلما تكررت معهم المواقف نفسها ؟

و يعتبر هذا الإعتراف أحد مظاهر السلوك العنيف المرتكب بحق المرأة ، فهو دليل و حقيقة ملموسة شهدناها عند العينة ولو بشيئ من التحفظ إلا أنها تؤكد على إذلال المرأة و عدم التعامل معها بالحسنة والحكمة أمام المواقف التي تستدعي غضب الرجل وتعصبه ، ليستبدل الحوار الهادئ و النقاش المقنع مع زوجته بالصفع و اللكم المؤذي و السب و الشتم المجرح .

جدول رقم 21 : نظرة الرجل الى مقاصد العنف ضد المرأة .

البعد / المؤشر	في رأيك الرجل الذي يضرب زوجته يفعل ذلك ؟	
	التكرار	النسبة المئوية
ليحتقرها وينتقم منها	00	00
ليضمن سيطرته عليها	04	٪13.33
ليؤدبها ويقومها	14	٪ 46.66
ليثبت رجولته فحولته	02	٪ 06.66
مقاصد أخرى	07	٪ 23.33

يوضح الجدول مقاصد الرجل من العنف ضد المرأة حسب رأيه الشخصي و مواقفه الذاتية . و يعتبر ضرب المرأة لأجل تأديبها وتقويمها المقصد الأهم فهو يمثل 46.66 ٪ من رأي العينة ، فمن (14) مبحوث أفادنا (05) مبحوثين بأن الرجل عليه أن يؤدب المرأة في كثير من الحالات ذلك كونها ناقصة عقلا ورزانة وحكمة ، وتخطأ كثيرا لدرجة أنها لا تفرق بين الخطأ و الصواب في بعض المرات ، و لذا يكون الضرب هو الحل في هذه الحالات المماثلة أفضل من تطليقها . كما يشترط المبحوثون على أن لا يكون ضربا موجعا ووفقا للظوابط الدينية و سوى في الحالات الإستثنائية ، بينما (09 أفراد) لم يعطوا توضيحاتهم عن هذا المقصد.

و تحتل المقاصد الأخرى التي يراها الرجل مناسبة للجوء الى ضرب المرأة المرتبة الثانية بنسبة 23.33 ٪ وهي كالآتي :

يكون قصد الرجل من ضرب المرأة :

- <<"..... حتى لا تتجاوز حدودها معه ...."<< (تاجر).
- <<"..... تفاديا للطلاق ....."<< (موظف).
- <<"... النساء عنيدات و غير مؤدبات و لا سيما العاملة وعلى الرجل أن يسيطر عليها و يعلمها الآداب و الأخلاق الحسنة ..."<<(موظف).
- <<"... يعتقد بعض الرجال أن ضرب زوجته يجنبه مشاركتها إتخاذ القرارات معه و كذا بعض المشاكل في المستقبل.."<<(أستاذ).
- <<".... كل الأسباب قد تكون مقاصد....."<< (أستاذ).
- <<".... على الرجل أن يثبت رجولته قبل الزواج وبعده يعني أن لا يكون له وجهين ..."<< (تاجر) .
- <<"...تضرب المرأة عندما لا تطيع زوجها لمصالحها قبل فوات الأوان..."<< (تاجر).

و يعتبر الرجل ضمان السيطرة على المرأة مقصدا ليس بالهين ، وفي هذا الصدد يقدم لنا مبحوث رأيه و هو يعتقد أن الضرب <<لا يسمح للمرأة من إدارة شؤون البيت لوحدها أو الإنفراد برأيها ، لأن ذلك يحط من قيمته فيحس نفسه مذلولا ...>> (رأي أستاذ) . ومثلت هذا الرأي النسبة 13.33٪ . و هنا الضرب حسب رأيه هو الحل لتجنب سيطرة المرأة على المواقف في حياة الرجل .

كما إن لإثبات الرجولة و الفحولة مقصد وارد و هو ضروري ولا يتأتى إلا بعنف الرجل ضد المرأة و يقدم مبحوثين رأيهما كالتالي :

- <<"... يفعل الرجل هذا ليذكر المرأة بأنه المسؤول عنها ويجب طاعته.."<< (أستاذ جامعي) .
- <<"... يلجأ الرجل الى ضرب زوجته إلا إذا فاقت الحدود على حساب عبئ الرجل..."<< (موظف بالبنك) .

تمثل المقاصد التي قدمها الرجال حول عنفهم ضد المرأة مؤشرات قابلة للملاحظة في واقعنا المعاش ، كثيرا ما نسمعها و نصادفها في حياتنا ، و ليس بالغريب أن نسمع عن مقولة معناها يحث على تحقير المرأة والإستخفاف بها و تشبيهها بالسجاد الذي يوضع دائما على الأرض ليداس بالأقدام ، والمغزى منه هو تبعية المرأة للرجل و سيطرته عليها ، ولا يكفيه الرجل ذلك حتي يلجأ الى إساءة المعاملة ضدها ، لذا نجد

في مضمونه دعوة للعنف ضد المرأة و هو كالآتي :<< المرأة كالسجاد تحتاج من وقت الى وقت الى نفض >>

جدول رقم 22 : نظرة الرجل الى نتيجة العنف ضد المرأة.

البعد / المؤشر	هل تعتقد أن ضرب الزوجة وزجرها من طرف زوجها يؤدي الى؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
تماسك الأسرة	08	٪26.66
تفكك الأسرة	15	٪ 50
غير ذلك	07	٪ 23.33

يتفق المبحوثون مبدأيا أن العنف ضد المرأة لا يؤدي الى أي نتيجة ويؤثر على تماسك الأسرة و إنهيارها مهما كان ، وأكدت النسبة 50٪ رأي المبحوثين ، و قد أعرب خمس مبحوثين ممن يؤيدون هذا الرأي بأن الضرب بدون أي سبب مقنع لا يصل بنا الى نتيجة هادفة ، ويعلن المبحوثين على أن الضرب الذي يكون من غير سبب جريئ وفي غير محله و متواصل يكون مصيره التفكك الأسري ، و منه الطلاق بالدرجة الاولى .

و يشير بعض المستجوبون أن عدم تحمل المرأة الإهانات والأضرار الناجمة عن العنف كالإذلال و الإساءة في الكثير من الأحيان تجعلها تطلب الطلاق و تصر عليه ، كرهها لزوجها و فقد الثقة ، والرغبة الأكيدة لمواصلة الحياة الزوجية بالقرب منه .

و يرى فريق آخر أن الضرب قد يؤدي الى حل ، بنسبة 26.66 ٪ من أجمعوا عليه ، ومن بينهم ثلاثة إعتبروا أن العنف ضد المرأة كحل وحيد يؤمن النظام و يضمن عدم تكرار المراة لأخطائها خشية من وقوعها تحت طائل العذاب والإساءة .

و يذهب البعض و هم 23.33 ٪ من أفراد العينة الى أن الضرب يؤدي الى تماسك الأسرة و تفككها معا ، و لكن يشترطون في كلتا الحالتين شروطا يجب تنفيدها و قد تمثلت آرائهم المختلفة كالآتي:

- <<".... قد يؤدي الى كلتا الحالتين ...">> (تاجر) .

- <<".... يؤدي الى تماسك الأسرة إذا كان ذلك بعد جهود الإصلاح السليمة للاخطاء ، أما إذا كان الزجر يتحكم فيه المزاج فمنطقي أن المرأة انسان وليست بحيوان.."<<(أستاذ).
- <<".... حسب شخصية المرأة و كذا رؤيتها للحياة الزوجية..."<< (موظف).
- <<"... إن كان الضرب على فائدة فإنه يؤدي الى تماسك أما إذا كان من غير سبب يؤدي الى الهلاك..."<< (سائق أجرة).
- <<" قد لا يصل الى تفكك الأسرة إذا اقتنعت المرأة بخطئها ..."<<(أستاذ).
- <<"... قد يكون كلا الجانبين ، و لكن علينا أن نتساءل لماذا يضرب ؟ وكم من مرة ؟ و على كل حال أرى بأن الأمر يعود كله للزوجة.."<< (موظف).
- <<"... ضرب الزوج لزوجته أحيانا يؤدي الى تماسك الأسرة وهذا عندما يفهم الزوج زوجته بعد مرور نوبة الغضب و يطلب منها السماح بأن لا تكررها مرة أخرى حينها فتكون سياسة ناجحة و الأغلبية يقع هناك تفكك و خاصة أننا نعيش اليوم.."<<(موظف) .

لا أحد منا ينكر آثار العنف ضد المرأة و حتى إن كان الضرب لغرض إيجابي و ذا جدية و نفع لوضع حدا لتمرد الزوجة و تعنتها ، إلا أنه يترك آثار أليمة على نفسية المرأة و على الأطفال و على الأسرة ، فالمرأة المعنفة تفقد الثقة بنفسها و تشعر بعدم الآمان و تعجز عن تربية أطفالها تربية سليمة جراء الصراع الداخلي و الخارجي الذي يكتنف حياتها الإجتماعية و النفسية معا ، مما يجعلها تكره المؤسسة الزوجية و تطلب الطلاق بكل الأثمان وبشتى الطرق مما ينهي العلاقة الزوجية و يهدم كيان الأسرة.

جدول رقم 23 : الدوافع والأسباب الداعية لممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري .

الرتبة	ترتيب حسب الأولوية من 01 إلى 09	التكرار	النسبةالمئوية
01	ضعف الوازع الديني في الأسرة	17	٪56.66
02	وباء المخدرات والكحول	11	٪36.66
03	البطالة وضعف الدخل الفردي للأسرة	07	٪23.33
04	عدم التكافؤ الإجتماعي والثقافي بين الزوجين	08	٪26.66
05	الذهنيات والعادات والتقاليد	06	٪20
06	البيئة المحيطة بالأسرة	06	٪20
07	التمييز بين الذكر والانثى في الأسرة	05	٪16.66
08	تأتير وسائل الإعلام والتلفزيون	06	٪20
09	خروج المرأة للعمل وإحتلالها لأدوار ومكانات مرموقة	15	٪50
غير ذلك	أسباب أخرى	07	٪23.33

يكشف هذا الجدول عن آراء المبحوثون المصنفة حول الدوافع والأسباب الداعية لممارسة العنف ضد المرأة بترتيب الاولوية كما يراها أفراد العينة .

لقد أجمع معظم المبحثون على أن ضعف الوازع الديني داخل الأسرة يحتل المرتبة الأولى كدافع قوي لعنف الرجل ضد المرأة بنسبة 56.66٪ ، و قد يبدو هذا الدافع كامنا لا نلحظه في واقعنا الملموس إلا بالتغول بعمق الأسرة و الإحتكاك الفعلي بها.

ويحتل وباء المخدرات والكحول الذي يصيب الأسرة المرتبة الثانية على حسب ترتيب أفراد العينة بنسبة بلغت 36.66٪ ، و هذا الدافع في الحقيقة هو دافع ذا صبغة عالمية لأن الكثير من الباحثين و المتخصصين في دراسة العنف يرجعون دوافع الرجال الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم بدرجة كبيرة الى إدمانهم على الكحول و المخدرات مما يجعل آدائهم يتسم بالعنف ، خاصة إذا رفضت زوجاتهم إعطائهم النقود .

تم تلي البطالة و ضعف الدخل الفردي للأسرة الترتيب الثالث بتقدير وصل الى 23.33٪ ، و لقد أجمع مجموع (28 فردا) على إحتلالها المرتبة الثالثة ، و هذا دافع لا يستهان به فالحاجة الى المال

وعدم القدرة على توفيره يتسبب في الإحباط و التذمر ، وخصوصا لدى الرجل الذي يرى أن مكانته تراجعت و قدرته المادية ضعفت فيسلط غضبه على المرأة ، و خاصة عندما تطلب منه المال لقضاء حاجات ومشتريات المنزل .

و يرى المبحوثون أن عدم التكافؤ الإجتماعي و الثقافي بين الزوجين يثير في كثير من الأحيان النزاعات و المشاحنات الزوجية ، وذلك لعدم وصول الزوجين الى حالة الهدوء و التوافق الفكري والإنسجام السيكولوجي مما يعقد الأمور و يشعل فتيل الحرب بينهما ، و يأتي هذا الدافع في المرتبة الرابعة بنسبة 26.66٪ من مجموع (27 فردا) من اتفقوا على هذا الترتيب .

وتلي المرتبة الرابعة في الترتيب ، الذهنيات و العادات و التقاليد بنسبة 20٪ من مجموع الاراء ، و يثمثل هذا الدافع في تلك السلوكات التقليدية و الأفكار القديمة التي تسيطر على ذهن الرجل ، و التي إكتسبها بفعل التنشئة التقليدية الداعية الى تحقير المرأة وإذلالها في كونها مصدر البؤس والشقاء و العار الذي يلحق بالعائلة إن لم يسارع الرجل الى السيطرة عليها بالضرب و الإعتداء إقتناعا منه أنه يربيها ويؤدبها .

أما في المرتبة السادسة فقد أجمع المبحوثون على أن البيئة المحيطة بالأسرة لها دخل كبير فيما يحدث بين الزوجين ، و ما يمكن أن ينجم عنه بنسبة 20٪ . فالزوجان لا يعيشان بمعزل عن الأسرة الكبيرة و الخضوع و التبعية للتقاليد و العادات السائدة في الأسرة لابد منها حتى و إن تعارضت مع رغباتنا و إقتناعتنا الشخصية ، فالزوجة تجد نفسها ملزمة على تحمل ضغوطات الاسرة، و الزوج يجد نفسه هو الآخر يعيد تحمل ما تحملته الزوجة عندما تزن على أذنه مرارا و تكرار جراء ما تلاقيه و عندئذ تحدث الشرارة وينفجر الوضع .

التمييز بين الذكر و الأنثى في الأسرة يأتي في المرتبة السابعة على حسب رأي مجموع العينة ، و يمثل نسبة 16.66 ٪ وهذا الدافع هو الآخر ناتج عن أسلوب التنشئة التقليدية التي تفضل الذكورة على الأنوثة وتثوارت هذه الفكرة لتصل الى حد التمييز التعسفي المؤدي الى العنف ضد المرأة .

ثأتير وسائل الإعلام و التلفيزيون دافع آخر يراه المستجوبون يحتل المرتبة الثامنة بتقدير بلغ 20٪ ، نظرا لتأثيراته السلبية على المرأة التي تنقاد وراء الخيال و الأحلام الطوباوية و الهلوسات التي تسقطها

على نفسها من خلال متابعة البرامج و الأفلام و التي تنعكس على قيمها وحقيقة واقعها فتقودها الى التقليد أو مراهنة الزوج على تحقيقها أو عصيانه ، فتجده يلجأ الى العنف ليعيد إليها صوابها ورشدها.

و في المرتبة التاسعة يرى جل المبحوثين أن خروج المرأة للعمل و إحتلالها لأدوار و مكانات مرموقة دافع آخر يدفع الرجل الى العنف ضد المرأة ، و قد لا يمثل بالنسبة لهم عاملا مهما لأن خروج المرأة للعمل يكون بإقتناعهم و تعطيلهم لها يكون برغبتهم و إرادتهم .

ويضيف بعض المبحوثين أسباب أخرى من شأنها أن تؤدي الى العنف ضد المرأة و نلخصها كالآتي :

* خروج الزوجة عن طاعة زوجها.
* تعدد الزوجات و زواج المصلحة و الجهل .
* إهتمام الطرفين بالمادة و المال وإهمال الأخلاق .
* سلوك المرأة المنحل في الشارع و تصرفاتها .
* العادات البالية " الرجل هو الرجل و المراة هي المرأة " .
* المخدرات و قلة فرص العمل .
* عدم قدرة الزوجين على تصور الحياة الزوجية .

2- نظرة القانون و التشريع الجزائري :

جدول رقم 24 : نظرة الرجل الى حق المرأة في الدفاع عن نفسها

البعد / المؤشر	هل ترى أنه من حق المرأة ضحية العنف الإعلان والشكوى إلى القضاء ضد من إعتدى عليها؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	20	٪ 66.67
لا	04	٪ 13.33
غير ذلك	06	٪ 20

يوضح الجدول الذي بين أيدينا نظرة الرجل في إمكانية وحق المرأة في الدفاع على نفسها من جراء العنف الذي تلاقيه .

و قدم الرجال رأيهم في الموضوع بنسبة 66.67 ٪ بأنه يحق للمرأة الإعلان و تقديم شكوى ضد زوجها ، و تعليلهم على ذلك أنها مواطنة ولها الحق كأي شخص إعتدى عليه ، فهناك عدالة تلجأ إليها لأنها هي

الضحية و لأن الإسلام أكرمها و أباح لها الدفاع عن نفسها . فالظلم مرفوض ، وهي كأي كائن بشري لا يسمح بأن تطمس شخصيتها وتهضم حقوقها ، و لها من الواجبات ما لها من الحقوق في الدفاع عن نفسها ، و قد أجمع على هذا الرأي (13 مبحوث) ، و إكتفى (07) منهم فقط بالتصريح عن توضيح إجراء القضاء لإسترجاع حق المرأة المعنفة .

أما عن المعارضون عن الإعلان والشكوى الى القضاء الرجل الذي يضرب زوجته قدرت نسبتهم بـ 13.33 ٪ بإعتبار أنه من حق الرجل تقويم زوجته إذا لم تطعه ، وهذا في صالحها و صالح الأسرة ، وتفاديا للطلاق لأنه يزيد من تعقيد المسألة .

و يبقى الرأي الآخر يأخد مكانة بارزة بنسبة 20 ٪ من يشيرون الى أن المرأة أمام خيارات كبيرة ، فالأمر يعود لها وأيضا الى درجة العنف و حسب نوعه و دوافعه إن كانت مقنعة أو غير مقنعة و يرى مبحوث قائل :<<"... أن لا تندفع المرأة الى القضاء وتستعمل الوساطة والصلح ">> (تصريح موظف) .

يعتبر التصريح الذي أدلى به المستجوبون بين المؤيدين والمعارضين بخصوص حق المرأة في رفع دعوة قضائية ضد من إعتدى عليها ، رأي مزدوج التصور يحيط به الغموض والتحايل ، لأن أغلبية أفراد العينة الذين أيدوا حق المرأة في الدفاع عن نفسها 13 منهم من رفضوا تقديم تفسيرات لذلك مقابل (07) منهم من أقروا بهذا الحق .

فهل هذا الامتناع عن تقديم تبريرات عن هذا الموضوع هو مجرد رأي شخصي أم أنه سكوت و صمت رجولي عن هذا العنف ؟.

جدول رقم 25 : نظرة الرجل الى قانون الأسرة الجزائري.

البعد / المؤشر	هل أنت مع قانون الأسرة الذي ينادي بالمساواة بين الرجل والمرأة؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
نعم	09	٪ 30
لا	16	٪ 53.33
غير ذلك	05	٪ 16.66

أظهر الجدول من خلال معطياته أن الرجل لا يوافق على قانون الأسرة الجزائري إن كان ينادي بالمساواة بينه و بين المرأة . و مثلت نسبة هذا الرأي المعارض 53.33 ٪ ، و يجمعون جلهم أنه لا وجود لمساواة بين الرجل و المرأة ، فلكل جنس مهامه و دوره و لا يتساوا في الطبيعة البشرية ، و يستشهدون بأن الرجال قوامون على النساء ، والإسلام قد نص على حقوق وواجبات كل منهما و القانون الوضعي بعيد عن هذا المتناول ، كما يعتبرون أن المرأة يجب أن تكون وراء زوجها و منهم من قالوا أن مفهوم المساواة غير واضح ولا يعرفون عنه شيئ .

و بالنسبة للذين أيدوا قانون المساواة بين الرجل و المرأة بنسبة 30 ٪ صرحوا أنهم مع قانون المساواة لأن المرأة باتت تحتل مراكز مرموقة و عالية ، و هي ترقى بالمجتمع الى أعلى المستويات . ولكنهم يضيفون قائلين : << نريد قانون يتماشى والشريعة الإسلامية و يحافظ على شخصية المرأة وكرامتها.....>> ، كما امتنع بعض المبحوثين بالإدلاء بتوضيحاتهم بخصوص السؤال .

ورأت العينة التي أعطت رأيا آخر أن المساواة لن تكون على حساب أي طرف ، بل أن تكون مساواة العدل و دون المساس بأي من الزوجان ، و الشريعة و الدين الإسلامي هما من يفصلا في قضية المساواة بين الجنسين فصلا حادا فهم يريدونها مساواة تخدم الجميع وليست ضدهم . في نسبة بلغت 16.66 ٪ .

في الواقع لا يرضى الرجل أن تشاركه المرأة المكانة والمركز والدور الذي يحظى به منذ عصور طويلة بنفس الحصة والقسمة ، فلذا يرفض المساواة تماما معها ، ونحن بدورنا نسأله إن كان لا يريد مساواة مع المرأة فلما لا ينصفها و يعدل في حقها ؟ بل يعنف ضدها و يسيئ معاملتها و أذيتها .

جدول رقم 26 : حول تفسيرك للآية الكريمة << الرجال قوامون على النساء ...>>.

البعد / المؤشر	ما تفسيرك للآية الكريمة << الرجال قوامون على النساء ...>>؟	
	التكرار	النسبةالمئوية
عرض التفسير	23	٪ 76.66
رفض عرض التفسير	04	٪ 13.33
بدون إجابة	03	٪ 10

بالنسبة للذين استشرناهم حول معنى الاية الكريمة <<..... الرجال قوامون على النساء .....>> فمن أفادونا بإجابات بلغت نسبتهم 76.66 ٪ ، و تفاوتت درجات شرحها بمعان مختلفة .

و عن الذين رفضوا إبداء رأيهم بلغت نسبة ثمتيلهم 13.33 ٪ أوضحوا لنا أن هذا ليس من شأننا ، وأجابونا بالتالي :<<... إسالوا أهل الدين و العلم ...>> ، و شخص أفادنا بأن <<".... تفسير القرآن لا يتم وفق نظرة شخص غير متخصص وليس بآراء مبحوثين ..."<< (أستاذ) و منهم من ليست لهم إجابات صريحة .

جدول رقم 27 : تفسيرات الرجل الجزائري للآية الكريمة .

البعد / المؤشر	القوامة تعني لي	
	التكرار	النسبةالمئوية
القوامة: بدنا وعقلا ونفسا	11	٪ 36.66
القوامة :مسؤولية ورعاية وتكفل	07	٪ 23.33
القوامة: دين وإيمان	05	٪ 16.66
غير ذلك	07	٪ 23.33

ينطلق المبحوثون الذين يرون أن القوامة في معنى القرآن الكريم تعني الخصائص الفيزيولوجية و الفروق العقلية و السمات النفسية التي يتميز بها الرجل عن المرأة .

و تكمن هذه المميزات التي تميز الرجل عن المرأة في أن الرجال أكثر مقاومة للشدائد في الأحزان و الأفراح عكس النساء لليينات

في قرارتهن و حكمتهن ، ضف الى ذلك القوة البدنية المؤهلة لتحمل مشقات الحياة و الأعمال الوعرة و الشاقة و الرجل ببنيته الجسدية والعقلية يصبر على المكاره و الأعباء عكس المرأة التي تمتاز بالعاطفة الشديدة و البنية النفسية الضعيفة و الفكر المحدود . وقدرت نسبة هذا التأويل بـ 36.66 ٪ .

وأما عن من يرون القوامة صرخ من المسؤولية والرعاية والكفالة بنسبة 23.33 ٪ ، ذلك راجع لما تكمن من ورائها النضال والجهاد لتوفير لقمة العيش الحلال للأسرة فهو المنفق و المدبر والمسير لأهلية البيت الزوجي و العائلي إن تحتم ذلك ، كما أن مهمة الحفاظ و الدفاع و التكفل بالبيت من شأن الرجل وذلك لبلوغ حياة كريمة لعائلته و لهذا له الأفضلية لمشقة دوره في الحياة ووصعوبة النهوض به .

و تعني القوامة في موضع آخر أن الرجل أكثر حكمة و تعقل وأكثر إلتزاما و تدين ، عكس المرأة التي تبيت ليالي بدون صلاة و أيام بدون صوم . كما لها في حق الإرث نصف القسمة ، وشهادتها لا تحتسب إلا بحضور إمرأة أخرى و قد مثل هذ الرأي نسبة 16.66 ٪ ، ويبقى آخر تمثيل يخص من ليست لهم إجابات ومن يعتبرون أن هذا الأمر من تصرف أهل الدين و العلم بنسبة 23.33 ٪ .

ثالثا : إستخلاص نتائج الدراسة الميدانية الإستطلاعية :

إن أهمية البحث الميداني و بخاصة موضوع المرأة ، المجتمع و العنف تكمن في إضفاء نوع من النسبية و التدقيق على كثير من المتغيرات و المسلمات التي يرتكز عليها الخطاب العلمي والأكاديمي في هذا الميدان ، و نتائج الدراسة الإستطلاعية جاءت مطابقة للحس المشترك العام و الملاحظة المباشرة . فبعض المتغرات التي إلتمسانها في البحث هي مؤلوفة لدى العام والخاص ، و تبدو لنا في أبسط صورها كعلاقة التنشئة الإجتماعية في المجتمع الجزائري بالتمييز بين الجنسين وبالعنف ضد المرأة . في حين آخر كشفت الدراسة الإستطلاعية نسبيا على بعض الإلتباسات ، و خلعت الغطاء عنها في وقت كان المستجوب يتوه الباحثة بأجوبته الإرتجالية ثارة و تهربه من الإجابات الموضوعية ثارة أخرى .

و هاته الدراسة الإستطلاعية ليست بالدراسة الجديدة فالمواضيع التي تعالج قضايا المرأة و التغير الإجتماعي و الأسرة دراسات أصيلة ، وكانت دائما الحاجة الى التطرق إليها من قبيل أهمية المرأة ومساهمتها

في عملية التغيير الإجتماعي ، و في هذا الصدد تقول الدكتورة " فوزية العطية " في كتابها المرأة و التغير الإجتماعي في الوطن العربي : << .... إن الدراسات تشير الى وجود ثلاثة إتجاهات حول وضع المرأة في المجتمع العربي :

* إتجاه تقليدي محافظ ، يرى المرأة كائنا ضعيفا ، ويحصر وظيفتها في الشؤون الأسرية فقط و إنتاجها للقوى البشرية التي يحتاج إليها المجتمع .

* إتجاه ثاني يتميز بنظرة متحررة نسبيا ، و يعترف بحق المرأة في العمل ... بين أعمال تتناسب و طبيعتها وأخرى تتعارض مع طبيعتها و مع التقاليد الإجتماعية .

* إتجاه ثالث و هو متحرر ثوري يساوي بين المرأة والرجل في الحقوق و الواجبات في كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية و السياسية ....>> [1] .

ودراستنا الإستطلاعية لن تقف عند حدود هذه الإتجاهات الثلاثة فتصدق واحدا و تكذب آخرا ، و إنما جاءت لأجل الإطلاع والإحاطة بووجهات نظر وآراء و مواقف الرجال حول قضية المرأة بوصفها الطرف الثاني في معادلة الحياة الزوجية ، فهدفت بادءا و خالصا الى رصد إتجاهات الرجال حول موضوع المرأة و المجتمع ، وآثار عملية التغير الإجتماعي عليهما بالدرجة الأولى في محاولة منا إستنتاج تعزيز موقف الرجل من المرأة أو تحقيره ، وتصادمنا مع الواقع في دهشة ومتعة حول ما حصدناه من الدراسة الإستطلاعية و نتمنى أن نكون قد بلغنا المقصد و حققنا الهدف المنشود.

نتائج الدراسة :

الإتجاه إستعداد عقلي و عصبي للفرد صقلته الخبرة و كونته الثقافة ، ينتهي بميله أو نفوره أو حياده تجاه موضوع ما ، وتتكون الإتجاهات من خلال كل أو بعض العوامل كالخبرات المتصلة بتربية الطفل .

وهو بذلك مجموعة ميول للفرد (إيجابية و سلبية) تتربط بموضوعات و مواقف سيكولوجية و تربوية تتم بطريقة لفظية أو عملية ، وعليه سنقوم بالكشف أو محاولة معرفة السلوك المفضل للرجل لمواقف تأصلت بشخصيته و إرتبطت بنفسيته و تنشئته نتيجة المحاكاة والإستعداد الفردي ، و كل ما ينجر عليها من قبول أو رفض أو إبداء الحياد إتجاهها .

---

[1] فوزية العطية ، مرجع سابق ، ص 120,119.

و من ثم قسمنا نتائج البحث الى محاور أربعة شملت مواقف وإتجاهات الرجال لموضوع المرأة : في فضاء العمل النسوي ، في موضوع الأسرة الجزائرية ، في حيثيات و ثمتلات العنف حولها ، وأخيرا في موضوع القضاء و العدالة المكلفة بشؤون المرأة في المجتمع الجزائري ككل .

أ- إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من العمل النسوي :

تبين من خلال عرض و تحليل النتائج المستخلصة بأن الرجل الجزائري بتفاوت أعماره و إختلاف مستوياته التعليمية وتنوع إنتماءاته الإجتماعية لا يعارض بشدة عمل المرأة ، و لكنه يتحفظ بشكل ظاهر في إبداء رأيه و إعلانه بصراحة ، وقد يفتنع الى حد ما أن خروج المرأة للعمل من أحد مظاهر التقدم و التحضر وهو عملية آلية و ليس له دخل فيها .

و لنتساءل إن كان تحفظ الرجل و موقفه من عمل المرأة المأجور يعتبر تخوفا أم يعبر عن تراجع مكانته و مركزه الذي لازمه منذ عصور مضت ؟.

ليس بالغريب أن يتخوف الرجل من عمل المرأة ، فمن مشاكل الأسرة الحديثة خروج المرأة للعمل الذي أظهر معضلات لم تكون موجودة من قبل أهمها :

- مشكلة تربية الاطفال ورعايتهم و العناية بهم أصبح أقل نجاحا عن ذي قبل .
- إنهيار تقسيم العمل خارج المنزل ، حيث أن إحتكار المرأة ومشاركتها لنفس المهن مع الرجال أدى الى زيادة حدة التنافس و الصراع بينهما.
- إنهيار تقسيم العمل في المنزل ، حيث أن الخط التقليدي الذي يميز أعمال الرجال و أعمال النساء أصبح أقل وضوحا عن ذي قبل [1] .

ولا بالعجيب أن تحفظه يعبر عن رفضه لتراجع مكانته و مركزه عما كان عليه سابقا . فالعائلة الجزائرية الأبوية الممتدة كانت في وقت من الأوقات العائلة المسيطرة في المجتمع التقليدي أين كانت قائمة على أشكال التعاون الجماعي الذي تساهم فيه المرأة بقسط وفير في عملية الإنتاج و التي تخضع لسلطة و تبعية رب الأسرة المطلقة ، وفجأة بعد تحول نوعي من نمط إنتاج جماعي الى شكل اقتصادي

---

[1] السيد عبد العاطي وآخرون ، الاسرة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص16.

جديد بفعل الحركة التصنيعية " فقد الرجل هويته " [1] من خلال دخول المرأة الى سوق العمل و تراجع دوره و ضعفت سلطته التي كانت تمثل نوعا من الظبط والرقابة على المرأة ، و بدأت تصوراته حول المرأة العاملة تتشكل و تتبلور .

فالرجل الذي تمارس أخته أو زوجته نشاطا مهنيا " ليس برجل و يجد نفسه مهددا لعدم تبعية المرأة له اقتصاديا و اجتماعيا ، لأنه لم يعد يملك السلطة المطلقة عليها و التي تعكس بقوة رجولته أمام أفراد المجتمع التقليدي " [2] .

إن هذه الوضعية الجديدة التي فرضت على الرجل مؤشر هام لإعلان تحفظه نحو عمل المرأة ، فمن مكانة الرجل المهيمن الى وضعية الرجل المجادل ، إذ منح العمل خارج البيت المرأة فرصة النقاش والجدال مع الرجل على عكس مجال التطبيق و التنفيد الذي كانت سابحة فيه قبل إقبالها على العمل .

كما يظهر موقف الرجل من عمل المرأة بصفة واضحة عندما يذكر الأسباب التى تجعله يرفض أو يوافق خروجها للعمل ، و عندما يشترط أن العمل المأجور للمرأة يرغب فيه إلا في حالات الفقر، العوز ، الحاجة ، والأزمات المادية التي قد تصيب الأسرة أو في الإستثناءات كالترمل و الطلاق ، و يضيف الى ذلك إشتراط الوظيفة المحترمة.

إن تغير الدور يؤدي الى تغير المركز ، والمرأة التي دخلت عالم الشغل من بابه الواسع أصبحت تفرض على الرجل تحديات جديدة . وتعلمها و تمدرسها حررها نسبيا من سلبية الذات و من التبعية ومن التقاليد البالية ، فبعدما كان يعترف للمرأة سوى بنشاطها الإبداعي لأنها تحمل بطنا قادرا على الإنجاب أصبح يحسب لها ألف حساب بعد خروجها للعمل و إحتلالها المكانة الجديدة ، " فمشاركتها في تخطيط ميزانية الأسرة و في إتخاد القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال أصبح يتناسب طرديا مع عملها ودخلها الخاص "[3] .

كما أن هذا الإمتياز لم يقتصر على المرأة العاملة فقط ، فيمكن القول أن عدوى التحرر من قيود السلطة الأبوية بتوظيف المرأة ومشاركتها الإقتصادية في التنمية الوطنية شملت الأسرة بالدرجة الأولى ، فمن أسرة ممتدة الى أسرة زواجية كانت المحاولة الساعية لتأسيس

---

(1) souad khodja, Acomme Algériennes,ed ENAL,alger,1991,p112,113

(2) souad khodja, ibidem,p 113.

(3) السيد عبد العاطي وآخرون،الاسرة والمجتمع ، المرجع نفسه ،ص 17.

كيان أسري خاص مستقل عن النسق الأسري العام ، وبدعم الإستقلال المادي و الإجتماعي لكل من الرجل والمرأة صار الإقدام على مثل هذه الخطوة أمرا جد ممكنا .

و شملت المرأة بالدرجة الثانية فمن المرأة الماكثة بالبيت الى المرأة الموظفة المقلدة لأعلى المراتب الإجتماعية ، و حتى المرأة التي لم تتح لها فرص التعليم ثأترت بأختها المتعلمة وذهبت الى تقليدها سعيا في التحرر و التقدم .

و في ظل الوضعية الجديدة للمرأة المتعلمة و العاملة أين لم تعد التقاليد و المفاهيم الشائعة التي مفادها عمل المرأة يعني إنتقاص من رجولة الأب أو الأخ أو الزوج ، نكتشف من الدراسة أن الرجل الجزائري يتنافى قوله مع فكره ، فهو يوافق خروج المرأة الى العمل ثم يفضل في الوقت نفسه أن تمكث بالبيت و تربي نشأها ، و حتى عندما يترك لها الحرية في الإختيار بين العمل أو المكوث بالبيت يفضل لاشعوريا أن تمكث بالبيت بحجة أن ترعى زوجها و أطفالها كي لا تهملهم ، أو بحجة أن يكون إختيارها مسير بظروف طارئة و ضرورات ملحة لخروجها للعمل ولا مخير بحسب رغبتها الشخصية .

فهل نسمي هذا تدخلا لامباشرا في إرادتها و شخصيتها بدءا من تعاونه معها ؟.

ب- إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من الأسرة الجزائرية :

تعتبر الأسرة الجزائرية ذات أصل ريفي محض ، و إنتماء اجتماعي ذا جدور بدوية أعرابية ، تسود بها قيم تقليدية تمجد السلطة الأبوية التي أساسها التسلط و التبعية و الخضوع ، وهي في أغلب تاريخها أسرة محافظة و ملتزمة يكتنفها النموذج القبلي أو العشائري الذي كان ومازال يسود بها .

وبما أنها القاعدة الأولى في عملية تنشئة الطفل فإن الأسرة الجزائرية التي وصفها الرجل الجزائري أنها متمسكة بتقاليد ديننا الحنيف و بالشريعة الإسلامية لأن أسلوب التنشئة فيها يقوم على أساس الدين الإسلامي للأسف درجة الصحة فيها نسبية كثيرا وهي واقعا ومضمونا مازالت بعيدة عن هذه الميزة.

إستنتجنا أن الأسرة الجزائرية التي إنتهجت أسلوب التنشئة التقليدية وذلك بنقل كل ما يتعلق بالأخلاق و القيم و المعايير والمعتقدات عن طريق الجيل السابق لم تستثمر الدين الإسلامي كنظام تربوي قائم إلا بالقول الذي تطلقه ولا تطبقه ، فقد حُصرت تربية النشئ في عملية

عشوائية متروكة للرغبات والعادات تتعارك فيها الأصول و تتصارع فيها الفروع .

فالتربية الجنسية للذكر و الأنثى بين المحضور و المباح و بين العار و الشرف أسست لمشاعر الدونية و الفوقية و كونت مبدأ السلطة والسيادة ، فهذا ذكر يحوز له الأمر و الشخظ و أنت أنثى عليك بالطاعة والسكوت ، و هذا ليس من أصل الدين الإسلامي وفطرته ، والتربية الإجتماعية للبنت والولد بين التلقين و الممارسة و بين التقليد والمحافظة أفقدت الأسرة الجزائرية هويتها و أضعفت تماسكها ، فهذه إبنتنا المتعلمة المتحررة و هو ولدنا رجل المستقبل المهيمن ، فلم يعد هناك رفق في المعاملة و لا صدق في العشرة ، ولا ثقة في النفس بين الأخ و أخته والمرء وزوجه ، وهذا أيضا ليس ما حثت عليه الشريعة الإسلامية بل هو ما نهت عنه .

و أما عن التربية الخلقية للمراهق و المراهقة فهي عالقة بين الدين و العلمانية و سجينة بين الآصالة و المعاصرة ، حتى جرد المسلم والمسلمة من إنسانيتهما فنزعا الى المادية وهذا ما لا يرضى به الرب العلي العزيز ولا يحبذه رسوله الكريم.

هذه فعلا عيوب الأسرة الجزائرية التي قامت على أساس أسلوب التنشئة التقليدية و تجاهلت أبعاد التربية الإسلامية ، و لذا فإن إتجاهات الرجل الجزائري من الأسرة الجزائرية ميولات ذاتية وإنفعالية و ليست حقائق موضوعية ، و موقفه منها هي أحكام قيمية و ليست إستنتاجات منطقية .

لقد احتلت التنشئة التقليدية في الأسرة الجزائرية منزلة الإجلال لأنها الإرث الروحي الذي تتناقله الأجيال ، و لقد تمثلت في نقل الثرات الثقافي للرجل الجزائري ، لتصبح جزءا من سلوكه و شخصيته وطريقة عيشه و نمط علاقاته الإجتماعية منذ نعومة أضافره الى آخر نهاية مراحل حياته .

والمعروف عن الأسرة الجزائرية ذات السلطة الأبوية السيطرة وتمييز الذكر عن الأنثى في المعاملة ، و هذا مؤشر جد قابل للملاحظة بدون جهد يذكر ، فالأبن الأكبر له نفس مكانة الأب و أسلوب المعاملة مع الأبناء يسوده الأوامر و الحماية المفرطة للطفل ، و هذه أيضا من العيوب التي تميزت بها الأسرة في أسلوبها التربوي ، أما عن القسوة أو التسامح الزائد الذي تواجد بسبب سوء مستواها المادي و التعليمي أو بسب كثافة عدد أفرادها كثيرا ما وصل بالأسرة الى التفكك أو الطلاق

أو الأمرض و العقد النفسية ، كالحالات المرضية عند الرجل أو المرأة الغير السوية نتيجة أساليب التنشئة الخاطئة . هذه النقائص من شأنها أيضا أن تؤدي الى إنهيار العلاقات الأسرية و التي تنعكس بدورها على العلاقات الإجتماعية بالمجتمع .

وعن مجموع التحولات التي حدثت في المجتمع الجزائري ومست كل الهياكل و البنى الأسرية و أثرت على نسق العلاقات الإجتماعية ، وانتقلت بالأسر الجزائرية من الأسر الممتدة الى الأسر النواة مالاحظناه من أساس تكوين الأسرة عن طريق كيفية الزواج بالأسر الجزائرية.

فقد مس التغير الإجتماعي و التحول الإقتصادي و الثقافي ، أول ما مس مكانة رب الأسرة ، و نجد أن المستوى التعليمي للأبناء حاليا يفوق في غالبية الأحيان مستوى الأب ، و عمل المرأة و تحول مكانتها و ما قدمته للأسرة أحدث خللا على مستوى تماثل الصور عند الأبناء بالنسبة للأولياء ، فمن تمركز الفردية عند الأبناء الى تهميش و نكران الأجداد ، فلم يعد الأب ينعم برمزية القداسة و لا الأم بخاصية المثول ، وأصبح الأبناء و البنات يكونون نظرتهم الشخصية لأسلوب الحياة ويتبنون توجهات فردية لتخطيطها ، كما تغيرت المعايير والقيم و الأفكار التي تصب في إطار التقاليد و السلوكيات الخاصة بالإحترام والطاعة و الخضوع للسلطة الأبوية المطلقة .

و أكثر ما شد إنتباهنا في الدراسة أن قاعدة الزواج التقليدي التي تهدف الى تجانس الجماعة و الحفاظ على وضعها و مكانتها الإجتماعية ، وتوسيع شبكة العلاقات القرابية في المجتمع الجزائري ، تراجعت بقوة كبيرة في الأسر الجزائرية وموقف الرجل الجزائري في إختيار شريكة حياته بدى واضحا من خلال النتائج المستنتجة ، فالإقدام على الزواج و الإختيار له لم يعد مسيطر عليه النظام التقليدي الذي يمجد السلطة و التبعية والقمع في تأسيس العلاقات الإجتماعية والزواجية بشكل ملفت للإنتباه ، وإن إعتبرناه أنه تحرر من ظغوط وقيود القيم التقليدية نسبيا إلا أنه مازال يحتفظ بخاصية المحافظة ، ولكن ليس لدرجة التأثير الكبير حتى تحد منه أو تمنعه بشتى الوسائل التي كانت تصل إلا حد الإرغام و الضرب و الإيذاء لوقفه وإبطاله .

و يعتبر الزواج من خارج الأسرة الأبوية كذلك إنتصارا لحرية الرجل و المرأة معا في تحديد مصير الحياة الزوجية ، ولكن ضعفا

لإمتداد الروابط القرابية و خطرا على تماسك العلاقات الأسرية ، وكان الأثر البالغ في حدوث هذا التحول البنائي داخل الأسرة الأسباب التالية :

1- الإنتقال الجغرافي و الإجتماعي

2- تباين المهن و المستويات الإقتصادية و التعليمية

3- تعقد الحياة و زيادة مشكلاتها الإجتماعية و الحضارية [1] ، وهذا ما قد يفسر إقبال الرجال على الزواج على أساس الإختيار الفردي و التمسك به و المعتمد في نفس الوقت على أساس إختيار عقلاني .

فالأسرة الجزائرية تحيا حاليا حياة معاصرة متجددة والإمتيازات والخصائص التي حازت عليها جاءت نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي ، فهذه الثورة المعرفية مست جوانب كثيرة من حياتنا من نسق التصورات و الثمتلات والقيم على المستوى الفكري الى نسق العلاقات و السلوكات و الممارسات على أرض الواقع.

و لكن ماهي نتيجة دفع ضريبة تقدم و تحضر شكل الأسرة الجزائرية ؟ .

جـ- إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من العنف ضد المرأة :

تميزت الشخصية الجزائرية بعدم إتزان بالنسبة للعقاب و الثواب و بسرعة الاستثارة و الإنفعال ، و بحدة الأعصاب . وأرجعه الرجل الجزائري لتلك الظروف التاريخية و الحرب التي دامت على أشدها سبع سنوات ونصف ، فهذا الجيل جيل المغامرة و الخطر ، فقد عاش بين الحياة و الموت ، وذاق أنواع العذاب وهو الذي يقوم بتربية النشئ والجيل الحالي بأسلوب فيه الصلابة والقسوة الحادة و فيه الحنان الفائض (عدم إتزان إنفعالي) ليترك أثرا واضحا على تنشئة هذا الجيل.

فتأصل سرعة الغضب و التوتر لديه تجعل منه نموذج إنساني عدائي يبرر سلوكاته العنيفة بتوفر عذر اجتماعي نتناوله جميعا مجسدا في عبارة " الله غالب الجزائريين منرفيين " حتى صار الكل يجد في هذه العبارة المعضلة شماعة يعلق عليها نتائج عدم تحكمه في أعصابه و لاسيما تبرئة ذمته من سلوكات لاإجتماعية تتميز بالسلب والعدوان ضد من حوله .

إن هذا الإيحاء السلبي الذي يطلقه الرجل الجزائري على نفسه ويعرفه في" أنا جزائري منارفي " يجعل المرأة الجزائرية اليوم تعاني من عنف هذا " المنارفي "، و لن يكون حكمنا أصدق من حكم الرجل ذاته ، الذي يرى من خلال الإستجواب أن المرأة الجزائرية تتعرض

---

[1] عبد القادر القصير ، المرجع السابق ، ص86 .

لممارسات لاأخلاقية و سلوكات لاإجتماعية ، ولكن في حقيقة الأمر هو من يمارس العنف ضدها و بأشكال و أنواع أقربها .

و بالرغم ما حققته المرأة الجزائرية من تحرر وإندماج في عملية التنمية الإقتصادية و التعلمية الوطنية ، إلا أن اعترافات الرجل حول عنفه ضد المرأة و تصريحه بمقاصده من وراء ذلك لا تنفي على الإطلاق طغيان ظاهرة العنف الأسري بالمجتمع الجزائري ، وحتى نسبية الدراسة لن تنفي ذيوعها في الوسط الأسري .

و ما نستنتجه من موقف الرجل الجزائري من العنف ضد المرأة أن نظرة الرجل للمرأة مازالت تلك النظرة التقليدية التي تقتصر على أن المرأة لا تصلح إلا للبقاء في البيت فلذا ضربها يكون لأجل تأديبها و تقويمها ، و ذلك لصالحها و لصالح الحفاظ على البيت الذي يحويها .

كما يرى الرجل الجزائري أن ضرب المرأة هو تعبير عن الحب الذي يكنه الرجل لزوجته ، فإعجابه بالمرأة وتقديرها يكون برفع يده عليها و توجيه الصفعات و اللكمات لوجهها . إذن غريب أمر الرجل الجزائري الذي يبني للمرأة قصرا داخل قفص قلبه وعندما ينتهي منه ينهار عليه ليحطمه تعبيرا على حبه و شغفه بهذه المرأة ، فعندما يصرح الرجل الجزائري بأن العنف ضد المرأة هو تعبير عن الحب والغيرة عليها فما هو رأي المرأة في هذا الإعتراف الحكيم ؟.

ونظرا لارائه المذكورة آنفا فإن لإتجاهات الرجل كلها من قضية العنف ضد المرأة في المحيط الأسري وزن ثقيل لمتابعة البحث في هذا الموضوع ، فهو الفاعل و هي الموضوع ، وهو القوي وهي الضعيفة ، و هو المعنف و هي الضحية ، هذا المنطق الذي يحكم العلاقة الزوجية جعل من الحياة الزوجية مسرحا لأحداث العنف يدور فيه سيناريو قناعات ذكورية و حقوق مجازة تحت عنوان القوامة والأفضلية للرجل وبإسم التأديب و التقويم لصالح المرأة و لصالح الأسرة ، وبالطبع مع إقصاء الجانب الإنساني فيها وإنكار حقها في العيش بأمان وطمئنينة.

و نتساءل هل من الممكن أن يعتبر الرجل الجزائري العنف ضد زوجته من خلال ماذكره من الأسباب و الدوافع الداعية لضرب المرأة ، و من خلال تصنيفه للمقاصد المحفزة عليه ، أن هذا السلوك تفرضه مقتضيات التقاليد التي تتطلب التعبير عن الرجولة و الفحولة في قيادة الأسرة بنهج العنف و القوة و التحكم و السيطرة ، فهل تحتاج المرأة

فعلا لمن يذكرها بأن زوجها رجلا عليها إحترامه و طاعته إلا من خلال الإعتداء عليها و الإساءة لها ؟.

العنف ضد المرأة يعتبر من المشكلات الإجتماعية التي ترتبط بالجريمة و الإنحراف . و كثيرا ما كان التفكك الأسري نتيجة هذا العنف وإعتراف الرجل الجزائري في أي حال من الأحوال أنه مسؤول ومتسبب و مشارك فيه عندما عكف على ترتيب الدوافع و الأسباب الداعية لممارسة العنف ضد المرأة .

د – إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من القضاء والتشريع الجزائري :

إعترف الرجل أنه يعنف ضد المرأة ، و أكد تصريحاته على ذلك وأعلن ممارسته لذلك ، و لكن رفض إدانته وتعنت لمواجهته قضائيا . فكيف نفهم أنه الحامي و المعتدي ؟ و كيف نفسر أنه المحب و المؤدي ؟ وكيف نقتنع أنه واضع القانون والمدافع عنه في الوقت الذي يهاجم ويتعدى .

هل الرجل الجزائري يعي ما يقول و يدرك ما يفعل ؟ أم أنه يتمرد و يتغطرس عندما لا يجد من يسمعه و لا من يفهمه ولا من يوفر له المحبة و الحنان و الأمان في حضن سكنه و تحت رداء لباسه ؟.

إن تصريح الرجل الجزائري بإمكانية لجوء المرأة الى القضاء والحق في الإبلاغ عن المعتدي عليها هو موقف حياذي يتخده حيال المرأة لإبعاد التهمة عنه ، فهو إن قال أنا مع المرأة ضحية العنف الزوجي بإن تشكي زوجها كأنه يقول بمعنى آخر أنا أستحق العقاب لما إرتكبت في حق المرأة ضحية عنفي ضدها ، وإدراكه الشديد بأنه هو المتسبب الوحيد في أذيتها يتعارض و رغبته المعلنة ، فهو لا يرضى أن تشكوه للقضاء لكي لا توجه له أصبع الإتهام من جهة ومن جهة أخرى يعترف بهذا بكل ثقة عالية لأنه يعلم ما من قانون يحمي المرأة المعنفة من طرف زوجها .

إن يقين الرجل الجزائري أن المرأة تخشى مع الإبلاغ والشكوى الضرر الذي يلحق بها كالطلاق و الطرد من البيت أو حتى القتل ، جعله يتأكد أن الأمر في صالحه . فما من إمرأة ضربها زوجها وبعدما اشتكته الى العدالة قبض عليه ، فالمرأة هي الأخرى تعلم مسبقا أن لجوءها الى المحاكم لن تكون في آمان ، والإعتبارات النفسية والإجتماعية التي تضعها المرأة الضحية أمام عينها و هي معنفة تجعلها تعيد التفكير في عدم رفع شكاوي بسبب الخوف و الضغط الإجتماعي الذين جعلا من الذكورية عذرا للرجل يخول التصرف بالمرأة المسؤول

عنها كيفما شاء ، زيادة عن هذا فإن نجت المرأة من زوجها العنيف بالفرار و الإختباء فهي لن تنجو من نظرة المجتمع إليها و لن ترتاح من لوم و غضب المحيطين بها ولا سيما أسرتها التي تحتها وترغمها على الرجوع لزوجها و بيتها.

ثم إنه لا يوجد نص تشريعي يحمي النساء ضحايا العنف المنزلي ، إذ عليهن الحصول على شهادة طبية تحدد طبيعة إصابتهن كي تقبل شكاواهن لدى الشرطة و القضاء ، أضف الى ذلك أن الضغوط الإجتماعية تدفع الضحية في غالب الأحيان الى وقف أي دعوى أو متابعة قضائية بخصوص المعاملة السيئة [1] مما يحول دون إستكمال القضية بصفة نهائية .

في الحقيقة إن المرأة المشتكية تواجه صعوبات تحول دون إستمرارها في الشكوى و منها أن يكون الزوج هو مصدر الدخل الوحيد للأسرة ، وكذا أن تمارس عليها ظغوطا من أهلها و من المقربين كون شكوى المرأة زوجها من المحظورات في المجتمع وقد توصم بالعار طوال حياتها نتيجة إستخدام هذا الحق .

و لكون العنف الزوجي يقع ضمن الشأن الخاص للعائلة فإن المرأة نفسها جاهلة لقانون الأسرة و لحقوقها المنصوص عليها في القانون . فكيف لها أن تطلب الإقتصاص و العدالة و هي جاهلة بأدنى حقوقها وجاهلة لمن يمكنه تقديم المساعدة و المساندة لها ، الشيئ الذي يجرجها من دائرة القضاء خاسرة ولا يشجعها على الإقدام على هذه الخطوة في المرات القادمة فنجدها تساهم مرة أخرى في العنف ضدها فاتحة للرجل باب آخر لإستغلال سكوتها و صمتها عن هذا السلوك البديئ .

خلاصة :

المرأة و المجتمع و العنف الأسري موضوع ثري و شائك وتطرقنا له من قبيل الغوص في أعماق البناء الأسري ، و التقرب من الحقيقة و الوقوف على واقع المجتمع الجزائري .

فما يحدث طبقا للأرقام السابقة حول العنف ضد المرأة يمثل ظاهرة إجتماعية تستحق الإهتمام ، أما العلاج فهو لازال بحاجة الى كثير من الإجتهادات ، و مادامت الظاهرة قضية إجتماعية عامة برغم من أنها داخل كل بيت و كثيرا ما تكون بعيدا عن الأعين ، فالمسؤولية مسؤولية الجميع و القلق أمر الجميع ، إن قضية كهذه

---

[1] أسبوعية السفير ، العدد 191، من 24 إلى30 جانفي 2004.

تخصنا و تهمنا و تحتم علينا وضع الأيدي في بعضها البعض والنهوض من أجلها و المسارعة لحل الأزمات المتسببة في ظهورها وإنتشارها .

وكل ما خلصنا إليه في هذا الفصل الطويل العريض ، وفي كل جزء من أجزائه و من خلال كل زاوية من زواياه أن البناء الاجتماعي الجزائري كغيره من البناءات العالمية شهد تغيرات وتحولات مهمة و أساسية أثرت على بنياته و هياكله ، وهي ما أصابته بإنشقاق و شرخ إنعكس على أبسط وحداته من الفرد الى العائلة ومن العائلة الى البناء الاسري و من البناء الأسري الى المجتمع فالامة.

و بما أن الحياة المعاصرة أصبحت أكثر ثوترا و أكثر صعوبة في جميع المجالات ، إضافة الى إرتفاع معدلات الإجرام و تصعيد نشاط الحركات الإرهابية في كل بقاع العالم ، فإن تراجع دور الأسرة وتقلص وظائفها بدى جليا للعيان ، فالأزمات بكل أنواعها والتحولات بكل مجالتها أصابت صميم الأسرة ، فتمكن منها المرض وأرهقها في أصلها و فصلها و دب إليها الوهن و نال منها التعب وأنهك قواها ، وما أصاب الأسرة أصاب أيضا الأشخاص أنفسهم وفكرهم ومعتقداتهم ، فلم يعمل التطور و التقدم الذي أحرزته الأسرة الممتدة لتصل الى الأسرة النووية على إصلاح أخطاء الأجيال السابقة وإتلاف رواسب الذهنيات البالية و إستبدال تصورات الثقافة التقليدية .

و يتحتم علينا نحن كدارسين ، و متخصيصين الوقوف إلا جانب أول لبنة في المجتمع و أهم خلية في الحياة الإجتماعية لإعادة الإعتبار لها ، و لحقها بركاب التحضر و التقدم بما يتوافق مع خصوصيتها و يتماشى مع آصالتها على أسس الدين الإسلامي ومناهجه ونظمه .

الفصل الثاني : دراسة ميدانية نموذجية لضحايا العنف الأسري

أولا : ضرب الزوجات ، طبيعة الظاهرة وأبعادها

أ - أسباب إختيار الحالات النموذجية

1- تحديد العينة
2- الأدوات المستعملة في دراسة الحالات

ب - تقديم الحالات النموذجية

1- بطاقة المعلومات الحالة رقم 01
2- بطاقة المعلومات الحالة رقم 02
3- بطاقة المعلومات الحالة رقم 03
4- بطاقة المعلومات الحالة رقم 04

جـ- المقابلات مع الحالات النموذجية

1- رقم الحالة
*المقابلة الأولى
*المقابلة الثانية

د- نتائج المقابلات مع الحالات النموذجية

1- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 01
2- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 02
3- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 03
4- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 04

أولا : ضرب الزوجات ، طبيعة الظاهرة و أبعادها :

كنا قد تطرقنا في الفصول السابقة الى ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الغربي و العربي المسلم عندما عكفنا على تقديم الإحصائيات والأرقام التي وصلت إليها هذه الظاهرة ، وتبين لنا أن العنف فعلا يشكل خطرا على الوجود البشري ، لأنه يخلف خسائرا مادية و معنوية تضر الضرر الكبير بصحة وسلامة الأمم .

فلا الحكومات ولا الشعوب صارت قادرة للتصدي له ، فبالرغم من الجهود الدولية لمكافحته و التخفيف من حدته لدرجة إعلان يوم عالمي للقضاء على العنف ضد المرأة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، وذلك يوم 25 نوفمبر من كل عام إستنادا لتاريخ إغتيال الأخوات الثلاث " ميرايال " اللواتي كن من السياسيات النشيطات في الجمهورية الدومنيكية بناءا على أوامر الحاكم الدومنيكي " روفاييل تروخيليو " [1] ، إلا أن أوجه العنف مازالت تحاصر كيان و جسد المرأة ، ويد المعتدي مازالت تتطاول على شخصها و إنسانيتها.

و ليس بالبعيد عما يحدث في المجتمع الدولي فإن المجتمع الجزائري يشهد هو الآخر الظاهرة ، و لقد فاقت حدودها عندما تميزت ممارسة العنف ضد المرأة الجزائرية بالإزدواجية في العشرية السابقة ، من إغتصاب و ضرب وإعتداء و قتل و إعتقال بغض النظر عن العنف المنزلي أو الذي يحدث بالشارع ، ولعلنا نذكر أحداث المعلمات اللواتي تم إغتيالهن من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة بولاية سيدي بلعباس ، وهن متجهات لأداء واجبهن المهني . فكم هي كثيرة القصص التي كانت المرأة فيها بطلة الأحداث الدامية التي عاشتها الجزائر في الفترة السابقة ؟.

إن أكثر ما يهمنا في هذه الدراسة الميدانية هو ما تتعرض له المرأة بشكل يومي في حياتها الإجتماعية ، وهذا هو موضوع البحث " ظاهرة ضرب الزوجات في المجتمع الجزائري " بوصفها طرف في قضية عنف الأزواج ضد زوجاتهم ، و عليه كانت تقنية دراسة الحالة سبيلنا المنهجي لتناول هذه الظاهرة وذلك حتى نقف على الواقع المعاش الذي تحياه المرأة التي تعاني من العنف الزوجي .

و نقطة الإنطلاق في هذه الدراسة ترتكز على إستعمال آداة المقابلة لأجل جمع أكبر قدر من المعلومات و المعطيات من الحالة التي

---

[1] أسبوعية السفير ، العدد 191، من 24إلى 30جانفي2004.

تعرضت للعنف ، و ذلك قصد التأكد من صدق أو خطأ فرضيات البحث و بالتالي المعالجة السوسيو – أنثربولوجية للظاهرة.

أ- أسباب إختيار الحالات النموذجية :

جاءت أسباب إختيارنا للحالات حسب رغبتها المؤكدة في التعاون معنا ، وهذا سبب ذاتي و موضوعي في الوقت نفسه ، لأنه من جهة سهل علينا مهمة البحث المضني عن الحالات التي تحيا العنف الزوجي و التي تأخذ وقتا طويلا و إمكانيات معتبرة لأجل الوصول إليها . ومن جهة أخرى سهلت علينا مهمة إقناعهم بالإعتراف شخصيا بمعانتهم بدون أن يحسوا بأي خطر يمكن أن يستوقفهم أو يهددهم أثناء مدة البحث ، فالمبادرة كانت من طرفهم.

ومن الأسباب التي ساعدتنا في إختيار هذه الحالات هو تجاوبهم العفوي معنا بسرعة ملفتة للنظر ، لدرجة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات و المعلومات التي أفدتنا في البحث منذ أول لقاء تعارف بيننا . فعامل كسب الثقة من طرف المستجوبات يعد عاملا مهما عند إجراء المقابلات و بالنسبة لنا فإن هذه الخطوة تم إجتيازها في مدة قصيرة ، الشيئ الذي كان له الأثر البالغ في نفسية الحالات ، وكأنهن كن ينتظرن بفارغ الصبر قدومنا حتى يبدأن في تفريغ كل ما في جعبتهن بدون خوف أو فزع يذكر.

من الأسباب التي جعلتنا نختار هذه الحالات أيضا اعتمادنا المسبق على من يقوم بتقديم لنا يد المساعدة في الإستمرار معها ووضمان تعاونها معنا حتى النهاية بدون وضع أي شروط أو التزامات من طرفها ، لأننا قمنا بإستعمال المسجلة في المقابلة الثانية مما أظهر بعض الشكوك عند بعضهن خوفا من الدليل المادي الذي كان بحوزتنا بالرغم من استئذاننا بإستعمالها .

وآخر سبب دعم البحث الميداني هو إستقبالنا من طرف هذه الحالات في منازلهن و حسب أوقات فراغنا ، فقد كنا نحن من نحدد موعد المقابلة و لم نلقى أي اعتراض من طرفها أو تخلفها عن موعد زيارتنا لها في بيتها ، و هذا ما نسميه بالتعاون الإيجابي معنا طيلة مدة لقاءات العمل التي كنا نعقدها معا.

بالرغم من أن الحالة رقم 01 ، الحالة رقم 02 والحالة رقم 03 لم تكن تقطن بنفس المنطقة التي أقطن بها مما يدفع بي الى استعمال المواصلات للوصول إليها ، إلا أن هذا لم يمنع من التوجه إليها نظرا للإمكانيات التي كنت أتوفر عليها ، ولم يهمنا بعد المكان عن مقر

إقامتي بقدر ما كان يهمنا مدى تعاونها معنا وقبولها الإدلاء بتصريحاتها شخصيا ، فلم يكن هذا عائقا لنا بل سببا ملحا لترشيحها بقوة لهذه الدراسة.

1- تحديد العينة :

نظرا لإعتمادنا على تقنية دراسة الحالة كطريقة تساعدنا في تحقيق هذا البحث الإجتماعي ، فإن إعداد مجتمع البحث تطلب منا قصد الشخص الذي يقع عليه العنف ، ومادامت طبيعة الموضوع تفرض علينا تحديد العينة التي يجب التعامل معها على أساس منهجي ، فقد وقع إختيارنا في ظبط العينة على كل من وافقوا على التعاون معنا بدون تردد عندما طلبنا منهم ذلك سواءا من خلال معرفتنا الشخصية بهم أو بمعرفة من لهم علاقة مباشرة بهم من معارفنا .

و لقد أحصينا خمس حالات في بداية الدراسة من تمت موافقتهم المبدئية على العمل معنا ، إلا أنه فعليا تم البحث سوى مع أربع حالات ، فلقد تعذر علينا الإتصال بالحالة رقم 05 في مكان عملها ، والذي كان يعتبر المكان الوحيد الذي يمكننا إجراء فيه المقابلات معها والإلتقاء بها بدون عراقيل تذكر ، وسبب إقصاء هذه الحالة من الدراسة يرجع الى أنها توقفت عن العمل فجأة ، مما استحال علينا معرفة مكان إقامتها وعنوانها لأنها اعتزلت المهنة التي كانت تشغلها بصفة نهائية (عاملة النظافة بحمام شعبي) و كان هذا كل ما تم الحصول عليه من معلومات خاصة بهذه الحالة.

و بما أن الشخص المقصود الذي يقع عليه العنف هو وحدة الدراسة في دراسة الحالة فإن الحالات التي تعاملنا معها هن نساء متزوجات ضحايا العنف الزوجي ، اعترفن لنا بما يمارسه أزواجهن من عنف ضدهم ، فبشهادة المقربين منهم بحقيقتهن وواقعهن المرير تأكد لنا إمكانية إجراء البحث الميداني معهن في حالة ما إذا قبلن التحدث معنا و الإعتراف لنا عن كل ما يلاقينه من عنف داخل منازلهن من طرف شركائهن .

إن العينة التي اخترناها للبحث الميداني تمثل نماذج حية عن العنف الأسري ، و لم يقع اختيارنا لهم بالصدفة لأن مثيلتهن كثيرات من لنا معرفة مسبقة عن واقعهن سواء كن من الجيران أو الأقارب أو المعارف ، إلا أن الحالات التي وافقت على التعامل معنا كان بمحض إرادتهن و بإبداء رغبتهن الأكيدة في قبول إجراء الحوار معهن بدون معارضة أوعراقيل ، و بكل شجاعة وإقدام للبوح لنا بما

يتعرضن له من إساءات و قسوة في المعاملة من أزواجهن و التصريح بكل حرية و شفافية عن أسرارهن حول حقيقة حياتهن الزوجية .

و هكذا شملت الدراسة أربع حالات قررن التكلم عن مشاكلهن الزوجية بمبادرة شخصية منهن ، وقد بدى لنا أنهن صممن على كسر جدار الخوف و الخروج من دائرة الصمت التي حبست على أنفاسهن منذ أن دخلن قفص الحياة الزوجية.

2- الأدوات المستعملة في دراسة الحالة :

لأن المقابلة هي الأكثر شيوعا في بحوث دراسة الحالة كونها الوسيلة الأسهل و الأنجع التي تمكن الباحث من الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة و من طرف الحالات المدروسة ، فيمكننا الجزم أن هذه الوسيلة سمحت للمبحوثات بالتعبير عن آرائهن وذواتهن و إتجهاتهن بشكل تلقائي ، ومكنتهن من الإفصاح عن كل ما كان يشعرهن بالغضب اتجاه أزواجهن دون أي قلق بدى على وجوههن.

و لقد تمكنا من وضع دليل المقابلة بما يتناسب مع فرضيات البحث ، وقسمناه الى شطرين حسب شكل المقابلة (دليل المقابلة رقم 01 خاص بالمقابلة النصف موجهة) و(دليل المقابلة رقم 02 خاص بالمقابلة الموجهة) ، بالنسبة للشكل الأول من المقابلة النصف الموجهة فقد اعتمدنا استعمالها لكي نفسح المجال أمام المبحوثة بإبداء رأيها بحرية و التكلم بدون ظغوطات ، وذلك لتوثيق علاقتنا بها وتنمية روح التعاون بيننا و كسب المزيد من ثقتها ، و قد وجهنا لها أسئلة محددة لمعرفة طبيعة علاقتها مع زوجها و نوعيتها و كيفية نشأتها . كما وجهنا لها أسئلة مفتوحة عن طفولتها و مراهقتها في بيت والدها وقبل زواجها ، وذلك حتى نتركها على عفويتها بالرجوع بها الى حياتها السابقة ، ونهرب بها من الضغط النفسي و الإجتماعي التي كانت تتخبط فيه أثناء تلك الفترة التي أجرينا معها فيها الحوار.

و أما عن المقابلة الموجهة فلقد استهدفنا توجيه الأسئلة بشكل مباشر ، و قصدنا حيثيات العنف الزوجي بمعنى دخلنا في الموضوع بدون مقدمات لدليلنا على أن الضحية تعرضت لأشكال العنف من قبل زوجها ، كما تعمدنا طرح الأسئلة على شكل تحقيق ينطوي على سؤال و جواب حتى لا يتسنى للمبحوثة الهروب من الإجابة . و كنا نغفل في بعض الأحيان محاولة استفسارها عن بعض الأسئلة تضيعا منها للوقت ، و ذلك قصد الحصول على معلومات أكثر دقة يجعلها غير قابلة للتأويل مما يؤكد على أنها حقائق .

كما استخدمنا الملاحظة كوسيلة مساندة لمعرفة ردود أفعال المبحوثات كتعابير الوجه و تقاسيمه و الإيماءات والإشارات التي تصدر عنهن مباشرة بعد طرح الأسئلة ، بالرغم من أنه ليس هناك ما يثير الإنتباه بشدة بالمقارنة بين الحالات الأربعة ، إلا أن طريقة الإجابة و سرعة الإستيعاب و الرد بسرعة أو التريث قبل التكلم ومدة التفكير كانت واضحة و متابينة عند كل حالة من الحالات .

و من الوسائل التي استعملناها أيضا الآلة المسجلة حتى نتمكن من تسجيل كل المعلومات ، لكن علينا أن نذكر أن هذه الآلة استعملت سوى مع حالتين فقط الحالة رقم 02 و الحالة رقم 03 ، أما عن الحالة رقم 01 فقد رفضت أمها إستعمالها لأن الحالة كانت في منزل والدها وفي وضعية إنتظار حكم بالطلاق من المحكمة ، ولعل الأم اعتقدت أن هذا الأمر يسيئ الى إبنتها فرفضت أمر استعمال المسجلة ، و عن الحالة رقم 04 فإن الأمر لم يستدعي استعمال المسجلة لمعرفتنا المسبقة بها جيدا .

ب ـ تقديم الحالات النموذجية :

1ـ بطاقة المعلومات عن الحالة رقم 01 :

السن : 32 سنة .

الحالة المدنية : في إنتظار حكم بالطلاق .

المستوى التعليمي : ثانوي .

المهنة : حلاقة.

نوع السكن : 04 سنوات مع عائلة الزوج في منزل كبير ، ثم 03 سنوات مع الزوج في سكن مستأجر قبل الخروج من البيت الزوجي . (حاليا مقيمة ببيت الوالد)

عدد سنوات الزواج : 08 سنوات.

عدد الأطفال : 01 (ذكر).

سن الزوج: 36 سنة.

المستوى التعليمي للزوج : ثانوي .

مهنة الزوج : حارس شخصي سابق في عهد الرئيس المرحوم (بوضياف)

وضعية الزوج المهنية حاليا : بطال .

الوضعية الصحية : جيدة.

الوضعية الصحية للزوج : يعاني من إضرابات عقلية عصابية جراء أحداث و أسباب مجهولة . (بشهادة من طبيب الأمراض العقلية) .

* تاريخ إجراء المقابلات:

المقابلة الأولى : 2004/06/04.
المقابلة الثانية :2004/06/07.
* طريقة الإتصال الأول بالحالة رقم 01 :
اتجهنا الى الحالة رقم01 في الفترة الصباحية بعدما تم التحضير لهذا الموعد مسبقا من طرف بعض معارفنا ، كان بيت والدها وجهتنا نظرا للوضعية التي كانت فيها ، استقبلتنا الحالة رقم 01 بحفاوة و لكن بكثير من الحذر و الخوف وسألتنا إن كنا من الصحافة ونملك آلة للتصوير أو الكاميرا ظننا منها أننا نحضر لحصة تليفزيونية كحصة " كل شيئ ممكن " البرنامج التحسيسي الإجتماعي الذي يبثه التلفزيون الجزائري على القناة الأولى .
اظطررنا لنفهم الحالة رقم 01 أننا ليس كذلك و أننا طلبة نقوم ببحث أكاديمي و هو تابع لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي ، و أن هذا العمل يتطلب منا كل الكتمان و السرية التامة لكل معلومة تمدنا بها الحالة ، وفي هذا اللقاء الأولي التعارفي تحصلنا على البيانات الشخصية و الإجتماعية للحالة رقم 01 حتى يتسنى لنا بعد ذلك الشروع مباشرة في إجراء المقابلة الأولى و الثانية في الموعدين المبرمجين لهما.
2 - بطاقة المعلومات عن الحالة رقم 02 :
السن : 41 سنة .
الحالة المدنية : متزوجة .
المستوى التعليمي : متوسطي .
المهنة : ماكثة بالبيت .
نوع السكن : مع العائلة الموسعة ببيت كبير .
عدد سنوات الزواج : 19 سنة.
عدد الأطفال : 01 ذكر و 03 إناث.
سن الزوج : 42 سنة.
المستوى التعليمي للزوج : ثانوي .
مهنة الزوج : عاطل عن العمل .
وضعية الزوج المهنية حاليا : يقوم بتدبير شؤونه بمساعدة أخته في محل للحلويات (ملك لأخته)
الوضعية الصحية : جيدة.
الوضعية الصحية للزوج : جيدة .
* تاريخ إجراء المقابلات:

المقابلة الأولى : 2004/06/04.
المقابلة الثانية: 2004/06/07.
* طريقة الإتصال الأول بالحالة رقم 02 :
تقطن الحالة رقم 02 ببيت عائلة زوجها الكبير ، مع والدا الزوج و أخويه و أختيه العازبتين و زوجة أخيه و أبنائهما ، ونظرا لمعرفتي الشخصية بها والممتدة لسنوات ، اتجهت إليها مباشرة بعدما قبلت الحديث عن معانتها ووافقت على تقديم المساعدة لنا بدون صعوبات منها ، ونظرا لثقتها الكبيرة بنا استوعبت بسرعة قصدنا من الدراسة ولم نقدم على شرح لها حيثيات البحث و الهدف منه ، وأعربت عن ارتياحها معنا طيلة مدة المقابلات ، كما سمحت لنا بإستعمال المسجلة مقدمة لنا كل الدعم و التسهيلات . وشرعنا في إجراء المقابلة الأولى منذ أن حددنا تاريخها ، كما لم نحتاج الى تحديد مواعيد أخرى للقائها ، و كانت زيارتنا لها حسب رغبتنا وحريتنا و أغلبها في الفترات المسائية.
3- بطاقة المعلومات عن الحالة رقم 03 :
السن : 31 سنة.
الحالة المدنية : متزوجة .
المستوى التعليمي : متوسطي .
المهنة : ماكثة بالبيت .
نوع السكن : بيت تقليدي مستأجر من عند معارف مهاجرين بفرنسا.
عدد سنوات الزواج : 12 سنة.
عدد الأطفال : 02 إناث.
سن الزوج : 44 سنة.
المستوى التعليمي للزوج : بدون مستوى .
مهنة الزوج : فلاح يعمل في أراضي زراعية ذات ملكية للعائلة.
وضعية الزوج المهنية حاليا : فلاح .
الوضعية الصحية : جيدة .
الوضعية الصحية للزوج : جيدة .
* تاريخ إجراء المقابلات :
المقابلة الأولى : 2004/06/07 .
المقابلة الثانية: 2004/06/14 .
* طريقة الإتصال الأول بالحالة رقم 03 :

تم اللقاء الأول مع الحالة رقم 03 بعد إعلامها مسبقا عن حيثيات الدراسة بمساعدة شخص من معارفنا له علاقة وثيقة بها (صديقة حميمة لها) و قد تكفلت بإفهامها طبيعة البحث وشرحه لها ، وقد تم اكتشافنا للحالة رقم 03 بمحض الصدفة من خلال حديث والدتها في إحدى مجالس النسوة عن مشكلة إبنتها مع زوجها ، وعندما تفضلنا بالمشاركة في هذا الحديث اغتنمنا الصدفة لنعرض على أمها تعامل إبنتها معنا في بحثنا الميداني و قد غلب ظن أمها على أننا نقوم بإحصاء السكان لنقدم لهم السكنات الإجتماعية على عكس ما أفهمناها ، فوعدتنا بأنها ستقنع إبنتها بالمشاركة في هذا العمل ، إلا أن النظرة الخاطئة التي حملتها الوالدة عن طبيعة بحثنا استدعى تدخل أحد معارفنا الذي له علاقة متينة بالوالدة و إبنتها لكي يسهل لنا المهمة ويبعد الظنون و الشكوك حول أننا من السلطات الرسمية و سنقدم على تقديم المساعدة للحالة ، و ذلك بمنحها السكن أو غيره من المساعدات .

وتم اللقاء الأول مع الحالة رقم 03 في بيتها وتم بيننا التعارف وبعد موافقتها على إجراء حوار صريح معنا على حقيقة مشكلتها ، قمنا بعدها بتحديد مواعيد للمقابلات في الأيام الآتية ، و لقينا كل التعاون والتفهم من قبلها ، حدد وقت المقابلات في الفترة المسائية .

4- بطاقة المعلومات عن الحالة رقم 04 :

السن : 66 سنة.

الحالة المدنية : متزوجة .

المستوى التعليمي : بدون مستوى .

المهنة : ماكثة بالبيت .

نوع السكن : بيت كبير

عدد سنوات الزواج : 47 سنة.

عدد الأطفال : 10 منهم 08 إناث كلهن متزوجين و02 ذكور متزوجان

سن الزوج : 71 سنة.

المستوى التعليمي للزوج: بدون مستوى .

مهنة الزوج : تاجر في الملابس الجاهزة و القماش .

وضعية الزوج المهنية حاليا : تاجر يملك محل للقماش .

الوضعية الصحية : متوسطة (حسب التقدم في السن).

الوضعية الصحية للزوج : جيدة .

* تاريخ إجراء المقابلات :

المقابلة الأولى : 2004/08/20 .

المقابلة الثانية : 2004/08/23 .

* طريقة الإتصال الأول بالحالة رقم 04:

لم نجد أي صعوبة للإتصال مع هذه الحالة لكونها من أقاربنا المقربين و التعامل معها كان من باب الوقوف على شكل آخر من أشكال العنف ، و برغم من أنها تعرضت للضرب في سنواتها السابقة وتقدم بها السن إلا أنها مازالت تعاني من تهميش قاس و مؤذ للغاية ، فهي محرومة من حقها الشرعي كأي زوجة و من النفقة التي تحفظ لها الحياة الكريمة و الرفاه سوى ما ينفقه عليها الزوج من مأوكل ومشرب فقط و عند الضرورة القصوى . وهذا الشكل من العنف نسميه العنف النفسي (العاطفي) و المعنوي الذي يؤدي الى اضطراب شخصية المرأة مما يجعلها سلبية نحو ذاتها و الآخرين .

وأول ما فتحنا به جلسات اللقاء مع هذه الحالة هو استرجاع الذكريات المؤلمة الماضية التي وصلت بها الى هذا الحال ، وقد نفهم منها أنه لولا تقدمها في السن لما زالت تحت طائل الضرب و الإساءة ، لأن الكسور و الجروح قد تزول مع الوقت لكن الآذى النفسي والحرمان الإجتماعي مازالت تعاني منه الى يومنا هذا . وهذا ما سيتم الكشف عنه من خلال المقابلات التي حددناها مع الحالة رقم 04 .

جـ- المقابلات مع الحالات النموذجية :

الحالة رقم 01

***المقابلة الأولى .**

- تاريخ المقابلة الأولى : 2004/06/04

- شكل المقابلة: نصف موجهة .

السيدة "ح" ذات قامة متوسطة و رشيقة و بشرة سمراء تتميز بنشاط و خفة في الحركات ، مبتسمة وذات حيوية عالية ، تتقن اللغة الفرنسية التي إستعملتها في الحوار معنا ، و تتكلم بكل طلاقة ونظراتها عادية ، أفكارها منظمة و مرتبة ، و كانت كثيرة السفر في مراهقتها الى تونس زيادة عن معرفتها الجيدة بالشرق الجزائري و كذا العاصمة .

كانت جد متعاونة و مرتاحة في الحديث معنا ، و لكن سباقة للأحداث في مرات عديدة لأنها كانت متسرعة في الإجابة ، وتفضل قراءة أسئلة دليل المقابلة لوحدها قبل أن يتم شرحها من طرفنا ، وكثيرة التكرار لما تقوله في الإجابات قصد التأكيد عليها ولم تبد أي معارضة اتجاه كل أسئلتنا كما صرحت لنا بأنها مستعدة لتحكي حتى الأمور الحميمية في علاقتها الزوجية سابقا.

عاشت الحالة طفولة عادية و تنحدر من عائلة ريفية ، فوالدها فلاح ورث أراضي زراعية عن عائلته ولازال لحد اليوم يعمل بها ، كان في السابق مهاجر بفرنسا لكن لم يمكث هناك كثيرا حتى عاد الى الوطن واستقر بأرضه ، و ليس لوالديها أي مستوى تعليمي ، بعكس المستوى التعليمي العالي الذي يتمتع به الأبناء (جامعي وثانوي) . الحالة المادية للعائلة مقبولة ، العلاقة بين الوالدين يسودها التفاهم ، التشاور و الإحترام المتبادل ، المسؤلية و القرار في يد الوالد وتدبير شؤون البيت بيد الوالدة و هذا نتج عنه التفاعل والتعاون بين الزوجين و كذا بين الأبناء . علاقة الوالدين مع الأبناء الذكور والإناث كذلك علاقة ودية ، جيدة تتميز بالطابع الإجتماعي و الروح المرحة و الصحبة الحميمية بشيئ من التدليل من طرف الوالدة للأبناء الذكور ، هذا ما صرحت به الحالة أثناء استجوابنا لها .

صرحت لنا الحالة أنها لم تلقى أي معارضة من قبل عائلتها في أي شيء أو نشاط كانت تود القيام به ، فقد أرادت بداية أن تصبح جمركية لكن الحظ لم يسعفها و لكن عائلتها قدمت لها كل العون كي تدخل مجال الحلاقة و كل التسهيلات لتتابع دراسة الحلاقة خارج منطقة إقامتهم (بولاية تيارت) ، كانت تسافر بإستمرار، و هي تقول : << عشت la belle vie في دارنا و عائلتنا متفتحة و متفهمة ، لكن عند عائلة زوجي العكس تماما عاداتنا و تقاليدنا غير نتعهم...>> ، وعندما سألنا الحالة عن حادثة أو قصة حدثت معها في طفولتها أو مراهقتها ومازالت تتذكرها الى حد يومنا هذا أخبرتنا بمايلي : << مررت بأزمة عاطفية في المراهقة أحببت شخصا وخذلنني ، عند رأيتي له وكأنني أرى كوشمار..>>.

كما تتأسف الحالة لعدم حصولها على شهادة الباكلوريا ، وتضيف قائلة :<< تمنيت الزواج مع رجل يسعدني و أن أحيا حياة جميلة وسعيدة وآمنة مع زوجي .... ففي زفافي كنت أسعد عروس لكن بعد زواجي إكتشفت نهاية العالم >>.

تزوجت الحالة من شخص لم تكن تعرفه مسبقا ، لكنه و عائلته من نفس المنطقة التي ترعرعت بها و تعيش بها الآن ، وقالت : << إنه ولد البلاد يعرف مواليا و فامليتي >> . كان يعمل بعيدا بالعاصمة ، وقد خطبني بمفرده وبإختياره الحر لي عندما رآني .... إقتنعت به إقتناع تام ووافقت على الزواج به نظرا لمنصبه المقتدر الذي كان يشغله تصرح :<< لخاطر كان garde de corps يخدم في la présidence قبلت

الخطبة و الزواج معاه >> . وهكذا تزوجت الحالة بمحض إرادتها و على أساس إختيارها الشخصي لزوجها ، و أشرف على زواجها والدها و لم يكن هناك من إعترض على زواجها لا من الإخوة و لا من الوالدين .

إعترفت لنا الحالة أنها مباشرة بعد زواجها تفاجئت بسلوك زوجها العنيف نحوها ، و كانت ليلة زفافها من أسوأ ليالي حياتها و بداية لمعاناتها حيث تقول : << وأنا عروس كنت جالسة على كرسي في غرفة النوم وأنتظر قدومه و عندما دخل علي وجه لي ركلات .... ثم وبعد ما زرت أهلي في (الضيافة) كذلك ضربني على وجهي وعلى عيناي .... >> ، و تضيف الحالة في نفس السياق : << زوجي مرض شهرين قبل العرس ولم أكن أعرف حتى بعد زواجي منه سمعت أمه تقول إبني ليس بمريض وعندما يتزوج سيتعافى ويهدأ...>> .

تفاجئت الزوجة عندما اكتشفت حقيقة زوجها لكنها لم تبالي، لأنه في تلك الفترة تم توقيفه عن العمل نهائيا ، وظنت أن النوبات التي كان يتعرض لها نتيجة الأزمة المادية و الضغوط النفسية التي كان يمر بها في تلك الأونة ، فلقد كانت علاقتها معه غير عادية و تعترف أنها لم تسعد معه قط ، فقد كانت تعيش حياة رعب و تهديد ولم تشعر بالراحة والهدوء معه مطلقا ، و تقول الحالة: << الى حذ الآن و أنا مازلت في ذمته و لست بالقرب منه ويستفز عائلتي بأفعال إجرامية ، ويتعدى على والدي وإخوتي لدرجة أنه حمل ساطور و جاء الى منزلنا وبدأ يصرخ ويندد بأن أخرج له و إلا سيفعل ما لا يحمد عقباه.....>>.

و عندما سألناها عن حياة زوجها اليومية كيف كانت أخبرتنا كالتالي : << أنه من كثرة ما سئمت الحياة معه و المشاكل يوميا التي لا تنتهي كنت أفضل بقاءه بعيدا عني وخارج البيت لأتفاده...>> ، وقالت أيضا :<< أنه كان يقضي معظم أوقاته بصبحة أصدقائه في المقهى ، وكنت أقلق عليه اذا بقي خارج البيت لفترة طويلة لأنه كان يتردد على الملاهي و الكباريهات ويلازم رفاق السوء ، و عند عودته كنت أسأله عن سبب تأخره ولا أنكر أني كنت أرفع صوتي وأغضب في وجهه بشدة ، و لكنه كان يرفض الإجابة و لتكرار هذا كل مرة ، قررت ذات يوم أن أتبعه وأسأل عنه و في هذه الأثناء بالضبط اكتشفت أنه كان مدمن على الخمر ، وأما عن المخدرات فقد وجدتها بجيب سرواله وتأكد لي أنه مدمن عليها عندما سألني عنها و هو في حالة غضب وثوران أنكرت حينها أني وجدتها فقام بضربي بشدة ...>>.

و أما عن مسؤوليات زوجها المادية والمعنوية اتجاه بيته فلقد أفادتنا الحالة أن زوجها بعدما تم توقيفه عن العمل لم يبحث عن آخر و إستمر في بطالته ، و قالت لنا أيضا : <<... كنت أنا من أعيل العائلة من خلال مهنة الحلاقة و أنفق عليه ، كما كان يتردد علي في محل الحلاقة لطلب النقود من مرتين الى ثلاث مرات في اليوم ، و لم يكن يهتم بأمور البيت مطلقا ولا أستشيره فيما أفعل أو لا أفعل و لا مجرد السؤال ، و قد كان يترك لي حرية التصرف في كل شيئ ، في تدبير شؤون البيت و المصاريف و كل ما كان يهمه أن يتخلى لي عن واجباته المنزلية ... مقابل أن لا أتدخل في ما يفعل >>.

كما تضيف الحالة أن أهل بيت حماها كانوا يتدخلون في حياتها وفي أمور بيتها و حتى أمورها الشخصية تدخلا مباشرا ، وكانت والدة زوجها وأخته أكثر الأطراف تدخلا ، و يمكن القول أن علاقتها معهم لم تكن على مايرام خصوصا مع الوالدة وأخت الزوج ، أما الباقين فكانت العلاقة معهم عادية و تستوقفنا الحالة لتقص علينا قصة عن حماتها فتقول : <<... كانت تتدخل في مهنتي وتتسبب في طرد الزبونات وإثارة الشجار معهم ، وذات مرة قامت بمهاجمتي صباحا عندما جلست لشرب القهوة قامت برفع المائدة وركلها بعيدا عني ... ، لم أكن أرد عليها بالمثل خوفا من زوجي ولأجل كسب ثقته و لكن كنت أبادلها السب لأخرج غضبي وأستريح ...>>.

لقد كان زوج الحالة مصاب بمرض عقلي فهو كثير العصبية والنرفزة بإثبات من طبيب الأمراض العقلية ، وعلاقتها معه كان يسودها كثير من الصمت و الإنعزال ، و صرحت الحالة من خلال حديثنا معها عن طباعه فقالت :<< ... زوجي كان مريض و متشدد معي ، و نظرا لمعرفتي بمرضه كنت أنا من أبادر الكلام معه ، كنت أحاول أن أتعامل معه برفق و بحذر خشية إنفجار غضبه و عصبيته و صب سخطه علي ، كما كنت أتفادى سلوكاته معي كي لا تتعقد الأمور بيننا ، إلا في حالة شكي في تناوله المخدرات وذهابه الى الكباري و تبذيره للنقود التي كنت أجنيها و أعطيها إياه على تلك الأمور ، فحينها كنت أتناقش معه أصرخ وأغضب عليه و يصل بنا المطاف الى أن يضربني بقوة وينصرف....>>.

و في آخر حديثنا معها سألنا الحالة عن معاملة زوجها لها إذا سبق و إن حدثت لها مشكلة أو إنشغال صرفها عنه في حياتها اليومية ، أو تسببت هي في حدوث مشكلة خاصة به كيف تكون ردة فعله

فأجابتنا كالأتي : <<... كان زوجي يفتقد تماما لأسلوب الحوار و التفاهم والضرب عنده هو الحل و الوسيلة معا لدرجة إسالة الدم ورأيته على وجهي ، كان يضربني و ينصرف مباشرة الى خارج البيت ... و برغم عدوانيته المؤذية كنت أصبر على إيذائه من أجل إبني الوحيد و تحملت كثيرا >>. و بهذا التعبير المؤسف ختمنا جلسة العمل مع الحالة رقم 01 و إنتهت المقابلة الأولى .

***المقابلة الثانية .**

- تاريخ المقابلة الثانية :2004/06/07.
- شكل المقابلة : موجهة .

فتحنا جلسة العمل للمرة الثانية مع الحالة رقم 01 و كانت في أتم إستعداد للإجابة على أسئلة دليل المقابلة الثانية و التي كانت أسئلته مقننة ومنظمة ، و كما في المقابلة الأولى فقد أظهرت الحالة تعاونها معنا بشكل جدي ومتميز .

1- إعتدى عليك زوجك متى كان ذلك و كيف كان ؟

الحالة : <<كان زوجي لا يحبذ الكلام كثيرا ، يميل الى العزلة ، يتفرج التلفزيون لوحده ولا يرغب في أن أشاركه في ذلك ، و لو سبق أن فعلت فعلي أن ألتزم الصمت و إلا نلت عقاب شديدا أو يغلق الجهاز و ينصرف . كان يحمل السكينة معه دوما تحت الوسادة في غرفة نومنا ، كان يضربني لمجرد سماع صوت إبننا الرضيع و يطلب مني إسكاته وإلا آذاني وآذاه ، و حدث يوما أن وضع إبنه الرضيع خارج البيت و هو عاري الجسد في أحد أيام الشتاء البارد .... كما هددني بالقتل وكان ذلك عندما سمع بأحد سكان البلدة أنه قام بقتل زوجته بمسدس ، فلقد أثرت عليه هذه القصة وبدأ يقترب مني و يردد " عقبالك " سينتهي بك المطاف مثل هذه الحادثة فإنتظري موعدك معي .... كان يرعبني وكنت أخاف غدره و عدوانيته البشعة ... كل ما كان يطلبه مني أن أستجيب لرغباته و حاجاته الجنسية وإلا ضربني بقوة ....>>

2- ما نوع الإعتداء و العنف الممارس ضدك ؟

الحالة :<< كان لا يسب و لا يشتم و لا حتى يتكلم يضرب فقط بشدة و لا يرتاح إلا إذا رأى الدم على رأسي ....>>.

3- صفي لنا شكل العنف في كل حالة من الحالات ؟

3-1 بالنسبة للضرب كيف كان؟

الحالة :<< كان ضربا عنيفا و لا يعي أبدا أفعاله عند الضرب>>.

3-2 بالنسبة للطرد الى الخارج كيف يحدث ؟

الحالة :<< كنت أهرب برفقة إبني خوفا و ذعرا منه ...>>.

4- أثناء الإعتداء عليك هل كان هناك من تدخل لوقف الحادث ؟ أذكريه ؟

الحالة :<< نعم كان الوالدين فقط يتدخلا لوقف الإعتداء أما باقي أفراد العائلة فكانوا يخافونه >>.

5- كيف كانت حالة زوجك قبل الإعتداء عليك وبعده؟

الحالة : << كانت حالته سيئة ، رعشة وإهتزاز يديه وبروز عينيه و جحوظهما " عينيه يزغدو"...>>.

5-1 كيف صارت حالة زوجك بعد الإعتداء عليك ؟

الحالة: << تصير حالته مفزعة ، يضربني ليلة كاملة وغدا عندما يستيقظ و يعي ما فعل يهدأ هدوء تام و لمدة أيام.. >>.

6- كيف تصرفت بعد ممارسة العنف ضدك ؟

الحالة : << عندما ضربني زوجي لأول مرة بكيت و صرخت و لم أجرأ على الرد عليه ، لأنه كان يهددني بالقتل و لكن عندما ساء الحال و تيقنت أنه قادر على قتلي لأنه كان يقول لي " العقوبة ليك ستموتين " حينها خرجت من المنزل و غادرته و اتجهت الى أهلي و لم أفكر بأن أتجه الى أي مكان آخر خفت من العيب و العار و فيما ممكن أن يفعله >>.

7- هل شكيت زوجك للقضاء بعد إعتدائه عليك ؟

الحالة : << نعم شكيته مرتين و أقمت دعوة ضده لكي يطلقني لكنه رفض طلاقي منه ، و رفض حتى المثول أمام المحكمة وطلب مني الإعتذار و فعلت و لكنه سرعان ماعاد الى طباعه وسلوكاته العنيفة بعد مرور شهر من الزمن>>.

8- في رأيك ما هي الأسباب التي تجعل الزوج يضرب زوجته ؟

الحالة : << قد يعود سبب عنف زوجي ضدي الى عائلته فقد كنت أسمعه دائما يؤنب والديه على التمييز الذي كان سائد بينه و بين أخواته الإناث ، و خصوصا كان إبنهم الوحيد فكان لا يؤخد برأيه و ليس له أي إعتبار و قيمة مقارنة بهم فقد كانا والديه يفضلان الإناث عليه حسب ظني و حسب إعترافه لي >> .

9- في رأيك هل القانون يحمي الزوجة التي تتعرض الى العنف ؟

الحالة : << القانون لا يحمي الزوجة التي يضربها زوجها بل يطالبها بالرجوع الى بيت العذاب و القسوة والتخلي عن الدعوة ، فالشكاوي التي قدمتها ليس لها أي نفع في القضاء .... لقد أحضرت

للقاضي ملف طبي يبين الحالة الصحية لزوجي ولكن لم يعترف به >>.

10- في رأيك من المسؤول عن عنف الزوج ضد زوجته ؟

الحالة : << مشاكل بينه و بين الزوجة و لا أرى تدخل أي من الآخرين >>.

11- ماهي العبادات التي تقومين بها أنت وزوجك ؟

الحالة : << بالنسبة لي أصلي و أصوم و أقرأ القرآن ، أما بالنسبة لزوجي فهو لا يصلي و لا يقرأ القرآن لا يفيدني ولا يناقشني بأمور الدين مطلقا ، كيف لا و هو يتعاطى الخمور و المخدرات ، كنت أترجاه للصلاة و كان يقول أحب أن أصلي لكني لن أفعل فأنا مدمن على الخمور و المخدرات >> .

*هل هناك شيئ تقولينه أو تريدين أن تعريفينه تفضلي مشكورة ؟

الحالة: << لم أجد المساعدة من أي أحد أثناء محنتي ، إني أطلب من الدولة الجزائرية أن تجد حلولا للنساء اللواتي هن في مثل حالتي فهن تائهين ضائعين في حياتهن الزوجية ، و على الدولة أن لا تنسى أطفالنا اليتامى برغم من أن أبائهم على قيد الحياة ... مدة ثمان أشهر وأنا على هذا الحال لم أطلب النفقة ، وإنما أطلب الطلاق >>. (تمت ترجمة الإعتراف الى اللغة العربية) .

الحالة رقم 02

***المقابلة الأولى .**

- تاريخ المقابلة الأولى : 2004/06/04

- شكل المقابلة: نصف موجهة .

السيدة "ج" قصيرة القامة ، بدينة ذات بشرة سمراء رزينة و معتدلة في حركاتها بعينها نظرات حزينة و ينبع منهما الحذر وحب المراقبة ، تتميز بنشاط متوسط و لكنها تتمتع بحس المسؤولية و القدرة على تحمل الصعاب ، تتكلم بألفاظ حكيمة و أفكارها متسلسلة و لتنطق بالإجابة إلا بعد برهة من الزمن و بعد تفكير عميق .

كانت متعاونة و لكن لم تبدو مرتاحة في الحديث بشكل مطلق ، فنبرات صوتها جد خافتة و مراقبتها المستمرة لنا عند طرح أسئلة دليل المقابلة كانت بإنتباه شديد و لا سيما أثناء المقابلة الأولى و لكن تجاوزت الحذر وإنسجمت معنا خصوصا عند إستعمال المسجلة التي سمحت لنا بها بدون معارضة .

الحالة "ج" تفتقد لوالدتها جدا فبعد وفاتها منذ سنتين إسودت الدنيا في عينيها و عندما سألناها عن الحياة الأسرية و عن طفولتها و مراهقتها بدى على وجها الحزن العميق ، تنتمي الى عائلة متواضعة و بسيطة والدها فلاح له علاقة حميمية بالأرض " يحب الخدمة في الأرض ويقضي فيها معظم أوقاته " (قول الحالة) ، الوضع المادي للعائلة مقبول و مكتفية ماليا " لم نكن بحاجة الى أحد.." والدها كان متزوجا بأمرأة أخرى قبل أن تتوفى زوجته الأولى و تترك له بنت وولد عكفت على تربيتهما والدة الحالة بعد زواجه منها .

كانت علاقة والدا الحالة علاقة حسنة يسودها الحب و الخنان والرفق تقول الحالة :<< أبي كان حنون جدا معنا وحتى بعد وفاة أمي لا زال على ذلك بل زاد خوفه و قلقه علينا خصوصا نحو أخي الصغير الذي يعيش معه >> ، مسؤولية البيت و الإنفاق عليه كانت في يد الوالد وأيضا الوالدة ، لم يكن والدا الحالة يتصرفا في أي شيئ بمفردهما كان التشاور و التريث سيد الموقف في البيت و برغم من أن الوالدين لا يعرفا القراءة و لا الكتابة إلا أنهما كان يتميزا بالفكر المتفتح وروح الدعابة والمرح واللعب مع الأبناء تقول الحالة :<< لم أتذكر يوما أننا عشنا مشاكل بالبيت و أثرت علينا >> ، علاقة الوالد مع الأبناء كان يغلب عليها الإنصاف " لاتمييز ولا تفريق بين الذكور والإناث عند والدي أيضا أمي كانت تهاوي الجميع الذكور والإناث منا ".

لقد قاما والد الحالة بتربية أبنائه على أحسن مايرام و السهر على تعليمهم فالإخوة كلهم موظفين منهم الصيدلي ، القابلة ، أستاذ ثانوي ، موظف بمؤسسة عامة و لكن الحالة لم تكن تحب الدراسة و حتى بعد نجاحها في شهادة التعليم الأساسي توقفت عن التعليم ورغبت في العمل وأحبته بقوة وبهذا الخصوص إعترفت لنا الحالة كالآتي :<< الشيئ الذي أحببته في صغري و لم أستطيع الإستمرار فيه برغم من أني حققته هو مزاولة مهنة خارج البيت ، لقد عملت قبل زواجي و لكن زوجي إشترط علي التوقف عن العمل لو تم زواجنا ..>>،

أقرت لنا الحالة أنها عاشت طفولة ومراهقة عادية ووصفتها بالجميلة والسعيدة ، حيث صرحت لنا : << كنا نلعب مع الأطفال كثيرا الذكور منهم و الإناث ، عشنا الطفولة بمعنى الكلمة وكم كان يفرحني عيد المولد النبوي في منزلنا وهذا ما لم أجده بمنزل حماتي ... فالعادات و التقاليد اختلفت عما كانت عليه وأنا عزباء ... إني فعلا أتأسف لما

يحدث مع إبنتي الكبرى التي لم تشهد و لم تعيش لحظات الطفولة السعيدة >>.

وعندما سألنا الحالة عن الذكريات الحزينة التي لاتحبذ أن تتذكرها والتي حدثت معها أيام الطفولة أجابتنا :<< لم أرضى بظلم الجارات لأمي ، فحينما كنت صغيرة كانت تجلب الماء من الحنفية و كن يسخرن منها >>.

كانت بداية الحياة الزوجية بالنسبة للحالة هو التزوج من الرجل الذي أحببته جدا ، فقد تم زواجهما على أساس الحب ، كانت على علاقة عاطفية معه فقد كان يعملا معا بنفس المكان في "أسواق الفلاح" . و كم كانت فخورة بموقف زوجها نحو الزواج بها و الفوز بها شريكة لحياته ، فإعترفت لنا : << كان أهل زوجي يودون تزويجه لإبنت خالته ، ولكنه رفض التزوج بها وهدد عائلته إما أن أكون أنا زوجته أو يهجر البيت و بناءا على هذا الموقف تمت خطبتي منه >>.

تزوجت الحالة عن كل إقتناع و حب وأشرف والدها على زواجها ، أما أمها أبدت تخوفا من هذا الزواج حسب ما جاء على لسانها ، لكن يبدو أن الحالة لم تشهد السعادة الزوجية كما كانت تحلم بها فقد إعترفت قائلة :<< سوى السنة الأولى من زواجنا عشتها بكل فرح وهناء معه وبعد ميلاد إبني الأول إنقلبت الأمور علي رأسا على عقب ومنذ ذلك الوقت بدأت معانتي الحقيقية>>.

و أما عن حياتها الزوجية معه الآن ومنذ 18 سنة فهي ليست حياة خير وسعادة ، فعلاقتها معه علاقة لا يمكن وصفها فقد شهدت أحداث مؤلمة وقاسية فتقول : << أصبح زوجي بعد أن مضى عام على زواجنا كثير التغيب عن المنزل ، مدمن على الخمر وزير نساء فقد هجرني وقتا طويلا ، لم يشهد ميلاد بناته التلات مطلقا و عندما يحين وقت الوضع كان يغيب عن المنزل و يبيت خارجا ... وعندما أناقشه عن سلوكاته يصرخ بوجهي ويثور و يقول لي : " أراك سوادا وأغربي عن وجهي ...." ساء حالي معه يوما بعد يوم و لكن صبرت لأني لاقيت السند والدعم من قبل عائلته فأنا لا أحتاج الى أي شيئ في كنفهم ، وكانا حمايا وأخو زوجي هو من ينفق على أبنائي و يسدد مصاريفهم الى حد الوقت ومازالا على ذلك ...>>.

و أغلب ماكانت تؤكد عليه الحالة أن تصرفات زوجها كانت تتغير بإستمرار و بشكل مفاجئ ، كان يتردد على بيت خالته يوميا يأكل وينام عندها . أثار هذا شكوكها فلجأت الى إحدى العرافات لتعرف السبب

وأخبرتها أن زوجها مسحور بالسحر كما أشهرت لها عن من كان له مصلحة في ذلك مفصحة عن إسمه ، وصرحت لنا الحالة بمايلي :<< حينها كنت حاملا بإبنتي الأولى ، في أواخر الشهر الثامن أصر زوجي على الطلاق مني و كوني لم أتحمل تصرفاته القاسية معي فقد كان لا يبالي بي ويسيئ معاملتي مثلت أمام المحكمة واستجبت للدعوة القضائية ، رفض القاضي أثناءها إصدار الحكم بالطلاق نظرا لوضعيتي (الحمل) ..... حكم علي بالرجوع الى بيته لكن زوجي رفض الإجراء و لم يستسلم ثم اشترطت عليه مسكن مستقل " يديرلي داري وحدي" أمام القضاء لأمنحه فرصة التراجع عن الطلاق وأتمكن من استرجاعه ، حينها فلم أشأ أن أيتم إبني و أنا أنتظر قدوم المولود الجديد..... >>

تضيف الحالة <<.... حقيقة كنت أرفض الطلاق منه خشية من الفضيحة في وسط أهلي وظلم الزمن لو فعلا تطلقت ، و حتى بعد جلسات الصلح بيننا لإعادة النظر في القضية تعنت وأصر مرة ثانية على إفتراقنا ، ومن دون جدوى وافقت على الفراق وصدر الحكم بالطلاق وطلقت منه بصفة نهائية وإبنتي جنينا في بطني .... ولكن معانتي بدأت من بعد ذلك فقد بدأ زوجي يلاحقني الى بيت والدي ويزعجني بمراقبته لي ونحن مطلقين ، واستغربت لأمره فبعدما كان يثوق للطلاق مني وحصل عليه ، اختلطت الأمور علي و لم يعد يرق لي الحال وتضايقت مما حدث لدرجة أني كرهت منزل والدي ، وأحسست بأن لارغبة لي في أن أبقى فيه وبدأت أضيق ذرعا بحالي .... و ما زادني دهشة أني وجدت بباحة الدار علبة صغيرة وجد فيها ورق مكتوب " كتاب ، جدول " ، ذهبت للعرافة وأكدت لي أن المعمول سحر وقالت : " من كان له يد في تطليقي من زوجي سابقا له يد في أن يجعله كالمجنون لا يطيق العيش معي ولا يتحمل رؤية وجهي " ،... وهنا راودتني الحيرة والتعجب لسلوكات زوجي سابقا أين كان يرفض الأكل من يدي ويفضل أكل خالته و يحضره معه للبيت وحينها فهمت أحداث كل مأساتي....>>.

بعد طلاق الحالة من زوجها ولدت الطفلة الثانية بمنزل جدها ولم يأتي أباها ليراها و لم تلبث الحالة عدة أشهر حتى عادت الى زوجها أول ما طلب منها ذلك ، وقالت لنا : << أحببت العودة إليه بدون سابق إنذار و تلهفت لذلك كان هذا شعوري في تلك الأونة،.... ثم إكتشفت بعدها أن ذلك كان بفعل فاعل فلقد سحر زوجي كي يكرهني ويطلقني ، ثم سحرت أنا كي أرغب فيه مرة ثانية وأعود له و ما أكد

لي هذا أني استرقت سمع شخص من معارفنا يقول لولا يا لما عادت فلانة لزوجها >>.

رزقت الحالة بفتاة ثالثة ولم يحن قلب الوالد بمجيئ طفلته الى الدنيا ، بل زاد إفلاسا وتهورا و لم تتغير طبائعه ولا سلوكاته القديمة إتجاه زوجته مطلقا ، وهجر المنزل وأصبح مدمن أكثر على الخمر متاجهلا مسؤلياته الزوجية و ناكرا لها ، لا ينفق على زوجته وأولاده ، فقد عمله وبدأ يدين الأموال من الرفاق والمعارف ويصرفها على الخمر والنساء كانت له علاقات مع الكثيرات منهن ، تقول الحالة : << كنت أنزعج إذا بقي كثيرا خارج المنزل لأني أدرك ما كان يفعل وإذا تأخر عن المجيئ و أساله سبب ذلك يرد علي و يقول : " واش دخلك " كان يستفزني بهذا الأسلوب الساخر ولن أتمالك أعصابي حتى أنهار عليه بالأسئلة و السخط والسب أعترف بهذا >> ، وتضيف قائلة :<< لم يكن يسألني عن أمور البيت ولا عن المصاريف ولا عن الأولاد ، لم يكن يتدخل بشيئ بشأن تدبير حياتي وأولادي ، المهم عنده لا أطلب النقود ولا آمره بتحمل مسؤلياته بصراحة ، كان غائبا طول الوقت لدرجة أنه هاجر لفرنسا مدة تلاث سنوات لم يسأل حينها عن أهله ولاعنا ولم يأبه أبدا بأحوالنا >> .

علاقات الحالة مع أهل زوجها علاقات جيدة فهي تعترف لهم بالجميل و بالمعاملة الحسنة من قبلهم والإحترام المتبادل ، حقا كانت تعيش من مواردهم المادية و تحت مسؤولياتهم الكاملة لكن هذا لا يمنع من أن كان لها الحق في الخروج و الدخول برغبتها ، وكانت تتصرف بأمور بيتها كما تشاء فتبتاع ما تريد و تحصل على ما تريد ولا يتدخلون في ذلك مطلقا زيادة عن المال التي كانت تحصل عليه من حماها وأخو زوجها الصغير.

و أثناء إجرائنا المقابلة كان زوج الحالة قد عاد من فرنسا بعد أسبوعين تقريبا ، و عندما سألناها عن أحواله فأجابت :<< بالرغم من الصمت و العزلة التي يحيط نفسه بها إلا أنه ليس هناك جديد يذكر عن صلاح حاله ، فلقد كان مهاجرا في إطار الهجرة السرية و الآن بعدما نفدت معه كل السبل للبقاء هناك عاد ولا ندري عن مصيره الآن و ما سيحل به >> .

الحقيقة لم تعد الأمور كما كانت في السابق مع زوج الحالة فهي ليست بالسيئة و لا بالجيدة ، كما أن علاقة الحالة مع زوجها يخيم عليها جو الصمت ، الإنعزال ، البرودة وإن كان أسلوب التحاور معه يتم

بصفة مباشرة و فردية فالمعاملة عادية ، إلا أن الحالة تؤكد أنها تحاول دائما تجنب زوجها فلقد سئمت تكرار نفس الأسطوانة ، قالت لنا : << التعصب والنرفزة لم يعد يجدي نفعا معه ، فالسكوت عليه أو التكلم معه سواء و من جراء ما لاقيته من مشاكل وصعوبات في حياتي الزوجية أحاول أن أتمساك أعصابي لأني صرت أتعصب لأتفه الأسباب وأمرض ، و هو من جهته لم يعد كما كان يصرخ بوجهي ويسبني ويحتقرني بل قلل من ذلك و لكن لا لأنه نادم وإنما لتجنب الصراعات معي >>.

تتذكر الحالة قصة حدثت معها فتقول :<< ثلاثة أشهر و أنا غاضبة عليه وكنا نقيم ببيت واحد فلم يكن يبالي بي و لا بمصروف أبنائي ولا بواجباته نحونا ، فكيف أسأله و أستشيره في أمور البيت و هو على هذا الحال ؟ >>.

سألنا الحالة عن معاملة زوجها لها كيف تكون لو هي تسببت في حدوث مشكلة خاصة به ، أو حدثت بالفعل مشكلة بالبيت فأجابت :<< لايبالي و لا يتحسر و لا يتأسف ، كان يأتي للبيت وكأنه فندق به المأكل و المشرب ثم يغادر ، كنت أسبه وأشتمه ولكن لايرد علي بكلمة لأنه كان يعي أن كل ما كان يحدث معنا من تحت رأسه ، فالخطأ خطأه و كان يعرف جيدا أنه مقصرا بحقنا وبواجباته نحونا كأب وكزوج و كفرد من العائلة . فغالبا ما يميل للهجر والإبتعاد عن المنزل وفي ميلاد طفلته الصغرى غاب عن المنزل مدة ثلاثة أشهر مند مولدها >> . بهذا الإعتراف الجريئ للحالة ختمنا لقائنا معها.

***المقابلة الثانية.**

- تاريخ المقابلة الثانية :2004/06/07.
- شكل المقابلة : موجهة .

فتحنا جلسة العمل للمرة الثانية مع الحالة رقم 02 ، و سهلت لنا مهمة التحقيق مفصحة عن كل ما بدر من عنف ضدها من قبل زوجها وكانت مرتاحة و بدت واثقة من نفسها .

1- إعتدى عليك زوجك متى كان ذلك و كيف كان ؟

الحالة : << من أكثر الصعوبات التي كنت أواجهها مع زوجي كانت حول عدم منحه لي المال لأتدبر أموري برغم أنه كان يحصل على مال من تسييره لأعمال حرة ، وكذا لم يكن يسمح بأن أذهب الى منزلنا لوحدي ، كما كان يمعني من ذلك لمدة تصل من شهرين الى ثلاثة بحجة أنه سيصحبني بنفسه و لكنه كان يغيب فلا يعود

وبالتالي يحرمني من زيارة أهلي ، لم يكن يحب نفس الشيئ الذي أحبه فكنت أتشاجر معه وأعاند و أتعنت إن تكلم معي و مع ذلك " ما دلقش ما نرونجيش و ما نطيحش ليه نيفي" . وأغلب الأوقات التي كان يعتدي عليا فيها عندما يعود الى المنزل سكران واختلق معه الشجار و الخناق عن الحال التي يكون فيها....>>.

2- ما نوع الإعتداء و العنف الممارس ضدك ؟

الحالة : << يسبني ثم يضربني ويطردني خارج غرفة النوم و يغلق الباب على نفسه و خصوصا إذا كان مخمورا فيتجه مباشرة الى سريره و يغلق باب الغرفة بالمفتاح...>>.

3- صفي لنا شكل العنف في كل حالة من الحالات ؟

3-1 بالنسبة للسب و الشتم كيف كان؟

الحالة :<< كلامه مؤذي ومؤلم لأنه كان يسب والدتي ويشتمها ويهينها ويتهمها أنها هي من تحرضني عليه...>>

3-2 بالنسبة للضرب و السوط كيف كان؟

الحالة :<< لم يكن ضربا عنيفا لدرجة الخطورة ، فقد كان يصفعني ويوجه لي ركالات و لكمات ، و كنت أنا المقصودة و لم يضرب يوما أطفاله. >>

3-3 بالنسبة للطرد الى الخارج كيف يحدث ؟

الحالة :<< يطردني من غرفة النوم فقط ، فكنت أبيت مع أولادي بغرفتهم >>.

4- أثناء الإعتداء عليك هل كان هناك من تدخل لوقف الحادث ؟ أذكريه ؟

الحالة :<< كانت أمه تتدخل لوقف الإعتداء و تذكرني بحالته السيئة وسلوكه العنيف ، كما تنبهني بأن لا أعاند وإياه وأسكت عنه كي لا يزيد قلقه و عدوانيته إتجاهي. >>.

5- كيف كانت حالة زوجك قبل الإعتداء عليك و بعده؟

الحالة : << يسوء حاله ويسود وجهه و لا يعي أفعاله .>>.

5-1 كيف صارت حالة زوجك بعد الإعتداء عليك ؟

الحالة :<< يغضب و يضرب ثم ينصرف خارجا... >>.

6- كيف تصرفت بعد ممارسة العنف ضدك ؟

الحالة: << عندما سئمت أفعاله وتصرفاته خرجت من المنزل وكنت حينها حاملا ، اتجهت الى أهلي وصدمت أمي بالحادث وبخروجي المفاجئ ، فقلما كنت أحكي لها ما كان يحدث لي لهذا أصيبت بالدهشة>>

7- هل شكيت زوجك للقضاء بعد إعتدائه عليك ؟

الحالة: << لم أشكيه الى القضاء بل هو من فعل عندما رفع علي دعوة الطلاق ، فقد كنت حاملا وأدركت أني لن أتحصل على الطلاق من المحكمة لولا إصراره الكبير على ذلك >>.

8- في رأيك ما هي الأسباب التي تجعل الزوج يضرب زوجته ؟

الحالة :<< بدون إجابة >>

9- في رأيك هل القانون يحمي الزوجة التي تتعرض الى العنف ؟

الحالة : << لا القانون لا يحمي المرأة >>.

10- في رأيك من المسؤول عن عنف الزوج ضد زوجته ؟

الحالة :<< مرات تكون مسؤلية الزوجان وحدهما ، وحتى الوالدان ممكن أن يكونا سبب ، فزوجي لم يتعلم أبدا حس المسؤولية ولم يعرفها أبدا ووالداه عندما قاما بتزويجه ضلا مسؤليين عليه ، فقد اتكل عليهما كثيرا فوجد من يعمل على أبنائه وينفق عليهم ويعيلهم و يلب حاجاتهم ، قد كان جدهم هو أباهم وعندما تطبع زوجي على هذا الحال أهمل أدنى مسؤولياته الزوجية وحصل ما حصل .... >>.

11- ما هي العبادات التي تقومين بها أنت وزوجك ؟

الحالة :<< أصلي ، أصوم ، أقرأ القرآن أما عن زوجي لايصلي ولايقرأ القرآن سوى الصيام ، كنت أحثه على ذلك مرارا فيجيبني صلي غير إنت ودخلي الجنة غير أنت لايأبه بأمور الدنيا كيف له أن يأبه بأمور الدين ، كما كان يشرب الخمر يوميا >>.

*هل هناك شيئ تقولينه أو تريدين أن تعريفينه تفضلي مشكورة ؟

الحالة : << أطلب من الله أن يعاقب كل من تسببوا في حدوث هذه المشاكل لي ، لن أغفر لهم أبدا أبدا .... لن أسمح في حقي الذي ضيعوه مني ، سبع سنوات من الجمر ، سبع سنوات من الهجر ، الحقرة ، الحاجة الماسة للمال ، الحرمان منه ومن راحة البال والهناء ،..... لم أذق طعم الحياة الزوجية ، لم أنعم بحقوقي بمنزل ، بنفقة ، بكرامة لم أفرح بأبنائي ... لن أغفر لمن تسببوا في طلاقي ووحدتي ومن عملوا جهدهم للتفريق بيننا حتى صار مدمن وزير نساء.... ربي يخلصهم ، ربي يخلصهم ... هجروني وحمقوني >>

الحالة رقم 03

***المقابلة الأولى .**

- تاريخ المقابلة الأولى : 2004/06/07.

- شكل المقابلة: نصف موجهة .

السيدة " ك " رشيقة القوام ، ذات بشرة بيضاء ، بشوشة وجميلة ، متوسطة القامة ، مبتسمة على الدوام ، بعينها أمل البحث عن الحياة السعيدة ، نظراتها جذابة ، تجيد الحديث و التلفظ بعبارات الفكاهة ، نشيطة ، أفكارها منطقية وغير مرتبة ، متسرعة في حديثها وأسلوب خطابها يكثر عليه التساءل والتعجب .

المميز في هذه الحالة أنها تأخذك في كلامها حتى تنسى نفسك أو تقاطعها و تروي أحداث قصصها مع زوجها بالتفصيل والتسلسل وكأنها تحفظها ، كما تتمتع بذاكرة قوية و بعصبية شديدة نوعا ما ، تتحدث بصوت مرتفع و لا تخشى شيئ ، قد أبدت تعاونا إيجابيا معنا و دخلت في سرد الموضوع مباشرة لعلمها المسبق به كما كانت جاهزة للإجابة على الأسئلة بدون معارضة .

أعجب الحالة الحديث عن حياتها الأسرية قبل زواجها ، وعندما وجهنا لها سؤال سنتحدث عن طفولتك و صغرك ومراهقتك فهل لكي أن تشرعي في الكلام أخذت نفسا طويلا وتريثت و بدت مرتاحة وسعيدة لإسترجاع ذكرياتها .

توفي والد الحالة وهي في الخامسة عشر من عمرها كان عامل مهني بإكمالية في مدينة الرمشي ، قامت الولدة بالتكفل برعاية وتربية أبنائها الست بعد وافاة الوالد من المعاش الذي تتقاضاه ، حالتهم المادية كانت متوسطة ، كانت الأم هي من تدير شؤون البيت بعد وافاة الوالد ، ولكن الحالة تقر أنه عندما كان والدها على قيد الحياة كان مسؤول عن بيته و أبنائه مسؤولية كاملة ولم يكن مقصرا أبدا في الإنفاق عليهم و تلبية حاجاتهم.

تقول الحالة :<< لم يكن لوالداي أي مستوى تعليمي لكنه كان فنان حرفي وبستاني ، يتقن النجارة و النحت يتمتع بمواهب متعددة ويحب مهنته كثيرا . غالبا ما كان يقضي وقت فراغه في ورشتة الموجودة بالبيت >> .

كانت الحالة تحكي عن والدها بشغف كبير وصرحت لنا أنها كانت تكن له كل الإحترام والتقدير فقد كان يحب أبنائه جميعا ولكن الفتيات لهم محبة خاصة عنده كما أكدت أنها كانت قريبة منه جدا وعلاقتها معه كانت حميمية ، كانت تفضل مصاحبته الى الخارج و لم يكن يتمنع عن ذلك فقد كان والدا حنونا صادقا ومتفهم جدا وهي تصرح قائلة : << علاقتنا مع والدنا سواءا من الذكور أو الإناث كانت علاقة صحبة ومحبة ، كان يضرب إخوتي الذكور لا أنكر لكنه كان يفعل هذا لأجل تأديبهم

وتربيتهم ولصالحهم ، و أمي كذلك لم تكن تتدخل في تربيته لنا وبالنسبة لأمي فقد كنت أحكي معها و نتسامر فلم أعاني من صعوبات أومشاكل من طرف الوالدين>>.

فالحالة عاشت طفولة سعيدة بكنف والديها وعلاقتها مع إخوتها كانت علاقة متينة و قد تنازلت عن الدراسة بإرادتها ولإحساسها بالمسؤولية إتجاه عائلتها ، فلأجل أن ترعى أخوتها وذلك بعد مرض مزمن ألزم أخاها الصغير في المستشفى لمدة أشهر وحتم على والدتها البقاء لجانبه غادرت المدرسة متطوعة في سبيل أن تخدم إخوتها وتلازمهم و توفر لهم جو يسمح لهم بمواصلة التعليم بدون عوائق وذلك كان بكل إقتناع و برغبتها المؤكدة .

لقد تكلمت الحالة عن والدها كثيرا و حفظت له ذكرايات عديدة عنه ، حتى تمكنت من أن ترسم له صورة الأب الرمز المثالي الذي بصم على ذاكرتها بإستحالة تعويض أب مثله وتضيف عنه قائلة : << كان والدي يحب المزح و الفكاهة ، كان يغوى المغامرات لكي يجعلنا سعداء يهوى المفاجئات ، يوفر لنا كل ما نريده في الأعياد و المناسبات . لا يرفض لنا شيئا و لهذا لا أستطيع التوقف عن تذكره .... >> ، تأثرت الحالة بوالدها جدا وحزنت كثيرا عليه عند وفاته و خصوصا بعدما إنتقلت الى بيت زوجها فقد وجدت الأمور مختلفة لا عاداتهم ولا تقاليدهم ، لا الجو الأسري التي كانت تنعم به أراحها ، كما كان هناك بعض من الأشخاص يتدخلون في حياتهم المنزلية كل هذه العوامل التي ذكرتها الحالة أفادت أنها كانت سعيدة بمنزل والدها ، فنمط العيش البسيط وأسلوب الحياة المريح بمنزل عائلتها افتقدته بإفتقاد والدها و بدخولها الحياة الزوجية التعيسة .

و عندما سألنا الحالة عن قصة أو حادثة تركت آثارا سيئة عليها ولا تفضل أن تتذكرها سالت دموعها و بكت و قالت :<< والدي رجل عظيم ، لقد حدثت معي قصة آلمتني و أريد أن أحتفظ بها لنفسي ، لولا والدي الذي كان متفهما و عطوفا معي فلم يلمني و لم يؤنبني لا أدري ما كان سيحصل لي ، لقد وقف معي و كان السبب في أن أخرج من مشكلتي ، كان هو هذا أبي الذي أثرت ذكراه و جعلتني أبكي الآن.... >>. ثم مسحت الحالة دموعها و قالت لا بأس أن أتذكره فهو على كل حال كان رائعا .

تزوجت الحالة من أحد أقاربها ، كان إبن خالتها ، وأكدت الحالة أنها لم تكن على صلة معه و لم تكن تعرف شيئا عنه سوى أنه من

العائلة ، كانت مخطوبة لرجل آخر من الجنوب في حياة والدها ومقتنعة بالزواج منه و خصوصا أن والدها كان راضيا عن زواجها به ، و بعد وفاة الوالد بمدة من الزمن فسخت خطوبتها و تقدم ابن خالتها لطلب يدها فشجعتها و الدتها على القبول به و قالت لها : << أنه يتوفر على عمل و ذو خصال حميدة ولا ينقصه شيئ كما أنه لا يشرب الخمر و لا يقربه ولا يهوى السهر والعبث ..... >> حسب ما جاء على لسانها .

و لكن الحالة أضافت أن أمها كانت تقارن ابن خالتها بأخيها الذي كان على عكس ابن أختها . و فهمنا منها أن زواجها كان زواجا مرتبا من طرف العائلة ، و لم يتم إستشارتها فهو زواج غصبت عنه بتدخل أهلها فيه و تعترف في هذا الأمر فتقول :<< لم أكن مقتنعة بهذا الزواج لا قلبا ولا عقلا ، لم أرضى به بل قمت فقط بإرضاء أمي وتلبية إرادتها فهو زواج كما في عصر الجاهلية >> ، أما عن من أشرف على زواجها فكان آخاها الأكبر الذي تكفل بمصاريف زواجها و أمها بينما خالها وأخ آخر لها عارضا هذا القران ، حتى وجدت الحالة نفسها متزوجة من ابن خالتها.

تنظر الحالة الى حياتها الزوجية مباشرة بعد زواجها أنها كانت سيئة للغاية ، وعلاقتها مع زوجها سيئة أيضا سابقا وحتى أثناء فترة إجراء المقابلة معها كل شيئ يبدو لها مقرف و سيئ جدا هذا ما صرحت به تقول : << لم أشهد معه لحظة سعيدة و لم أعيشها مطلقا ، لم أشعر بالراحة و الهدوء و الهناء أبدا لا في بيت عائلته و لا حتى عندما رحلت بعيدا عنهم ، الآن أعيش لوحدي مع بناتي قمت بطرده من المنزل >> .

بداية تفجئنا لهذا التصريح لكن بعدما إستفسرنا منها فهمنا أنها منفصلة عن زوجها لمدة تقرب الأسبوعين ، و كان انفصالهما جراء إعتداء من قبله عليها لأنه أساء لإبنته وعندما تدخلت للدفاع عنها وقع ما وقع . وبما أن الحالة أنها تسكن بمنزل هي من بادرت الى إستأجاره و بمساعدة والدتها ماديا فلم تتوانى لحظة بأن تخرجه من البيت ، فهو لا يساهم في دفع أجره ولا ينفق على عائلته حتى تسمع له كلمة في البيت .

و كل ما يمكن أن نستخلصه من حديثنا مع الحالة عن مجمل حياتها الزوجية أنها لاقت كل الإساءة و القسوة و الحرمان من قبل زوجها ، فحكاياتها عنه كثيرة و متنوعة و الأحداث التي عاشتها تدور كلها عن

زوج بخيل و يجيد البخل ، يحسب لكل شيئ ألف حساب ، و كم هو طريف ما روته عنه لكنه مؤسف جدا فتقول : << إنه فلاح يخدم بالأرض يزرع و يحصد ، يغرس ويجني ، يكسب و يربح ، له من الخيرات ما منحنا الله سبحانه و تعالى، أراها بأم عيني و لكن لا آكل منها " القمح ، الطماطم ، البطاطا ، الفلفل كل شيئ " ..... و عندما يذهب للتسوق يتجول على السلع مرات و مرات كي يعود ليقول لي لم أجد شيأ ، هكذا هي حياتي معه .... >>

وتضيف <<..... في الحقيقة لمحت بخله منذ أول أيام زفافنا فعندما كنت أذهب للحمام و بعد عودتي مباشرة بل بمجرد دخولي الى المنزل يطلب مني الباقي من النقود و لا يستحي من ذلك هذا هو طبع زوجي بكل صراحة>>.

أشارت الحالة لكل مرحلة من مراحل حياتها الزوجية ، ووقفت على كل المحطات التي تم فيها الإساءة إليها من قبل زوجها ، ذكرت حملها الأول منه و اجهاضها من كثرة التفريط و سوء التغدية ، و ذكرت أيضا ميلاد ابنتها الأولى و تجاهله لمصاريف الوضع والأدوية والمستشفى ، تحدثت عن اجهاض مرة ثانية دخلت على إثره مرحلة الخطورة و الزوج على حاله لا يبالي بمسؤولياته نحو زوجته ، بينما والدتها كانت هي من تتكفل بمرضها و تنفق على علاجها .

و القصص عديدة كلها تصب في تعمد الزوج إهانة زوجته و إساءة معاملتها كلما طلبت منه مصروف البيت أو أخبرته بإحتياجات المنزل من مواد غذائية و مأكل و ملبس ، وغيره من الحاجات و تصرح الحالة : << يفتعل أتفه الأسباب و يصرخ ويسخط علي كي يتفادى منحه لي المال ، و عندما أخبره عن ما ينقصنا في البيت من غداء أو مواد إستهلاكية و عليه احضارها يتعجب و يستفسر عنها ويقول لي : " أين وضعتها ؟ لمن أعطيتها ؟ ماذا فعلت بها ؟ " ، يسخر مني و يسبني ويهددني بأن لا يحضر شيئا و ينفد تهديده ، فلا أجد سوى أمي تحضر لي و لبناتي ما أحتاجه و الى أين سأصل بهذا الحال معه ؟.. .>>.

و تستمر الحالة بسرد قصصها مع زوجها عن إهماله لواجباته المنزلية فهي تأكد أنه لا يعطيها مصاريف لشراء حليب لبناتها ، لا مصاريف الطبيب و العلاج ، لا مصاريف الكسوة و الملابس يحضر سوى ما يكفي من الخضر للحاجة فقط ، لا يجرأ على أن ينفق على نفسه أو عليها في كل الأحوال . يقضي معظم أوقاته في الأرض الزراعية " الواد " كما ورد على لسانها لا يستمتع بأوقات فراغه ، لا يصاحب أحدا

لا يذهب الى المقاهي أو يتردد عليها برفقة أصدقائه ، ولا تقلق عليه أبدا لأنها تعرف أن مكانه بالعمل ليس بغيره .

تتحدث فتقول : << لا أنزعج إذا بقي زوجي خارج البيت مطولا ولا أقلق ، و حين موعد قدومه لا أسأله عن تأخره لأني أدرك أنه يكون إما في " الواد " أو عند والدته يذهب لتناول العشاء معها كثيرا .... فمعظم أوقات زوجي إن لم تكن للعمل تكون برفقة عائلته ، وخصوصا أمه و إخوانه و أخواته فهو يتاسمر كثيرا معهن و يميل لهن لدرجة النوم معهن بغرفة واحدة ، ولكن كم أجد راحتي عندما يكون خارج البيت فتهدأ أعصابي و أكون مستقرة المزاج >> .

زوج الحالة لا يهمه أمر زوجته كثيرا ، لقد أخبرتنا الحالة أنه لا يسأل عن أمور بيته و لا يستشيرها في شيئ يخص شؤون البيت ، فلو وجد أدوات أو آلات أو آثاث أو أغراض خاصة بالبيت لا يسأل عن مصدرها و لا عن سبب وجودها و لكن يتدخل في نشاطاتها فإن وجدها تخيط قماشا لجارة أو ستارا لأحد معارفها لأنها تجيد ذلك يصفها بالغبية ويقول لها لا تعرفين تحديد الأثمان فلا عليك بذلك وكأنه يقدم لها النصيحة .

أما عن عائلة زوجها فهم لا يتدخلون في حياتها أبدا ولا يهمهم أمور بيتها و شؤونه ، فعلاقتها معهم تصفها بالسيئة ، فهم لا ينصحون ابنهم ولا يرشدونه لما يفعل بها و ببناته بل يسكتون ويقفون لجانبه ، وإن شكته لهم لا يبالون بأمرها و لا يقدمون أي مساعدة من جانبهم سواءا منها المادية أو المعنوية و تتأسف الحالة لهذا الأمر كثيرا .

و ما جاء من خلال حديثها معنا أن زوج الحالة لا يقبل النقاش معها ، و هي تستغرب لنمط شخصيته ودوما يسود علاقتهما الخلاف والشجار . عندما تحاوره لا يرد عليها و إذا رد فبكلام سوقي و قبيح ورهيب يسب و يشتم ، لا يطلعها على سير أمور عمله و لا يشركها في اتخاذ قرارته ، لا يحسن الكلام اللطيف و لا الغزل ، وأفادتنا أنه جاهل حتى في معاملته لها و أقرت أنه يطلبها سوى لأجل رغابته وحاجاته الجنسية ، و يصل به الحد الى أن يرغمها فتلجأ الى البكاء كرها فيه و كثيرا ما كانت تختلق المرض و النوم مع ابنتيها بحجة أنهما مريضتان أو تتظاهر بضرب ابنتها و تتعصب فلا يقترب منها .

سألنا الحالة عن ما إذا سبق و أن وقع زوجها في ورطة كانت هي المتسببة فيها أو صادفته مشكلة فكيف تكون ردة فعله إتجاهها فأجابت : << زوجي لا يهمه أمر أي أحد فهو لا يساعد و لا يتفهم ،

وكنت أنا دوما المسؤولة عن أمور بيتي أتصرف بمفردي و أعالج المشاكل و إهتمامات الطفلتين لحالي ، أما عنه فهو لا يغفر ولا يرحم و الضرب عنده هو الحل ، فإن تسببت في مشكلة له يسيئ معاملتي ويحملني المسؤولية و يغضب مني و لا يترك مجالا للمناقشة أو الحوار معي ، لذا أواجه مشاكلي البيتية بعزم وإرادة لأن المهم و الأهم عنده هو أن لا أطلب منه المال و إن فعلت فسيكون أفضل لي وأفضل له و تلك هي راحته..... >>. ورفعت الجلسة على هذا التصريح و ختمنا المقابلة الأولى .

*** المقابلة الثانية .**

- تاريخ المقابلة الثانية :2004/06/14.
- شكل المقابلة : موجهة .

فتحنا جلسة العمل للمرة الثانية مع الحالة رقم 03 و كانت في انتظارنا بكل لهفة و تشوق ، و كانت الحصة الثانية أكثر تجاوبا وأكثر هدوءا و استعدادا للإجابة عن الأسئلة مباشرة عكس ما حدث في المرة السابقة ، فكان حديثها أكثره سخطا وغضبا على زوجها .

1- إعتدى عليك زوجك متى كان ذلك و كيف كان ؟

الحالة : << مجمل الصعوبات و المشاكل التي أعانيها مع زوجي هي ذات أسباب مادية ، مصدرها عدم الإنفاق على البيت ، بمعنى زوجي ليس مسؤولا عن بيته وأولاده . عندما أحدثه عن ما يلزم المنزل من حاجات و إحتياجات تثور ثائرته و يغضب رفضا في أداء واجباته و تحمل مسؤولياته الزوجية . فكلما دار الحديث عن هذه الوضعية المخجلة و المتكررة يوميا و الميؤوس منها يشتد بينا النقاش ، وإذا زادت حدته انقلب الى ضرب وعنف " ... ماتهدريش على الدراهم و ماتقوليش جيب راه خاص وإلا الضرب " و صراحة مع هذا الوضع الغير المحتمل صرت أتفادى النقاش معه لأني أعلم إنه إما الرفض القاطع أو الضرب الموجع فلا الكلام معه يجدي نفعا و لا الحوار " زوجي مبلع" ، ولهذا صرت أفضل السكوت و تجنبه كي لا يستفز أعصابي فأتعب ....>>

2- ما نوع الإعتداء و العنف الممارس ضدك ؟

الحالة : << ضربني ضربا مبرحا بالعصا " الخزرانة " وكنت أملك شهادات طبية على ذلك ، و لكن أمي أشارت علي بأن أمزقها مؤخرا و ندمت كثيرا لأني لم أحتفظ بها ؟..>>.

3- صفي لنا شكل العنف في كل حالة من الحالات ؟

1-3 بالنسبة للسب و الشتم كيف كان؟

الحالة :<< يسبني بعبارات سوقية و بكلام فاحش " كفير " ولكن لايجرأ على إهانة والداي أو عائلتي بكلام مجرح أو بسخرية " معايرة " كالذي يؤذي أو يجرح كرامتي ....>>

2-3 بالنسبة للضرب و السوط كيف كان؟

الحالة :<< ضرب عنيف لدرجة الموت و القتل ، ضرب تغيب فيه الرحمة ، يضرب بإصرار . و بعنف شديد ، و مؤخرا عندما تشاجرنا ضرب ابنته بالكرسي عندما ألحت على شرب المشروب الغازي الذي وضعه بالثلاجة يبرد برغم تحذيري لها إلا أنها تجرأت على الإقتراب منه و طلبت منه المشروب فحدث ما حدث ، رمى المقعد على وجهها .. أما بالنسبة لي فأنا لا أطلب منه شيئا فلدي عزة نفس أما الطفلة لا تفهم هذا الأمر >>

3-3 بالنسبة للطرد الى الخارج كيف حدث ؟

الحالة :<< لا يفعل >>.

4- أثناء الإعتداء عليك هل كان هناك من تدخل لوقف الحادث ؟ أذكريه ؟

الحالة :<< تدخل أخي بعد الإعتداء علي الذي لحقني و لحق إبنتي ، كنت أنا من قمت بإعلامه بالخبر مباشرة بعد أن اعتدى علي زوجي ، كي يوقفه عند حدوده و عندما حضر أخي صرخ في وجهه ولامه على ما يفعل ثم إشتد غضبه و سبه أما زوجي فقد بادله السب وحمل السكين وهدده >>.

5- كيف كانت حالة زوجك قبل الإعتداء عليك و بعده ؟

الحالة : << حالته تكون عادية و طبيعية و هادئ ، لكن في كل مرة أطلب منه إحضار شيئ يتعصب و يقول " ما عنديش ... ما عنديش " و لا يحسن الرد إلا بالضرب ، فالبنسبة له هو الحل لوقف الحديث والإحتجاج و كنت أتمكن من الهروب منه والإختباء كي لا يطالني الضرب . >>

1-5 كيف صارت حالة زوجك بعد الإعتداء عليك ؟

الحالة:<< كل شيئ عادي بالنسبة له ، لا يعتذر و لا يتأسف يأخذ الأمور بكل بساطتها.>>

6- كيف تصرفت بعد ممارسة العنف ضدك ؟

الحالة: << بعد الإعتداء لم أخرج من المنزل بل كان هو من فعل و قال لي :" سأخرج من المنزل و أتركك وحدك " ، فلم أترجاه

للبقاء و قلت له : أخرج فأنت حر مادمت لم تقدر على مسؤولية أبنائك منذ إثني عشر سنة (12 سنة) ويمكنك ذلك ، فخرج و هو يسب ويشتم بدون إحترام ثم عاد وقال : " لي سأحضر لكم أخي الشرطي " فقلت : أحضره لا أخاف منه فأنا أخاف من الله سبحانه تعالى الذي خلقني ثم قال : " سأحضر لكم الدرك " فقلت : من المفروض أنا من يحضر لك الدرك لأنك أشهرت السكين بوجهي وبوجه أخي و أنا سأشهد بذلك أمام الشرطة و لضدك ... >>.

6-1- و ماذا فعلت ؟

الحالة : << كل ما فعلته أني صرخت و بكيت لا لأجلي وإنما لأجل ابنتي التي كادت أن تموت من ضربته القاضية >>.

7- هل شكيت زوجك للقضاء بعد اعتدائه عليك ؟

الحالة : << لم أشكو به فأنا أخجل من نفسي ، كما أدرك أني لا أصل لحل بلجوئي الى القضاء فلا يمكن لي أن أشي به كلما ضربني و أعاود ذلك كل مرة >>.

7-1 لماذا في نظرك ؟

الحالة :<< لم أشكيه للعدالة لأني لو أعرف أن الشكوى ضده ستجلب لي الطلاق أو أنها الحل ، فإني لا أتجه للقضاء لأطلب الطلاق بل أطلبه مباشرة منه ، كما أني ليست لي معرفة بالقوانين و لا أملك النقود لتوكيل المحامي ، و لا أقدر على دخول المحاكم >>.

8- في رأيك ما هي الأسباب التي تجعل الزوج يضرب زوجته ؟

الحالة :<< كل ما أعرفه عن زوجي أنه لم يقدم على ضرب أخواته قط ، فهو هادئ و لم يتسبب في الإعتداء على أي فتاة أبدا ، و لكن ما يحدث لي يخصني فقط و ما يحدث ضدي هو غبن وحرمان و قسوة من طرفه حسب رأيي ، هو ليس برجل عاطل أو فقير بل فلاح و له مدخول ، لا ينفق أمواله على الخمرة أو النساء لكي أجد له سبب ، فلو طلبت منه أمه وأخواته أن يشتري لي شيئا يفعل و يأتي به و لو طلبت منه أنا زوجته ذلك فلا يفعل . >>

9- في رأيك هل القانون يحمي الزوجة التي تتعرض الى العنف ؟

الحالة : << لو أن للمرأة حقوق و قانون يحميها و يعاقب من يعتدي عليها حتى و إن كان زوجها لما أساء الرجال للنساء ، وتفننوا في ذلك بل يخشون القانون و يعملون به خوفا من العدالة و القضاء ، فالمرأة مظلومة في بلدنا ليست لها قيمة و لا حقوق ، تعاني نقص

كبيرا من هذه الناحية ، فالمرأة ليست كالدابة يؤتى بها للعمل بالمنزل و تلبية رغبات الرجل فقط >>.

9-1 لماذا في نظرك ؟

الحالة :<< في حالتي مثلا لو شكوت زوجي للقضاء فالحكم الوحيد الذي يصدر في حقي هو العودة الى البيت الزوجي ، إن خرجت من المنزل ، فلا أستطيع أن نحكي كل الأمور للعدالة لأن وجهات النظر لا تتطابق ، ففي رأيهم أي رجل يحق له ضرب ابنته و لو شكوت زوجي لأجل هذا سيعتبرونه إدعاءا تافها فأقل ما يقولونه أنه يفعل هذا لأنها ابنته كما هي إبنتك ، ولكن بطبيعة الحال لا يعرفون كل شيئ عن القضية >>.

10- في رأيك من المسؤول عن عنف الزوج ضد زوجته ؟

الحالة:<< حسب رأي المجتمع هو المسؤول ، فأنا كل سكان القرية يتدخلون بي و بحياتي الشخصية ، فالناس لا يعرفون كيف تعيشين و هم لا يعذرونك و لا يغفرون لك و يوجهون لك التهمة دوما >>.

11- ما هي العبادات التي تقومين بها أنت وزوجك ؟

الحالة :<< أصلي و أصوم و أقرأ بعض القرآن الكريم و بالنسبة له لا يصلي ولا يقرأ القرآن و لا يتصدق أبدا ، فحياته خط مستقيم من الواد الى المنزل و يعرف سوى العمل المنهك ، وعندما أحثه على الصلاة يقول : " صلي غير إنت راكي غادي تولي إمامة " لا يؤمن بواجباته نحوي و نحو ابنائه و لكنه يطالب بحقوقه الشرعية و يفتعل المشاكل لو رفضت له ذلك ، وبالنسبة للخمر لا يشرب أبدا >>

*هل هناك شيئ تقولينه أو تريدين أن تعريفينه تفضلي مشكورة ؟

الحالة :<< أصمم على الطلاق و أرفض العيش معه ، و هو لا يرضي بذلك خشية من النفقة ، أريد أن أضع قرار لنهاية حياتي معه و يكون قرار شخصي لا يتدخل فيه أحد سئمت العيش و أنا أعاني الحرمان و القسوة ، و لذا أفكر في أطفالي قبل نفسي ، فأنا لا أريد طلاقا على حساب بناتي و لا أضيع بناتي على حساب حياتي >>.

الحالة رقم04

*** المقابلة الأولى**

- تاريخ المقابلة الأولى : 2004/08/20 .
- شكل المقابلة : نصف موجهة .

الحالة " ف" متقدمة في السن و صحتها عليلة فهي تعاني من إظرابات الضغط الدموي و بعض المشاكل الصحية ، لكنها مازالت مفعمة بالحيوية و الحركة ، بدينة شيئا ما و متوسطة القامة ، بنظراتها تعب من الحياة الماضية وأمل في الحياة التي تحياها ، أفكارها بسيطة وومرتبة و ذاكرتها في حالة لا بأس بها ، غطى الشيب مقدمة شعرها ولكن نظارة بشرتها لم تنجو من بعض التجاعيد .

تعيش الحالة ببيتها رفقة عائلتها الموسعة يقاسمها زوجها البيت ويعمل بدكانه الموجود به ، و أيضا ولداها الإثنين وزوجتيهما و أطفالهم الصغار ويبلغ عددهم أربعة و هم أحفادها التي تحبهم كثيرا و ترى أمل نجاحهم في المستقبل ، كما تتمنى أن تشهد هذا النجاح فأدام الله عمرها و منحها الصحة و العافية.

لا تذكر الحالة كل أحداث حياتها بدقة ، فقد ولدت بفترة الإستعمار الفرنسي و عاشت طفولتها و مراهقتها بتلك الفترة في الريف ، ثم انتقلوا الى منطقة شبه حضرية أين كانوا يعشون مع المستوطنين الفرنسين.

كل ما تذكره الحالة هو الحياة الأسرية السعيدة التي عاشتها بمنزل والدها و برفقة إخواتها الستة و أخيها الذكر الوحيد . لم تستفيد من التعليم هي و أختها البكر أما الباقون فتقول : << عند مجيئنا الى هنا سهر والدي على تربية و تعليم إخوتي أحسن تعليم ووصلوا بذلك الى مستويات و مراكز عالية حتى بعد الإستقلال >> ، بينما استشهدت أخت لها بحرب التحرير الكبرى فقد كانت عضوة في جيش التحرير وعاشت أغلب حياتها مع المجاهدين و لم تذكر الحالة عنها إلا القليل من الذكريات .

والد الحالة كان " قهواجي " رجل بسيط ، عادي و محبوب ، كانت علاقته مع الجميع من أبناء المدينة علاقة حسنة جدا و<<... كان مسؤول عنا مسؤولية بأتم الكلمة ، لم يكن يتركنا نحتاج لشيئ ، علاقاته معنا كان يسودها الرفق ، الحنان و المحبة فقد عاش حياته يتيما و مع ذلك غمرنا بالعطف و السعادة ، كثيرا ما كان يترأس جلسات الصلح نظرا لسمعته الحسنة و الطيبة بين الناس >> تقول الحالة .

من أجمل الذكريات التي تحتفظ بها الحالة عن والدها و هي تتكلم عنه بشغف و افتخار أنه كان يمنعها من اللعب خارجا برفقة صديقتها ، فقد كان يتعامل معها على أنها راشدة ورزينة ، ولم يكن يحب كثيرا لعبها خارجا إلا بعيدا عن أعينه تضيف الحالة عندما سألناها عن حياة الطفولة .

تزوجت الحالة بسن صغيرة نظرا لفترة الإستعمار و كان زوجها من الجيران ، فقد كانت أخت الزوج صديقة للحالة ، زواجها كان تقليديا فلم تتم إستشارتها بالخطبة و بالزواج . رضيت الحالة الزواج بحكم العادات و التقاليد التي كانت تحكم أصول الزواج قديما و على هذا الأساس تزوجت و تقول : << عندما رضي والدي به لم أستطيع أن أرفض أو أعطي رأيي في الموضوع ، فتم زواجي منه بتدبير العائلة و تدخلها بشكل كامل ... تولى والدي مصاريف الزواج ومسؤوليته فهو من أشرف على تزويجي و تم الزفاف في حالة من الهدنة و التستر نظرا لظروف الثورة >>.

يبدو من تصريحات الحالة أن حياتها الزوجية الجديدة لم تكن تنبأ بالخير إطلاقا و تقول : << مجرد أيام و شهور معدودات وبدأت أعيش حالة الرعب و الشقاء مع زوجي ، كنت أعيش في العائلة الموسعة رفقة الحماة و بناتها ، أشقى و أعمل جاهدة بالأعمال المنزلية و لكن ظلم الحماة و حقدها علي طالني بدون سابق إنذار ...>>.

وعن علاقتها مع زوجها كانت تسوء بمجرد أن تحكي له حماتها (والدته) أدق التفاصيل عن ما يحدث معها يوميا بالبيت ، فلا شيئ كان يعجبها أو يروق لها و كل ما تقوم به زوجة الإبن غير صالح وليس بمفيد ، تفتعل أتفه الأسباب لكنتها لتتشاجر مع زوجها ويصل به الحد الى ضربها فتنال هي غرضها من ذلك . و تصرح الحالة أنها عاشت على هذا الحال حتى بعدما أنجبت طفلتها الأولى فإنتقلت الى السكن لوحدها مستأجرة بيت خاص بها .

تقول الحالة : << لم أهنأ حتى بعدما رحلت عن حماتي فقد كان زوجي يسمع كلامها و يصدق كل ما تقوله عني فتثور ثائرته و يعتدي علي ، كنت أخافه وأرهبه جدا فلا أجرأ عن الدفاع عن نفسي أمامه لأنه يزيد من عنفه ضدي ولم أشعر قط بالراحة والهدوء و السكينة لجانبه و أفزع لمجرد أي سوء تفاهم يحدث بيننا.>>

إن أكثر شيئ أرعب الحالة وزاد من همومها هو ضرب حماتها لها و أيضا محاولات أخت زوجها الإساءة الى طفلتها الصغيرة ، و تقول في هذا الشأن : << حولوا حياتي الى جحيم فالحماة من جهة وأخت زوجي من جهة و زوجي هو الآخر من جهة ، فعند إعتداء الحماة علي خرجت من المنزل متجهة الى بيت والدي ، مكث به خمسة أشهر ولم يجرأ زوجي على ردي الى بيته إلا بمرضاة و وقبول والدته ، وحينما حزم أمره و قرر عودتي الى البيت وعدت إليه لا قيت مجددا

مشاكل مع العجوزة فلم يكن لي كلمة أو شأن إلا بعدما استقليت سكنا بعيدا عنهم و بدأت حالة زوجي المادية تتحسن عندما دخل ميدان التجارة ، أصبح يجول أقطار الوطن لكسب رزقه أين كان يقضي معظم أوقاته بالعمل و المثابرة عليه >>.

إزدهرت تجارة زوج الحالة و صار يسافر الى خارج الوطن للمتاجرة و الى هذا الوقت كان يؤدي واجباته المنزلية و يتحمل مسؤولياته المادية اتجاه بيته . كانت الأمور تسير طبيعيا إلا في الحالات التي كانت والدته تتدخل في الأمور الشخصية و البيتية للحالة و تفتعل المشاكل و تستفز الحالة لتنكد عيشها مع أطفالها الصغار ، أما عن الوالد الحمى فكان عكس زوجته تماما كان يواسي زوجة إبنه ويصبرها على تحمل ما تتألم منه .

ما عاشته الحالة مع بيت حماها لم يكفي زوجها ، و إزدهار تجارته و نشاطاته خارج الوطن وداخله لم تترك الحالة تعيش بسلام و في سكينة ، فهذا التطور و الإرتقاء حمل معه موجة أخرى من موجات الحزن و الشقاء و التعب للحالة ، فقد ذكرت فإن سريان المال بيده و كثرته جعله يفكر في الزواج عنها و هذه بداية أخرى للمعاناة والتعاسة .

تزوج زوج الحالة سرا بالمغرب و أتى بزوجته الى الوطن ودخل بها على زوجته و عندما استفسرت منه الأمر و لامت الزوجة الجديدة على التطفل على زوجها قام زوجها بضربها أمام الضرة و إساءة معاملتها بحضورها . ساءت الأحوال بينهما و تصرح الحالة : << زواجه للمرة الثانية كان محنة كبيرة علي أين تغيرت سلوكاته معي وبدأ يتراجع عن مسؤوليات البيت ، يتعصب و يغضب لو طلبت أن يحضر أي شيئ و معاملته لي صارت قاسية و أسلوب كلامه معي كله سخرية و إهانات ، كما صار يغيب عن المنزل كثيرا حتى تم القبض عليه و سجن عن قضية تخص عمله و نشاطه التجاري و على إثر هذه الحادثة طلق زوجته الثانية غيابيا ...>>.

أما عن مجمل المشاكل التي قد تسببت فيها الحالة لزوجها وسألناها عن ردة فعله اتجاهها فهي تقول : << مع أني لم أكن أفتعل المشاكل له و أتفادى أي شيئ يغضبه لأني كنت أخافه إلا أنه كان هو من يبادر للخلافات بيننا و يتهمني أني لست مسؤولة عن أغراضه وحاجياته و أني مهملة ، فكان يسبني و ينفعل و يغضب بشدة مني

وبرغم أنه لم تكن لي يد في ما يحدث معه ولكنه يحملني المسؤولية يؤنبني بقسوة >>.

*** المقابلة الثانية .**

- تاريخ المقابلة الثانية :2004/08/23.

- شكل المقابلة : موجهة .

قبل الإجابة على السؤال تصرح الحالة : <<.... تعكر صفو حياتي وزادت مأساتي مع زوجي منذ أن صار يتزوج ثالثا ورابعا و لا أدري بعدد زوجاته إلا بعد انجابه مرة و ثانية منهم ، كما هجر بيته و أبنائه وأصبح يعاشر ما يحلو له من النساء ثم يطلقهن بدون علمهن ، عشت مع الضرائر كل واحدة على شكل هذا من جهة ، أما هو فصار أكثر بخلا عن سابقه ولا يحتمل أن أطالبه بحقي و حق أولادي من كسوة ومأكل و غيره من الحاجات الضرورية كلوازم الأطفال وحاجيتهم .... ، لا يؤمن بالحوار و النقاش و ليس علي إلا التنفيذ و الطاعة >>

وتضيف الحالة و هي تسرد لنا قصتها مع زوجها فتقول : << أغرب الصعوبات التي واجهتها معه هو رفض تزويج بناته لمن يتقدموا لخطبتهم ، فهو يعارض بإستمرار و يختلق المشاكل و التبريرات ليعطل مراسيم الخطوبة أو الزواج ، يحتج بدون دلائل و براهين و يقلب الأوضاع و يثور كي تتراجع بناتي عن التفكير بالزواج .... ، لم يسيئ معاملتي فقط بل أيضا أساء معاملة أبنائه ولا سيما البنات ، حرمهم في أكثر من مرة الزواج بمن رغبوا به ، و العجيب الذي أذهلني فيه هو الغيرة التي كان يبديها كلما أقدم على تزويج احدى هن فلا يسعه التعطيل و التذمر من تزويجهن إلا بعد أخذ ورد معه من طرف شقيقه الذي يسعى الى إقناعه جاهدا بقبول الخطيب و مباركة الزواج ، بل نسمع عنه أقاويل و تحريات تفضي بأنه أقدم على خطبة فلانة وفلانة في الوقت الذي يشرف على تزويج بناته....>>.

1- إعتدى عليك زوجك متى كان ذلك و كيف كان ؟

الحالة : << الإعتداءات التي شهدتها على يده لا تعد ، فقد كان يضربني من دون سبب حقيقي ، أتناقش معه ولو لم تعجبه وجهة نظري يقدم على سبي و شتمي و يصل به الى ضربي >>

2- ما نوع الإعتداء و العنف الممارس ضدك ؟

الحالة: << أخطر إعتداءا علي كان يوم ضربني بقوة لأني تجادلت معه عن صاحب الخضار بجانبنا عندما رفضت الشراء عليه بينما هو أصر عليه >>.

3- صفي لنا شكل العنف في كل حالة من الحالات ؟
3-1 بالنسبة للسب و الشتم كيف كان ؟
الحالة :<< كان كلامه حقير و مهين بإستمرار حتى وصل الى سب والدي و لعنهم في إحدى مناسبات الأعياد ، ألمني و جرحني لأن والدي لم يسمعه كلمة تسيئ إليه منذ أن صار صهره.....>>
3-2 بالنسبة للضرب و السوط كيف كان ؟
الحالة :<< ضربني على أنفي بشدة حتى كسر وسال الدم وفقدت على إثره حاسة الشم كليا >>.
3-3 بالنسبة للطرد الى الخارج كيف يحدث ؟
الحالة :<< لم يطردني من البيت أبدا >>.
4- أثناء الإعتداء عليك هل كان هناك من تدخل لوقف الحادث ؟ أذكريه ؟
الحالة :<< لم يكن هناك أحد يتدخل كنا نعيش لحالنا >>.
5- كيف كانت حالة زوجك قبل الإعتداء عليك و بعده ؟
الحالة : <<كانت طبيعية بمجرد نقاش يتحول الى إعتداء>>.
5-1 كيف صارت حالة زوجك بعد الإعتداء عليك ؟
الحالة :<< يصير المجنون المفزوع >>.
6- كيف تصرفت بعد ممارسة العنف ضدك ؟
الحالة : << لم أفعل شيئا بعدما إعتدى علي بقيت بالمنزل ولم أخرج خارجا فأطفالي كانوا صغارا وكنت أجهل ما العمل ... >>
6-1 ماذا فعلت ؟
الحالة : << أبكي و أصرخ لحالي ثم أسكت بعدها ماذا أفعل أجهل تماما ما العمل ؟ >>.
7- هل شكيت زوجك للقضاء بعد إعتدائه عليك ؟
الحالة : <<من جراء الإعتداء لم أشكوه للقضاء أبدا ، إلا في حالة إستثنائية عندما رفعت دعوة قضائية ضده بخصوص رفض تزويج ابنته الى الشاب الذي رغبت فيه ، وخصوصا بعدما ساءت حالة بنيتي الصحية ، قررت مع ابني الأكبر أن نتحمل مسؤولية تزويجها و برغم مثوله أمام القضاء حول هذه القضية إلا أنه لم يتراجع و رفض أن يشرف على زواجها >>.
7-1 لماذا في نظرك ؟

الحالة :<< لم أعلن عنفه ضدي للعدالة لأني كنت أخاف الفضيحة و العار ، كما لم أريد أن أجلب المشاكل لعائلتي و أن أدنس سمعتها وأيتم أبنائي فقد شكوته الى الله سبحانه و تعالى >>.

8- في رأيك ما هي الأسباب التي تجعل الزوج يضرب زوجته ؟

الحالة :<< بالنسبة لي تدخل حماتي فقد كانت الفاعل والمحرك لحيثيات العنف ضدي>>.

9- في رأيك هل القانون يحمي الزوجة التي تتعرض الى العنف ؟

الحالة : << لا أعلم إني أجهل هذه الأمور >>.

10- في رأيك من المسؤول عن عنف الزوج ضد زوجته ؟

الحالة :<< بدون جواب >>.

11- ماهي العبادات التي تقومين بها أنت وزوجك ؟

الحالة :<< أصلي و أصوم و لا أقرأ القرآن الكريم (أمية) وعن زوجي يصلي و لكنه لا يثابر على الصلاة ، فقلما أراه يصلي على مرأى من عيني لايقرأ و لا يكتب ، لا يتصدق برغم أملاكه يصوم و لكنه يدخين ويشمّ >>

*هل هناك شيئ تقولينه أو تريدين أن تعريفينه تفضلي مشكورة ؟

الحالة :<< لا أعرف ما أقوله " واشتا شفت "<< تتنهد وتسرح بعيدا عنا . كان هذا كل ما أفادتنا به الحالة في الإجابة عن هذا السؤال .

د-نتائج المقابلات مع الحالات النموذجية :

يمثل محتوى المقابلات التي إستخلصناه من الدراسة الميدانية في الحقيقة أحداث و قصص من الواقع المرير التي تتخبط فية المرأة الجزائرية كغيرها من النساء العربيات و الأجنبيات ، و الحالات التي قمنا بالبحث الميداني معها هي نماذج من المجتمع وقعت فريسة في شباك العنف الزوجي أو الأسري .

و دراسة الحالة في البحوث الإجتماعية تهدف الى إستنتاجات علمية يمكن تعميمها على الواحدات المشابهة للوحدة المدروسة ، ولكن تطرقنا لهذه الحالات كان من أجل تقديم وصف وشرح لأحداث العنف التي تكون بين الزوجين إبتداءا من نشأته وتطوره ، مشكلاته و أسبابه ووصولا بالثمتلات الخاصة بالعنف ضد المرأة و لاسيما منها الضحية التي لا تملك حتى إمكانية الإفصاح و البوح عن مجريات العنف ضدها .

إن إستعراضنا للتاريخ الشخصي للحالات التي تعرضت للعنف أو تتعرض له بشكل يومي عن طريق جمع البيانات و المعلومات التي

أدلت بها المبحوثات ، كان موجها نحو تأكيد أو نفي الفرضيات التي تجعل الرجل يعنف ضد المرأة و التي تم وضعها من طرفنا ، ولذا فإن حرصنا على مصداقية المعلومات التي حصلنا عليها كلفنا جهدا ووقتا فبداية سألنا معارف الحالات عن صحة الأخبار التي كانت بحوزتنا و ذلك بعد إنتهاء المقابلات و إعادة صياغتها بشكل جديد للتأكد من صحتها مجددا .

ولم نكتفي بهذا فحسب ، فالمسجلة جعلت المبحوثات يعتقدن بوجود دليل مادي بما اعترفن به لنا ، الشيئ الذي لا يلزمهن بإدلاء تصريحات صادقة و غير مزيفة أو ناقصة عكس اعتقادهم في الوثائق التي لا تمثل أي أهمية بالنسبة لهم بإعتبارها أوراق و سيتم إتلافها مباشرة بعد إنهاء البحث و ذلك بطلب منهن ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن المبحوثات كن صريحات في أدق تصريحاتهن كما لا يعني صدق كل ما قيل عنهن و هذا شيئ لا يمكن الفصل فيه بصفة تامة بل من خصوصيات البحث في العلوم الإجتماعية .

و فيما يلي نتائج المقابلات مع الحالات الأربع :

1- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 01 .

يمثل عنف زوج الحالة رقم 01 ضدها شكلا من الإعتداء الجسدي عليها بالدرجة الأولى ، بمعنى وجود عنف جسدي ضد الحالة و لا يصاحبه عنف لفظي ضدها ، و مع عدم إقرار الحالة بعنف جنسي محتمل إلا أن الحالة ذكرت من خلال زلات لسانها بأن زوجها يباشر رغبته الجنسية معها في كثير من المرات بدون رغبتها أي إتيانها رغما عنها و بالقوة و الشدة .

تؤكد الحالة على مرض زوجها مباشرة بعد توقيفه من العمل " كحارس شخصي" و الذي صادف موت الرئيس الراحل " محمد بوضياف " ، و تشير الحالة أن مرض زوجها يعود تشخيصه الى أسباب مجهولة ، و هذا التصريح آثار نقطة إستفهام حول مصير زوجها المفاجئ قبل توقيفه من العمل . هذا التساؤل الذي مفاده أن زوج الحالة كان بحالة صحية جيدة قبل العمل و أثنائه ثم صار بحالة صحية سيئة بعد خروجه من العمل وتوقفه عنه ، يدعنا نشير الى ما سبب هذا التغيير المفاجئ من الجيد الى الحسن ؟ . و هل بإمكاننا أن نربطه بأحداث إغتيال الرئيس الراحل " محمد بوضياف ".

ليس لدينا دليل قاطع بأن هناك علاقة مرتبطة بين مرض الزوج المفاجئ و موت الرئيس الراحل محمد بوضياف و بين عنف الزوج ضد

زوجته ، لكن شكنا قائم حول حالة الزوج المرضية و التي ظهرت بعد توقفه عن العمل و إحتمالنا وارد حول عدوانيتة إتجاه زوجته نتيجة ما حدث له .

أكدت الحالة أنها إكتشفت إدمان زوجها على المخدرات وشربه الخمر بعد زواجها منه و هذا ما جعل سلوكاته وتصرفاته تتسم بالعنف ، خاصة و أن الحالة هي من تقوم بإعالة زوجها البطال وتقدم له المال ، فإستنتاجنا جاء كالاتي : وجود علاقة بين البطالة التي يعاني منها زوج الحالة و التي قادته للإدمان على المخدرات وبين رفض الحالة إعطاء النقود لزوجها لأنها المعيلة الوحيدة له والمنفقة عليه ، و كنتيجة لتفاعل هذه العوامل لجوء زوج الحالة لممارسة العنف ضدها ردا على رفضها إعطاءه المال لإقتناء المخدرات .

و يعتبر وباء الإدمان على المخدرات و الكحول الذي احتل المرتبة الثانية في ترتيب الدوافع الداعية لممارسة العنف ضد المرأة في الدراسة الميدانية الإستطلاعية مؤشرا واضحا على إرتباط ظاهرة العنف بظاهرة الإدمان على المخدرات و منه يكون المدمن على المخدرات عنيفا اتجاه من هم حوله ، وبالتالي فإن واقع هذه الحالة هو أن المخدرات سبب رئيسي في ممارسة زوجها العنف ضدها .

استنتجنا أن الحالة تشارك في أحداث العنف ضدها ولكن نسبة مشاركتها ضئيلة جدا ، فهي في النهاية تخاف هول العاقبة وردة فعله و تتنبأ بدموية المواقف و إنقلاب الوضع عليها من شبه السيئ الى السيئ . فواقع الحالة هو أنها عنصر محرك وفاعل جزئي في ممارسة العنف ضدها من لدن زوجها ، فهي بذلك تستفز زوجها بأسئلتها عن مكان تواجده وعن سبب تأخره عن البيت و عن قضاء أوقاته خارجا ، برفع صوتها ومشاحنته بنما يبادلها الرد بضربها مجبرا على وقف التحقيق معه و هروبا من إحتجاجها ضده.

أشارت الحالة أن زوجها إعترف لها أنه شهد تمييزا بينه وبين أخواته الإناث في مراحل حياته ، ويلوم والديه دوما على ما فعلوه بإبنهم الوحيد . و عندما سألنا معارف الزوج عن طبيعة علاقات عائلته مع الغير أقروا أن أخواته الإناث لهم سمعة سيئة بين الناس نظرا لأفعالهم و سلوكاتهم المشينة ، وإستنتجنا منه أن زوج الحالة لم تكن لديه كلمة على أخواته الإناث و لم يكن مسيطرا على أوضاعهم الشيئ الذي خلق لديه إحساس بالتمييز الجنسي بينه و بين

الإناث من قبل والديه اللذان شاركا في خلق هذا الإحساس وبالتالي فإن واقع زوج الحالة هو محاولة فرض سيطرة و تسلط على زوجته بدلا من أخواته باللجوء الى العنف ضدها إستجابة للنقص الذي يعاني منه وإستغلالا لفرصة إثبات رجولته عند الإعتداء على زوجته . وإنطلاقا من هذه الوضعية يمكن القول أنه من يُقهر في طفولته يَقهر في حياته .

2- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 02 .

تعرضت الحالة رقم 02 الى أشكال من العنف أوله العنف اللفظي وثانيه العنف الجسدي ، و تقر الحالة أن زوجها يعنف ضدها عندما يكون مخمورا أو في حالته الطبيعية لا تفرق معه . وعنف زوجها اللفظي هو أقسى من عنفه الجسدي ضدها لأنه يرمي الطلاق عليها بدون إعتبارات أو أسباب مقنعة و يهين والدتها و يحقر من قيمتها بكلام مؤذي و مؤلم و هذا الشكل من العنف يستثير الحالة فيجعلها تفقد صوابها فتبادر الى الرد على زوجها بالشتم و السب متسببة في ذلك في عنفها ضدها .

وإستنتجنا أن واقع الحالة هو تفعيل أحداث العنف ضدها وتصعيد الإعتداء عليها لو تجرأ زوجها على النطق بكلمة واحدة تمس كرامة والدتها في حالة سكره أو صحوه فكلمة منه و كلمة منها تؤدي بها الى نهاية مؤسوية خاتمتها صفعة على الوجه أو لكمة على الخد .

قد إلتمسنا تقاربا كبيرا بين ما إعترفت به الحالة عن أسوأ ذكرى في حياتها و المتعلقة بظلم الجيران لأمها و بين محاولة صد عنف زوجها اللفظي الموجه ضد والدتها بالرد عليه بالسب و الشتم ، مؤدية بنفسها الى الهلاك ، و فهمنا أن الحالة تقف موقف دفاع نحو أمها تحمله منذ طفولتها ووقفة بطل يرد الإعتبار لها و يقتص لها ضد كل من أساء أو يسيئ معاملة والدتها فردها على عنف زوجها اللفظي هو آلية من آليات الدفاع عن أمها و بالتالي عن نفسها .

وفي هذه الحال فأن تصاعد العنف اللفظي ضد الحالة تساهم في تحريكه تفاعل عوامل سيكولوجية داخلية تبرزها الحالة الى الوجود مستخدمة لسانها آداة لرد الإعتداء وجاعلة جسدها أرضا لتفريغ شحنات المعتدي و هذا يؤدي الى حدوث العنف الجسدي ضدها .

أما عن العنف النفسي أو العاطفي فيظهر خصوصا في هجر الزوج للحالة سنوات عديدة و معاشرة نساء البغي مما تسبب في حرمانها من الإستمتاع بزوجها شرعا و إيذائها معنويا بجرح كرامتها و الحط من مكانتها كشريكة شرعية له ، زيادة عن تجاهل الإنفاق عليها و على أبنائها بعدم تحمل مسؤولية الزوج نهائيا و ذلك لسنوات طويلة.

هذا العنف الذي قاست منه الحالة أفقدها الثقة بنفسها و أشعرها بسلبية ذاتها ، و كما ذكرت في تصريحها أكثر من مرة " كل من تزوجوا بسني لهم منازل خاصة و شأن قدير و مكانة محترمة وأنا فقدت الأمل في الحياة و إحتقرت العيش بجانب زوجي " . هذا التصريح دليل على أن الحالة تعاني من آثار العنف الموجه ضدها فهي تلوم نفسها وتفتقد الى الإستقرار العائلي و السعادة الزوجية بعجزها على تحقيق ما صرحت به و ذلك بشعورها المتواصل بالذل والمهانة .

يعتبر غياب قنوات الحوار بين الحالة وزوجها عامل مهم في تعقد الأمور و تشابك الأحداث المؤدية الى إنفجار الوضع الى حافة العنف ، فتطاول يد الزوج على الحالة ضربا وإعتداءا هو الحل الوحيد في نظر الزوج و العنف هو الأسلوب المثالي لحل المشاكل الأسرية بدلا من الإصغاء والتفاهم .

فإستنتاجنا يكون كالتالي : الإقتناع التام للزوجة بأن أصل المشاكل مع زوجها و دوافع عنفه ضدها يعود الى السحر الممسوس به زوجها : أولا بحكم حصولها على دليل مادي بجانب غرفة نومها " رش محلول أصفر اللون على الستار " وثانيا : بعد التأكد من فاعليته مباشرة من خلال رفض زوجها الأكل من طبخها ، و ثالثا : بعد إقبالها على العرافة شخصيا . هذه الدلائل الثلاث المصرح بها من قبل الحالة لها دلالة عميقة بتقديس الإعتقاد بالسحر ووضع الثقة الكاملة بالساحرات والتردد عليهم في الوسط الذي تنتمي إليه الحالة ، و ما يدعم الإقتناع الذي تتبناه الحالة هو تزوجها من زوجها على أساس الحب المتبادل و المغامرة من أجل الفوز بها فمن له يد في تفريقهما و تنكيد عيشهما ما هو إلا الذي له يد في إستثمار السحر و الشعودة من أجل تطليقهما .

يبدو أن السحر و العنف متغيران لهما علاقة وثيقة ببعضهما عند هذه الحالة ، وعموما السحر و الشعودة وارد في التفريق بين الرجل

و إمرأته لقوله تعالى <<.. يُعَلِّمُون النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ .....>> [1] . فإذا كان الزوج مسحورا يرى في زوجته الشر و السواد و الكراهية ، و يتخيل له أنها مقرفة و بشعة تنتابه غشاوة فلا يحتمل رؤية زوجته و التقرب منها أو ينفرها ويهجرها و قد لا يرتاح إلا إذا صب غضبه و سخطه عليها إن هي نظرت إليه أو تحدثت معه و يذهب أيضا الى الإعتداء عليها ، و كما هو معروف أن هناك عدة أنواع من السحر كالرباط الذي يمنع الرجل من إتيان زوجته أو عدم الإكتفاء بها حتى يسيطر عليه الملل الشديد و يهجرها ، أما الزوجة فتعاني قسوة معاملة زوجها و تسئم العيش معه و تتحول حياتهما الى جحيم لا يطاق و تدب الخلافات بينهما و يكتسح الصراع الحياة الزوجية متسببا في تدهور العلاقة الزوجية وفشلها .

و لهذا نجد علاقة بين تأزم الحياة الزوجية للحالة نتيجة أفعال السحر و مكائد العرافات و بين دوافع عنف الزوج اتجاه زوجته وهذا إفتراض يصدق قياسا بما هو شائع في المعتقدات الشعبية حول ظاهرة الشعودة و التنجيم و مامدى تأثيرها على الروابط والعلاقات الإجتماعية و آثرها على التماسك الإجتماعي.

ما عرفناه عن الحالة رقم 02 و ما نعرفه فعلا أن زوجها لا ولم يتحمل مسؤوليات بيته الزوجي ، و لولا مشاركة الحالة وأطفالها المنزل مع العائلة الموسعة لكان حالها أسوأ مما عليه .

وما إستنتجناه مرة أخرى أن زوج الحالة لا يكثرت بمبدأ الحقوق والواجبات و لايأبه له أبدا فمن المسؤول عن هذا الخطأ الذي لازم الزوج مند أن تزوج وأسس بيتا ؟ . هكذا ترى الحالة شخصيا سبب عنف زوجها ضدها .

ما لا يدعو للشك أن الأسرة من خلال التنشئة الإجتماعية لها وظيفة تربوية هادفة تكسبنا أسس التعامل مع الغير في إطار الحق والواجب ، و لكن ما يدعو للأسف حقا أن الأسرة التي لا تربي أبنائها على عدم تحمل المسؤولية تجعلهم غير قادرين على التعامل مع محن و تجارب الحياة ، كما أن الأمهات اللاتي تسرفن في تدليل الأولاد في مرحلة الطفولة تصنعن منهم أزواجا غير قادرين على

---

[1] من سورة البقرة ، الآية 102.

تحمل مسؤولية البيت والأولاد ، و هذا بالظبط ما أكدت عليه الحالة في تصريحها فزوجها غير مسؤول لأنه لم يتعلم هذا في صغره وعندما كبر و تزوج شاركا والديه في خلق لديه شعور الإتكال والإعتماد عليهم ، فاسحين له مجال إستمرار عدم تحمل مسؤولياته وهو رب عائلة ، وعليه فإن الحالة تحمل الوالدين مسؤولية ما وصل إليه إبنهم و تعتبر الخطأ خطأهم . وليس بعيدا عن هذا الإعتراف تصرح والدة زوج الحالة بأن ابنها كان أعز أبنائها على قلبها في طفولته و مازال على ذلك ليومنا هذا .

ما وصلنا له أن حقيقة العنف الممارس ضد الحالة رقم 02 هو نتاج لتفاعل و تداخل عوامل ثلاث ، العامل الأول هو طبيعة العلاقة بين الزوجين من الثابت الى المتغير ، والعامل الثاني تعند الزوجة و تعنتها على زوجها (إعترافها السابق إثبات مادي) والعامل الثالث هو تدخل الوالدين بطريقة غير مباشرة و غير مقصودة من خلال التربية و التنشئة الإجتماعية في صياغة نموذج لشخصية متكلة و معتمدة كليا على الوالدين . وهذا النوع من الشخصيات عندما يصطدم بواقع يتوقع منه تحمل مسؤولية تكليف يرتد رفضا لهذا الواقع وليس مستبعدا أن نجد هزة الإرتداد شكلا من العنف الموجه ضد من يجدهم المرتد أمامه.

3- نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 03 .

الحالة رقم 03 ضحية زواج تقليدي مدبر من طرف العائلة قبل أن تكون ضحية عنف زوجها ، و ما تعرضت له الحالة من أشكال للعنف لم يجعلها ضحية مئة بالمئة مقيدة بأغلال الصمت و مطوقة بأسوار العار و الخجل من نظرة المجتمع إليها بل ولد منها شخصية فاعلة في دائرة العنف التي تتخبط فيه .

والحالة التي مثلت أمامنا قاست سلوكات زوجها العدوانية من جهة و عانت من بؤس و بخل زوجها الشديدين من جهة أخرى فالعنف اللفظي و العنف الجسدي طال الحالة كغيرها من الحالات السابقة أصاب جسدها ، و حطم معنوياتها و ألم بنفسيتها ، والتقشف والبخل الذي تميز به زوجها فتك بصحتها ، وحرمها من مستطاب العيش و ملذات الحياة ، و لم يشبع زوج الحالة من إساءة معاملة زوجته و إيذائها بل ذهب أيضا الى إبنته فقام بضربها لمجرد أنها طفلة بريئة ، فوجدت الحالة نفسها في حلقة مفرغة لن يتم الخروج

منها إلا بأخد قرار في لحظة كان فيها العنف على أشد أوجهه وخصوصا أنه إمتد لينال من فلتة كبدها .

وجاء إستنتاجنا كالآتي : إن الضغط يولد الإنفجار ، فالحالة التي تحملت كثيرا عنف زوجها ضدها لمجرد التذكير بمسؤولياته وواجباته نحو بيته لم يسعها الخيار إلا إنفجارها عليه عندما قررت وضع حد لهذا السلوك اللاعقلاني اتجاهها ، و الضغط الذي كان يخنق جو حياتها و يعكر صفوها لأن زوجها بخيل و متقشف سارع في تفعيل العنف ضده هو الآخر ، فمشاركة أخ الحالة في أحداث الصراع و تدخله بعد الإعتداء لم يكن مساندة ووقوف بجانب الحالة بقدر ما كان دافعا آخر للعنف ، و أمام هذه الوضعية ثبت لدينا أن الإساءة تولد الإساءة ، إذن فالعنف يولد العنف .

فواقع الحالة هنا هو فعل ورد فعل ، فعنف الزوج اتجاهها ولد رد فعل لدى الحالة عندما قامت بطردها الغير المعلن لزوجها من البيت مباشرة بعدما إعتدى عليها ، و لم تتوانى لحظة في أن تمنعه من الرحيل عندما بادر الى الخروج من البيت الزوجي . ولكن هل يجوز أن نسمي ما قامت به الحالة هو عنف ضد زوجها ؟

إن حقيقة الحالة تظهر إزودواجية من المعاناة و القسوة من طرف نفس الشخص الذي هو زوجها . و إكتشافنا أن زوج الحالة يعمل بمزارع و حقول ذات ملكية جماعية للعائلة هو من يسهر على العمل فيها و الإعتناء بها و المحافظة عليها على غرار إخوانه الذين لا يفقهون شيئا في الأرض إلا الحصول على المردود و جني الربح في نهاية كل عام أبرز لنا عنصرا أساسيا و هو إنغماس زوج الحالة في خدمة إخوانه ، وتقديم لهم حصتهم من المال متحملا كل المتاعب و الأشغال الشاقة لوحده مقابل إهماله واجباته المنزلية ورافضا تحملها على نحو طبيعي .

وقد إعترفت الحالة بأن زوجها بعدما رحل عن البيت تاركا إياه على إثر الإعتداء عليها ندم على ما فعل و بعد مرور أيام وهدوء الأمور عاد الى البيت لطلب الصفح و صرح للحالة أنه يتعب و يشقى أكثر من إخوانه في حين يأخد حصته كمقدار حصة الإخوة ككل ، جعلنا نفهم أن تصريحه هو تعبير عن شعور بعدم المساواة و عدم الإنصاف في حقة و لكنه يبقى مجرد إعتراف لإثارة شفقة زوجته ونيل رضاها عنه وتوقيع الصلح معها بحكم الأزمة التي كان فيها ، أما عن موقفه من إخوانه يبقى معرضا للشك كما هو معرضا للصحة إلا ما أكدته الحالة

عن طبيعة و ظروف عمل زوجها المرتبط بمصالح العائلة كليا والقائم على أساس التبعية و الخضوع لأن قطعة الأرض ليست ملكية خاصة لزوجها و ليست بحوزته قانونيا وإنما هي ملكية جماعية أي أرض الورثة.

ونستنتج بالنهاية أن زوج الحالة خاضع و تابع لسلطة العائلة الأبوية المستمدة من ملكية الأرض الجماعية ، فليس له الحق في التصرف بها إلا بمشورة و رضا باقي أفراد العائلة ، فمكانتة و مركزه تتحدد فقط داخل النسق الأسري الأبوي الكبير ، وبرغم إستقلالية الحالة وزوجها بسكن فردي عن العائلة الموسعة إلا أن دوره الإجتماعي كزوج ووالد ورب عائلة لا يتعدى حدود نسق العائلة الموسعة ولا يخرج عن إطار سلطتها . ويعتبر إعتراف الحالة عن شخصية زوجها الضعيفة سببا لكي يجعله عنيفا ضدها وخروجه من البيت بإرادته يعني أنه ليست لديه ثقة في نفسه ، و عدم إستجابته للحوار و تعنته دليل على أنه ضعيف الحجة عندما يناقش مشاكله العائلية و لجوئه لإستخدام قوته العضلية إقتناع لفرض نفوذه داخل الأسرة.

4-نتيجة المقابلة مع الحالة رقم 04 .

الحالة رقم 04 تعرضت لأنواع و أشكال من العنف في حقها وحق أطفالها ، فمن العنف اللفظي و الجسدي و المعنوي الى غيره من السلوكات العدوانية المؤذية و المحقرة ، كما أنها لم تشهد نوعا واحدا من العنف الفردي الزوجي بل أيضا من طرف حماتها سواء بإعتداء مباشر أو غير مباشر كالتحريض عليه أو التحرش بها لتشعل فتيل العنف بين إبنها وزوجته . فالأم تعنف ضد سعادة إبنها والزوج يعنف ضد زوجته . فهل هذا ما يمكن بتسميته العنف و العنف المضاد ؟ .

وإعتراف الحالة أنها تخاف زوجها و ترهبه كثيرا في قولها " داير لي الرهبة كالوحش " حتى الى يومنا هذا برغم تراجع عدوانه الجسدي عليها بالضرب يدل على أن الزوج يدري نقطة ضعف زوجته فخيوطها كلها بيده ، و القهر الممارس ضدها مازال متواصلا و العنف اللفظي مازال ساريا حتى بتقدم سنها تسمع الألفاظ والعبارات المؤذية ، و يحرمها من الخروج عند عائلتها إلا لوقت الضرورة أو المبيت عند بناتها في دريارهم الزوجية إلا في وقت الحاجة و الواجب ، فهي بنظره آلة تخدمه وقت ما شاء و تلبي

حاجاته وقت ما أراد و إبتعادها عنه غير مسموح به أما خطأها فغير مغفور فلذا نجدها ترهبه و تخافه .

إن واقع الحالة يؤكد أنها ذات شخصية ضعيفة وردود فعلها من خلال الإستجواب كانت بادية ، فكثيرا ما كان يظهر عليها التحسر والتأسف لحالتها كما أن إنعدام الثقة في نفسها مشتتة بين خوفها وذعرها منه وكأن العنف الممارس ضدها هو قدرها مع زوجها وهي بذلك لا تقدر على مواجهته و لا تجرأ على صده بل تستسلم لعنفه و سخطه عليها خشية منه وخضوعا له.

و من جهة أخرى فإن عامل تعدد الزوجات عند زوج الحالة بغير هدف سامي و غياب أسس دينية في الشروع فيه و سوء تطبيقه بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية يبدو كإنتقام من الحالة و من بناتها وخصوصا أن زوجها يلجأ الى هذه الممارسة و يسيئ إستخدامها بعد أن يصر على رفضه الزوج الذي تفضله بناته ويتعنت في الموافقة على الزواج لعدم تحقيقه رغبة بناته . وإن حدث و تمت خطبة أو زواج إحدى الفتيات الذي يبلغ عددهن ثمان (08) فإنه يسارع ويخطب زوجة جديدة له و يسعى للزواج بها و يقدم على ذلك بدون مبالاة بالنتائج التي قد يترتب عليه ، و تأكد الحالة أن له طفلتين من زواج تم بهذه الطريقة و بهذه الصفة و أيضا من إمرأة أخرى له طفل ذكر . فهل زواج زوج الحالة زواج من أجل الزواج ؟ أم أنه زواج لأجل تعويض زواج البنات ؟

سألنا الحالة عن كيفية إتمام زواج بناتها و ما هي العراقيل والصعوبات التي واجهتها في ظل هذا الوضع المرير فأكدت قول :<< لم يتحمل زوجي مطلقا مصاريف زواج بناته من البكر الى الصغرى ، لم يتبرع عليهن و لو بدينار قصد تسديد مبالغ الخياطة وتحضير جهاز العروس و لو لم تكن بناتي تعمل و لهم دخل لكان الأمر أسوء فثلاثة منهن كانوا يخيطن وواحدة تحيك النسيج وأربع منهن يزاولن مهنة بالقطاع العمومي و يتقاضين أجور . و إضافة عن هذا كان يتصرف في مهورهن بمشيئته و يحاول إقناعي بأني لا أعرف شيئا عن الأغراض و الجهاز الذي يخص العروس فهو أدرى بحكم مهنته فيها >>

تعتبر العوامل الثلاث الداعية لممارسة العنف ضد الحالة شبيهة بالدوامة التي لا تنتهي ، فقضية تعدد الزوجات بدون سابق إنذار وعدم تحمل المسؤوليات المنزلية و الإساءة الى الحياة الزوجية ، تصل بالحالة

الى العذاب و التهديد فلا يجوز لها معارضة زواجه من أخريات و لا طلب الإستفسار عن دوافع هذا الزواج و أيضا لا يحق لها بالمطالبة بحقوقها المادية و المعنوية . وتضيف : << لو لا أنه يعيش معي بنفس البيت و أنا مرغمة على خدمته لكنت مت بالشر فأنا أتقوت معه كرما و شفقة منه و ليس واجبا محتما علية أداءه >> . وعن العامل الثالث الذي يكمن في عدم المقدرة في الدفاع عن نفسها ، فهو يسيئ إليها و يتعمد الإذلال بها أمام أبنائها فيسبها و يلعنها ، هذه العوامل الثلاث إذا قامت بالرد عليها بكل حال من الأحوال فإن مصيرها الطلاق و الطرد من البيت و حرمانها من حقوقها .

و إستناجا يكون كالآتي : يعنف زوج الحالة ضد زوجته بالإعتداء الجسدي و اللفظي و بالإنتهاك الكلي لحقوقها و التقليل من شأنها وجرح كرامتها بسلوكاته العنيفة و التلذذ في الإساءة إليها مستعملا الطلاق و التهديد به سلاحه الأخير لو رفضت واقعها وإشتكت منه أو تمردت عليه إذن فعليها أن تقبل بعنفه بل تتحمله لأن الطلاق منه يشكل وصمة العار و الرذيلة لها ، كما هو مستحيل و غير مجدي فطلب الطلاق يقابله الرد بإعادة الزواج من غيرها . فهي بذلك مظطرة لأن تبقى مقهورة حتى لا تتحقق الصورة التي إختزنها عقلها من نماذج لزيجات فاشلة وأطفال مشردين و هذا ما تم الإفصاح عنه في الإستجواب.

يحسن زوج الحالة في سجن زوجته بمملكته و التفنن في أذيتها ويصد جميع المنافذ أمامها فهل يعتبرها ملكية خاصة به ؟

قد تكون هذه قناعة الزوج فعلا لأن الزوج الذي لا يحزر أن يملك إمرأة واحدة في حياته و يستبدل النساء كما يشاء وبأهوائه لمجرد أن حالته المادية مرتفعة و مكانته و مركزه مرموق (تاجر معروف بالسوق) هو زوج يحسب أن الزوجة شيئ خاص به أو هي إمتداد لشخصه و تبعية لذاته فلماذا يمنعها من أهلها و يسجنها بالبيت ويحرمها الخصوصية إن كان غير ذلك .

و يمثل هذا العنف الذي يقع على الحالة نوع من الإضطهاد المنظم الذي يحدث تحت غطاء المؤسسة الزوجية و قد لا تكون له علاقة بالظروف الخارجية المحتملة ، و إنما هو قضية تبعية وتسلط وإشكالية ضعف وقوة .

النتائج العامة ومناقشة الفرضيات :

الحديث عن العنف في إطاره النظري و المعرفي غير الحديث عنه في إطاره الواقعي ، فالحقل الميداني و أسسه المنهجية خلع الغطاء و كشف المستور عن الأفكار المسبقة و الأحكام القيمية التي صبغت توجهنا في البداية وبدى لنا أن تناول العنف يحتم التحيز والإنحياذ و التشبث بالروح العلمية الموضوعية لفهم حقيقة الظاهرة ومجمل أبعادها .

العنف و الأسرة مفهومين متناقضين بالإستنتاج ، فالأسرة بالفطرة تجمع أعضائها و توحد أفرادها و تلملم شملهم ، و العنف بطبيعته يضعفها و يشرد أعضائها و يهدم أسسها ، و لما كانت العلاقة الزوجية بالغة الأهمية ، إذ منها تنبثق الأجيال لترابط الزوجين بعهد وثيق كيانه المعروف و الإحسان و أسلوب التعامل و التفاهم فيها يحقق جوا من الود و التراحم وجدنا أن الواقع غير هذا و الحقيقة غير تلك ، فمن يلاحظ الممارسات اليومية للرجال و من يفهم السلوكات اللاإجتماعية للأفراد الأزواج يجد أن الوضع الإجتماعي قدر يغلي غليانه على نار الإعتداء والعنف ، ويفرز زبده على مرأى السلطات الرسمية والحكومات فيتدفق على بقاع الأسرة متسببا بذلك في الأضرار والجروح الإجتماعية و منتجا للأزمات العائلية و النزاعات الزوجية.

إن البناء الإجتماعي الجزائري ينم عن وجود و شيوع ظاهرة تندرج ضمن مؤسسة إجتماعية مدنية هي مؤسسة الزواج ، فالطابع الرسمي و القانوني الذي تأخذه يكفل للمرأة فرضا الحياة الكريمة والحقوق الكاملة و الإحترام المتبادل و ليس العكس مطلقا ، ولكن ما نستشفه من المعاش اليومي يثبت النقيض من ذلك . فأين هي مؤسسة الزواج التي تهدف الى تجسيد إرادة الله سبحانه و تعالى بإرساء دعائم الحياة الزوجية و تحقيق الثمار المرجوة من ذلك ؟

ما يحدث داخل البناء الإجتماعي الجزائري كظاهرة العنف الأسري مثلا ليس بالشيئ الجديد و إنما هو ذلك التطور الفعلي لما يحدث خفية و تسترا في بنية المجتمع الجزائري ، فأنماط المعيشة المختلفة بمجتمعنا و الذي هو في أصله " مجتمع تقليدي تعتمد توزيعا للأدوار وتقيم فصلا صارما بين الجنسين ، وفق نظام محدد للقيم يشكل

عناصر المخيال الأبوي ، بصورة لا يمكن معها للمرأة أن تكون لها إلا المكانة التي منحها إياها مجتمع الرجال "[1].

فمن التمييز الجنسي بين الرجل و المرأة نشرع في تفسير وشرح ووصف ظاهرة العنف الزوجي ، فالعلاقة بين الزوج و الزوجة في الأسرة ليست دوما علاقة تعاونية ، بل هي علاقة صراع يستولي فيها العنف على زمام الأمور ويكون في بعضها هو المهيمن ، وممارسة العنف ضد المرأة ارتبطت عبر التاريخ الطويل بوضعية المرأة الدونية في المجتمع ، و نلاحظ بعض الممارسات القائمة لدى بعض الأفراد أزواجا كانوا أو إخوة أو آباء في مجتمعنا تتنافى كثيرا مع الأسلوب الإنساني و الشرعي الذي يفترض بنا إلتزامه ، فبحكم دور المرأة الثانوي و مكانتها المهمشة في النسق العائلي الأبوي تجعل الرجل يستأثر بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و إقامته نظام الأسرة الخاص به ، وتوليه زمام السلطة على حساب المرأة هذه العوامل تمنحه القدرة على ممارسة الأدوار الإجتماعية ذات الصبغة الذكورية القهرية ، لكونهم يحتلون قمة الهرم الإجتماعي .

فما هو معروف " بالرجلة " في البناء الإجتماعي الجزائري يعطي الحق للرجل في التصرف بالمرأة كما يشاء فهو مطالب على أساسها بالحفاظ على الزوجة التي تنجب له الأبناء الورثة إعتقادا منه أنها أمانة في رقبته و ملكية في بيته ، و هذا الإلزام المستمد من المورث الثقافي يمكن الرجل من تحويل ملكية المرأة مباشرة بعد الإقتران بها حق مشروع له فهو من منطق الحفاظ على الملكية ورعايتها يبرر سلوكاته و أفعاله الموجهة ضدها .

إن إعتبار المرأة ملكية واردة في وسطنا الإجتماعي نقدا وعينا ، فكلنا ندرك أن المرأة موضوع تنافس بين الرجال في عزوبيتها وذلك المثل الشائع لا ينفي هذا عندما يقول : " مائة رجل يخطب وواحد يأخذ". فالمرأة التي تدخل القفص الذهبي هي فريسة من وقع إختياره عليها و المتزوج بها هو المتفوق و الفائز بها بعدما فشل الآخرين غيره من (الرجال) ، ولكي يضمن الرجل تفوقه الدائم وإحرازه المستحق و حتى تمدح رجولته على المكسب الذي حصل عليه ولا سيما في نسق العائلة الأبوي عليه أن يحرص كل الحرص خطر زوجته - في التدلل و التمرد عليه لأنه نالها بعد كفاح

---

[1] محمد حمداوي ، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي ، إنسانيات عدد 10، جانفي- أفريل2000،ص13.

مضني و بعد تنفيده كل الشروط اللازمة للحصول عليها – بأن يخضعها الخضوع التام لنفوذه ، و حتى يقال عنه بأنه رجل في محيطه الإجتماعي نجده يتفنن في إتقان أشكال تسلطه عليها لأن ذلك يقوي نفوذه و يحصن وضعه أمام أفراد عائلته و كي لا ينطبق عليه المثل القائل " مغلوبتي مرتي ".

وحتى لا يكون الرجل الزوج في موضع سخرية و إستخفاف من طرف عائلته لأنه يبادل زوجته المحبة و العطف و المودة على مرأى من الأم و الأخوات و الإخوة نجده يقسى على زوجته مرضاة لأفراد عائلته وطاعة وولاءا فيهم ، فهو لا يرضى بأن يسمع عبارة " تحكم فيه مراتو " فهذا يضعف موقفه و يزعزع مكانته و مركزه بالعائلة الموسعة أو حتى النووية .

إن المرور على حقيقة التركيبة الإجتماعية للمجتع الجزائري بوصفه نظام إجتماعي أبوي تقليدي ، و فهم مكانة المرأة ووضعيتها في ظله دون إستقراء الواقع الإجتماعي و دون إستكشاف البنية الأسرية لن يفيدنا في تحليل و تفسير العنف الموجه ضد المرأة ، فما كشف لنا ضمنيا أن مؤسسة الزواج في البناء الجزائري تمثل حقلا لممارسة تقنيات الإضطهاد و القهر ، فالرجل الجزائري يعيش تناقضا في شخصيته فهو من جهة يعجز أن يعلن لزوجته مشاعر الحب والعاطفة نحوها خشية من الإظطهاد المحتمل من العائلة و من جهة أخرى يحسب ألف حساب عند تصريحيه لزوجته ما يختلج بصدره لأنه يخاف إنقلابها عليه و تمردها بإقتناع مفاده أن زوجته لا يجب ولا يصح أن تعرف نقطة ضعفه لأنه ليس في صالحه و في هذا الموقف يباشر الإعتداء ضدها كي يتفادى كل محاولة منها في قلب الموازين لصالحها.

نلتمس من خلال هذا التحليل أن الرجل ينافق نفسه وهذا النفاق الذاتي يعلله بالرجولة و الفحولة ، فما هو حق على نفسه وواجبه اتجاه زوجته و شرعه الله سبحانه و تعالى في الكتاب و السنة هو عيب إجتماعي صقلته الثقافة الشعبية و تعصبت في تأصيله عند النفس البشرية ، ففي واقعنا الأسري و أعرافنا التقليدية تتحكم بعض الأساليب التي أصبحت واقعا حياتيا معيشيا يحكم أسلوب التعامل بين الرجل و المرأة أو بين الأبوين و الأبناء ويطبع العلاقة بينهما بطابعه ، ونلاحظ تحكم أسلوب العنف الذي تطبع به المجتمع العائلي فغدا يمثل عرفا حتى صار طبيعيا نحاول إعطاءه تبريرا منطقيا حين

نمارسه بدعوى كونه نهجا تربويا يعمل على تطبيع المرأة و تأديبها بما يتناسب مع تطلعات البيت الزوجي ، و كل هذا لأجل تحقيق حالة الإستقرار داخل إطار الأسرة من خلال الإلتزام بمنهج تكاملي مطلوب تحدده المعايير والقيم التقليدية مقابل التناهي عن ممارسة أساليب حياتية إجتماعية أو فردية مخصوصة . و من بين نماذج التنشئة التربوية و الإجتماعية التي تؤسس للعنف نجد ذلك الإقتناع السائد عند العامة والذي يصب فحواه في دائرة التحريض على العدوان في القول التالي :<< لا بأس إن كان أخوك الذي يضربك إنه بصدد تربيتك وتأديبك >>.

ليس من الغريب أن نفهم العنف الواقع على المرأة في المجتمع الجزائري ممارسة من أجل فرض واقع انظباط المرأة الزوجة والأخت و البنت ، فالضرب و الإساءة لن يكون في مطلق الأحوال غاية إيجابية هادفة الغرض منه العقاب و التقويم ، فهو أيضا وسيلة للضغط يملكها الرجل بهدف أن تنضبط المرأة عمليا وبشكل حاسم في تحقيق رغبات زوجها و مختلف حاجاته ومطالبه .

وهنا نتسآل هل إتيان الزوجة يجب أن يمر عبر قناة العنف ؟

سؤال كهذا ليس بعيد عن الواقع الذي خلصنا إليه من خلال التطرق لضحايا العنف الأسري – ظاهرة ضرب الزوجات - في المجتمع الجزائري ، و حتى إن لم نكشف عنه بصورة واضحة إلا أنه غير مستبعد عن ما جاء في البحث الميداني .

وحتى نذهب الى ما يجب أن نخلص إليه فعلينا بداية أن نقف على مجمل النتائج التي وصلنا إليها من خلال هذه المسيرة العلمية الشيقة ، بإستعراض الإجابات على الفرضيات التي وضعنها ببداية البحث و هي كالآتي :

*- إن مفهوم القوامة عند الرجل الجزائري بعيد كل البعد عن المنهج الإسلامي المطابق للتشريع الإسلامي ، والذي يحدد الإطار العام لأخلاقية التعامل بين الزوجين . و قد تم حصره من قبل الرجل سوى في ضرورة التجاوب معه في مجال الخصوصيات الزوجية المحددة وفي حفظ أمانة الواقع المادي الحياتي للعائلة و إلتزام الضوابط في مجال تسيير البيت الزوجي فقط .

فالإسلام لم يحصر الحياة الزوجية في مبدأ الحقوق والواجبات والتعامل معها من منطلق الفطرة و الغريزة الإنسانية فحسب ، بل أراد لها أن تتحول الى حياة تضحيات وتنازلات و حب يفيض بالسلم

و السلام و حين يشعر الزوجان بأهمية تلك التضحيات فإنهما يتبادلا الشكر و اللطف و الود .

إن درجة التحصيل الديني للأفراد لا تنطبق على الواقع الجزائري و تتنافى مع الممارسات على أرض الواقع ، و حتى إستخدام الضرب لمعالجة حالة المرأة الناشز كما أمر بها الله سبحانه و تعالى لا تعكس حقيقة صادقة لسلوكات الرجل الجزائري المسلم ، فالجزائري يقول و لا يطبق و حتى قوله ليس مصداقا فلما يقع بين هذا التناقض العميق ؟.

فالرجل الجزائري لا يضرب عملا بالآيات القرآنية و لا يعنف لأنه يسيئ التعامل معها ، و إنما يضرب لأنه يدرك أنه الرجل والرجل فقط ، لا يعلم حتى أن ضرب المرأة مباح في الشريعة الإسلامية فمن خلال نتائج البحث الميداني اقتصر تفسير الآية << الرجال قوامون على النساء ...>> إلا على شرح معنى القوامة و لم يتطرق مبحوث واحد للإشارة عن بقية الآية بالرغم من الأسئلة التي سبقت السؤال الأخير في الإستمارة كانت مصوبة لمعرفة رأي الرجل الجزائري في قضية ضرب النساء . فجهل المستجوبين بأن نظرة التشريع الإسلامي لهذه القضية وارد في باقي الآية دليل على أن المجتمع الجزائري يفتقد الى ثقافة إسلامية حول أسس المعاملة في الحياة الزوجية ، وهذا ليس حصرا بالرجل فقط و بل المرأة أيضا . وعليه ما يكون رأينا فلو كان فعلا الرجل يعلم أن ضرب المرأة مباح فماذا يمكن له أن يفعل؟ هل يستمر في عنفه ؟ أم يطبق تعاليم الآية ؟.

في الحقيقة أن المشكلة ليست متعلقة بالإطلاع على مضامين الآيات القرآنية قصد التفقه في أصول التشريع الديني بما يتناسب مع الفهم الصحيح لمبادئ التعامل و المعاملة في الدين بين الزوجين ، فهذا ليس مستبعدا عن وظيفة المؤسسة الدينية ودور أهل الكتاب و الفتوى و إنما المشكلة تكمن في فرض قوة الوازع الديني في التطبيق والتجسيد لهذه المبادئ على أرض الواقع .

وحتى إن كان إعترافنا أن ضعف الوازع الديني داخل الأسرة الجزائرية هو من أهم و أولى الأسباب و الدوافع الداعية لممارسة العنف ضد المرأة فهذه حقيقة مؤكدة أمام النتائج التي إستخلصناها من المقابلات مع الحالات ضحايا العنف ، فكلهم يؤكدون أن أزواجهم لم يعرفوا في حياتهم معاني الفرائض و العبادات و لم يمارسوها قط

ماعدا فرض الصوم . و ذهابنا الى نفي فرضية تبني الرجل السلوك العنيف اتجاه زوجته عملا بالآية الكريمة و إستنادا عليها في ممارساته ضد المرأة بالمجتمع الجزائري لا يعني على الإطلاق تبرئة الرجل من هذا السلوك وإنما الواقع لا يقف عند هذه الممارسة كشرعية مباحة للرجل إنطلاقا من تطبيق الآية التي تنص على ضرب الزوجات سواءا أحسن إستيعاب مضمونها و فهم تفسيرها أو أخطأ التدبر في معناها و التعامل معها .

و في هذه الحال يتحدد ضعف الوازع الديني بالأسر الجزائرية بالجهل التام لتعاليم ديننا الحنيف و التغييب الحقيقي لنهج التشريع الإسلامي في تسيير حياتنا الإجتماعية و قلة الإحتكام الى مقاييس ربانية وضعها رب العالمين كان هدفها الأول و الأخير هو جعل بالنفس البشرية راحة في الأخذ بها و الوقوف عند حدودها . فنحن فقراء أشد الفقر في إمتلاكنا الخبرة الدينية الإسلامية .

*- و عن الفرضية الثانية فإنها تنحصر بين الزوجين أساسا منذ أول ليلة إلتقيا فيها الى آخر يوم إنتكست حياتهما الزوجية ، ولعلنا نفهم بالفطرة أو بالطبيعة أن أهم عنصر في إستمرار الحياة الزوجية لكلا الزوجين هو توفر عوامل نجاح التجربة الزوجية ومن أهمها : الأمن النفسي و الإجتماعي للمرأة و الثقة و التقدير للرجل ، و ثانيها هو تمتع كليهما بفلسفة الحياة الزوجية من خلال وجود طريقة سليمة وآمنة للتحاور و إخراج المشاعر و التعبير عن الغضب .

فعالم الحياة الزوجية عالم خاص بالمرأة و الرجل و دخول هذا العالم و العيش فيه يحتم علينا أولا إحترام مبدأ الحقوق و الواجبات من طرف الزوجين ، و كي نفهم هذا المبدأ و نطبقه على أنفسنا علينا أن نعرف جيدا الطبيعة الفيزيولوجية والسيكولوجية لكل جنس ، وأن ندرك أن العلاقة الزوجية تكامل و توافق و ليس صراع و تنافس .

و الحياة الزوجية كيفما كانت تفرض على الزوجين آداب العلاقات المبنية على تحمل المسؤوليات و أداء الواجبات بدون أدنى تقصير وأقصى إهمال ، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية مع الحالات أكدت في مجملها أن سبب الخلافات مع الأزواج يوزه التخلي عن المسؤوليات الزوجية و عدم القيام بالواجبات و الأمور البيتية . و نتساءل لما يعنف الزوج ضد زوجته عندما تطلب منه الإنفاق على البيت والعائلة ؟ أفلا يدرك الزوج أن هذا واجبه الشرعي ودوره الإجتماعي ؟ أم أن الزوجة هي التي تسيئ المطالبة بهذه الحقوق ؟.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقرا طية ا لشعبية

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-

كلية الأداب والعلوم الإنسانية
والعلوم الإجتماعية
قسم الثقافة الشعبية – تخصص إنثربولوجيا

إستمارة البحث الميداني موجهة للرجال :

سيدي المجيب :

في إطار تحضير بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، يشرفني سادتي أن تتعاونوا معنا لإتمام حيثيات الدراسة الإستطلاعية التي تدور حول موضوع العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الجزائري ، راغبين في أن تمدونا بأرائكم ومواقفكم ، وتفيدونا بمعلومات موضوعية تستهدف الدراسة و تخدم الموضوع .

شكرا على مساعدتكم مسبقا .

ضع علامة (×) في المكان الذي يناسب الإجابة الصحيحة :

الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية :

1 السن : .....

2 المهنة :..... آخر .....

3 عدد الاطفال : ..... ذكور.....إناث .....

4 المستوى التعليمي:إبتدائي□متوسط □ثانوي□جامعي□بدون مستوى□ آخر□.....

5 مكان العمل: منطقة حضرية □ منطقة ريفية □ آخر□.....

6 الحالة المدنية : أعزب □ متزوج□ مطلق□ أرمل □

7 مكان النشئة : الريف□المدينة□آخر □.....

8 وضعية العمل : جيدة □متوسطة□سيئة□آخر□.....

9 مكان الإقامة : شقة□منزل تقليدي□فيلا□غير ذلك حدد .....

حول أراء وإتجاهات المبحوثين :

10 هل هناك نساء معك في مكان العمل أو مجال الدراسة ؟

نعم□ لا □ غير ذلك□لماذا ؟.....

11 هل تفضل وجود زميلات معك في العمل أو في مجال الدراسة؟

نعم □لا□ غير ذلك □ لماذا؟ .....

12ما هو موقفك من خروج المرأة الى العمل خارج البيت؟

موافق□ معارض□ غير ذلك□ لماذا؟ .....

13 في رأيك ما هو الوضع المناسب للمرأة الجزائرية المتعلمة ؟

الخروج للعمل و الحصول على الأجر□المكوث بالبيت وتربية النشئ □الحرية و الإختيار يعود لها□ غير ذلك□ لماذا ؟ .....

14 في رأيك هل تشكل المرأة المتعلمة خطرا على حياة ووضعية الرجل ؟

في البيت □في مكان عمله□في محيط عائلته□غير ذلك□لماذا ؟.....

15 كيف ترى دور المرأة الجزائرية في المجتمع ؟

ضروري و مهم□حيوي و فعال□ بدون فائدة و قيمة□غير ذلك□ لماذا ؟.....

16 مارأيك في الأسرة الجزائرية بشكل عام؟

محافظة و ملتزمة □ متشددة و متعصبة□ متفتحة و عصرية □غير ذلك □لماذا؟.....

17 أسلوب التنشئة في أسرتك يقوم على أساس :

الدين□ العادات و التقاليد□ تقليد الغرب و التشبه بهم□ غير ذلك□ لماذا.....

18 في رأيك هل هناك نوع من التمييز بين الجنسين داخل الأسرة الجزائرية ؟
نعم□ لا □غير ذلك□لماذا ؟.....
19 الفتيات في أسرتك يعاملن :
بالمساواة مع الذكور□بإحتقار و دون أي قيمة□غير ذلك□ لماذا ؟.....
20 في رأيك لماذا تعتبر المرأة دائما محل إنتقاد داخل الأسرة ؟
21 الزواج في أسرتك لكلا الطرفين (أنثى / ذكر) يتم بفعل :
الموافقة و الحرية التامة للطرفين□ الإمتثال لتقاليد و عادات المجتمع□
إرضاءا لرغبة و سلطة الاسرة□ غير ذلك□لماذا ؟.....
22 إختيارك لشريكة حياتك هل تم على أساس:
الإختيار العقلاني لكلا الطرفين□ الإختيار الشخصي لكلا الطرفين□
الإثنين معا□غير ذلك□ لماذا ؟.....
23 ما رأيك في طباع الرجل الجزائري ؟
مسالم وودود□عصبي و سريع الإنفعال□ عدواني و عنيف□غير ذلك
□لماذا ؟.....
24 في رأيك الزوج الذي يضرب زوجته يفعل ذلك ؟
حبا وغيرة عليها □خوفا منها□ إستجابة لظروف خارجة عنه □ تأكيدا لتفوقه عليها□غير ذلك□لماذا ؟.....
25 هل أسات يوما الى إمرأة (أخت/ بنت/ زوجة) ؟
نعم□ لا□ غير ذلك□.....
إذا كان نعم كيف كان ذلك؟
سب و شتم□ضرب وإعتداء □ حرمان من الدراسة و حبس بالبيت□
غير ذلك□لماذا ؟ .....
26 في رأيك ما هو قصد الزوج من ضرب زوجته ؟
ليحتقرها و ينتقم منها □ ليضمن سيطرته عليها□ ليؤدبها و يقومها□
ليثبت رجولته و فحولته□غير ذلك□.....
27 هل تعتقد أن ضرب الزوجة وزجرها من طرف زوجها يؤدي ؟
الى تماسك الأسرة □ تفكك الأسرة□ غير ذلك□ لماذا ؟.....
28 رتب الأسباب و الدوافع الداعية لممارسة العنف ضد المرأة حسب الأولوية (من1 إلى 9) :
* البطالة وضعف الدخل الفردي للأسرة □
*خروج المرأة للعمل و إحتلالها لأدوار و مكانات مرموقة□
* ضعف الوازع الديني في الاسرة□
* وباء المخدرات و الكحول□

*التمييز بين الرجل و المرأة (ذكر / أنثى) في الأسرة □
*تأثير وسائل الإعلام و التلفيزيون □
*عدم التكافؤ الإجتماعي والثقافي بين الزوجين □
*الذهنيات و العادات و التقاليد البالية □
* البيئة المحيطة بالأسرة □
أسباب أخرى: أذكرها .....
29 هل ترى أنه من حق المرأة ضحية العنف الإعلان و الشكوى الى القضاء ضد من إعتدى عليها ؟ نعم□لا□غير ذلك □لماذا ؟.....
30 هل أنت مع قانون الأسرة الذي ينادي بالمساواة بين الرجل والمرأة ؟
نعم □ لا□غير ذلك□ لماذا ؟.....
31 ما هو تفسيرك للآية الكريمة؟ :‹‹ الرجال قوامون على النساء ....››
إن كان لديك شيئ آخر تريد إضافته ، تفضل
.....:

جا معة أبي بكر بلقايد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تلمسان

العنف الأسري في المجتمع الجزائري - ظاهرة ضرب الزوجات-
دليل المقابلة

رقم الحالة :
رقم المقابلة :
تاريخ المقابلة :
التاريخ الشخصي و العائلي للحالة :
* قبل الزواج :
1 كيف كان ماضي حياتك العائلية و الشخصية ؟
2 كيف كانت ظروف عائلتك المادية و الإجتماعية ؟
3 هل بإمكانك أن تصفين لنا الجو العائلي السائد آنذاك ؟
4 كيف كانت طبيعة و نوع العلاقات الأسرية بين والديك ، الإخوة ، الأقرباء ....؟
5 تذكرين حياة الطفولة و المراهقة ، كيف عشتها ؟
6 ما هي أكثر الذكريات التي كان لها أثر كبير في حياتك الماضية ؟ أذكري منها الجميلة و السيئة ؟
* مشروع الزواج و كيفية الإرتباط :
7 كيف تعرفت على زوجك ؟
8 كيف تمت خطبتك منه ؟ (محض إرادتك / غصبا عنك/ بواسطة تدخل أحد الأقرباء)
9 على أي أساس تم إختيارك لزوجك ؟ (الحب / العقل / العادات والتقاليد).
10 من أشرف على زواجك ؟ وهل هناك من إعترض هذا الزواج ؟
* بعد الزواج :
11 كيف وجدت حياتك الزوجية الجديدة ؟
12 كيف كانت علاقتك مع زوجك و طبيعتها ؟
13 هل كنت سعيدة بهذا الزواج ؟
14 هل تقلقين أو تنزعجين إذا بقي زوجك خارج البيت مدة طويلة أو قضى أوقاته بصحبة أخرين ؟
15 تسألين عن سبب تأخره أو عدم انظباطه إذا لاحظت عليه ذلك ؟
16 كيف يكون أسلوب كلامك معه و أنت تسألينه ؟

17 كيف تتدبرين أمور بيتك وما هي مسؤوليات زوجك نحو بيته ؟
18 هل يجري بينك و بين زوجك حوار و تشاور و إستشارات عن حياتكما الزوجية و العائلية ؟
19 هل من أطراف خارجية تتدخل في حياتك الزوجية والعائلية ؟ (أذكريهم).
* المعاملة و التعامل بين الزوجين:
20 إذا ما إعترضتك مشكلة في بيتك كيف يتم حلها ؟
تتصرفين بمفردك / تستشرين زوجك / تكتمي الأمر و لا تخبرينه/ غير ذلك .
21 إذا ما حدثت مشكلة بالبيت كيف يعاملك زوجك ؟
يسبك و يشتمك / يؤنبك و يحذرك / يحملك المسؤولية كاملة / غيرذلك.
22 إذا تسببت في حدوث مشكلة خاصة بزوجك هل ؟
يضربك و يسيئ معاملتك / يتركك و يرحل / غير ذلك
23 كيف تواجهين مشاكلك الزوجية و تحلينها ؟
بالحوار و النقاش مع زوجك/ بالتعنت و العناد / بالصمت و الفرار / غير ذلك .

جا معة أبي بكر بلقايد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تلمسان

العنف الأسري في المجتمع الجزائري ـ ظاهرة ضرب الزوجات ـ
دليل المقابلة

رقم الحالة :
رقم المقابلة :
تاريخ المقابلة :

أولا : حيثيات العنف الزوجي :

1 متى تعرضت للعنف و كيف كان ذلك ؟
2 ما هو شكل العنف الممارس ضدك ؟
2-1) سب و شتم .
2-2) ضرب و سوط.
2-3) طرد من البيت خارجا
3 صفي لنا شكل العنف في كل حالة من الحالات ؟
4 أثناء الإعتداء عليك هل هناك من تدخل لوقف الحادث ؟ أذكريه ؟
5 هل تذكرين حالة زوجك قبل الإعتداء و بعده ؟

ثانيا : ردود الفعل إتجاه العنف الزوجي :

6 كيف تتصرفين مباشرة بعد ممارسة العنف ضدك ؟
6-1) إذا خرجت من البيت إتجهت الى أين ؟ الأهل / الجيران / المستشفى/ الشرطة .
6-2) إذا مكث ب البيت ماذا فعلت ؟ غضبت و صرخت على زوجك/ إلتزمت الصمت / رديت عليه بسلوك آخر .
7 هل شكيت زوجك الى القضاء جراء كل إعتداء ؟
7-1) إذا كان نعم لماذا ؟
7-2) إذا كان لا لماذا

ثالثا : الثمتلات الخاصة بالعنف الزوجي :

8 في رأيك ما هي أسباب و مبررات عنف الزوج ضد زوجته ؟
9 في رأيك هل القانون في الجزائر يحمي الزوجة المعنفة ؟ أذكري لماذا ؟
10 على من تقع مسؤولية العنف ضد الزوجة ؟
10-1) الزوجة وحدها
10-2) الزوج وحده

3-10) كلاهما
4-10) المجتمع .
11 ما هي العبادات التي تقومين بها أنت و زوجك ؟ أذكريها من فضلك .

*** هل لديك شيئ تودين قوله تفضلي مشكورة ؟**

violences contre les femmes
bilan de l'année 1999

consultations médico légales
Service de Medecine Légale
CHU Tlemcen

présenté par docteur M. BOUHMAMA.

Répartition des Consulations Médico-Légales selon le Sexe l'année 1999

Masculin	Féminin
1280 (63.68 %)	725 (36,32 %)
T o t a l : 2005	

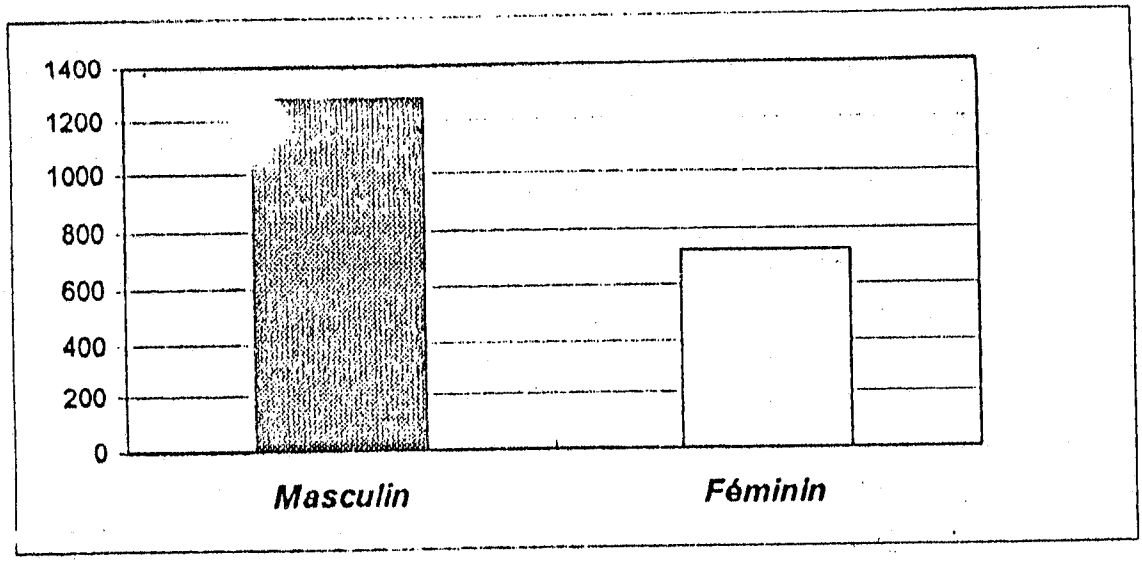

Répartition des Consulations Médico-Légales selon la nature de la violence
l'année 1999

CBV	Autres (accidents ...)
593 (88.2 %)	79 (11.8 %)
Total : 672	

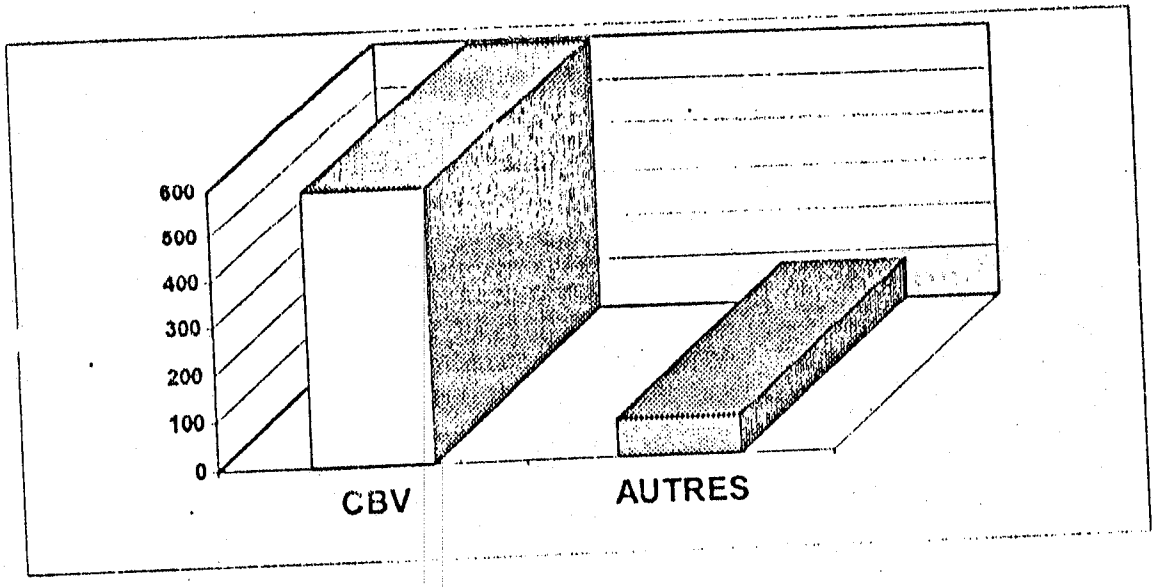

Répartition des Consultations Médico-Légales (CBV des Femmes) année 1999

Violence conjugale	Autres
148 (25 %)	445 (75. %)
Total : 593	

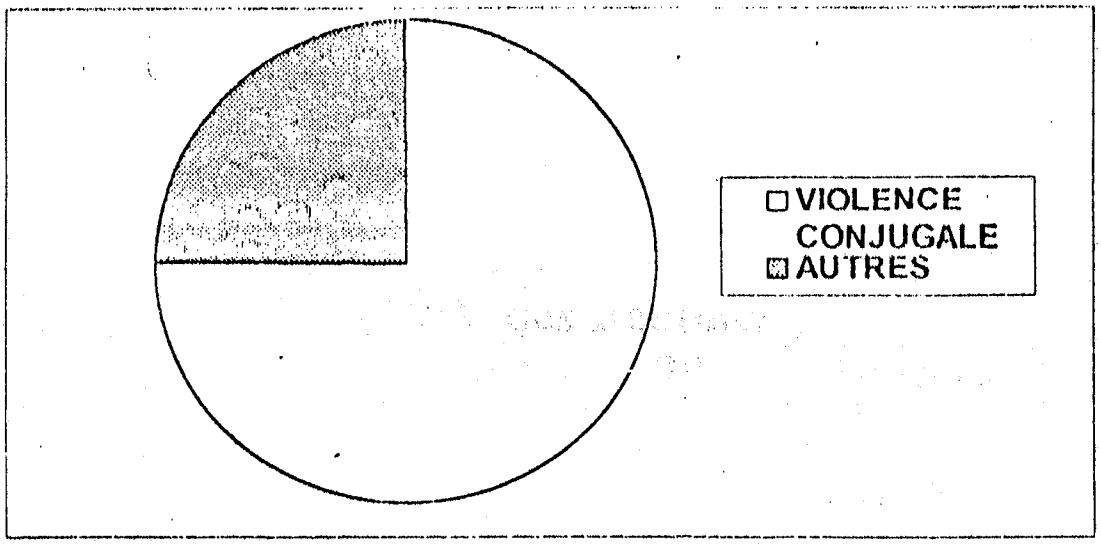

Observations

- les femmes representent le tiers des consultations de l'année 1999 (accident de la circulation, de la voie publique, de travail,...)

- la consultation pour coups et blessures volantaires representent le motif de consultation le plus fréquent (88,2%)

- la violence conjugale represente le quart des consultations

- la violence touche toutes les tranches d'âge avec une moyenne de 34 ans, elle se voit également chez des fillettes avec une légère prédominance des violences accidentelles

- la violence concerne toutes les classes sociales, cepandant plus marquée dans les milieux défavorisés (promiscuité,chomage, absence d'instruction, polygamie , nombre élevé d'enfants, alcoolisme et toxicomanie,...)

- les violences sont dûes essentiellement à des coups par objets contondants (coups de poings, de pieds, de tête, ceinture, baton,...) à des projection contre un plan dur et rarement à des objets piquants ou tranchants

- les violences sont surtout légéres egratignures, ecchymoses, hematomes,... ayant rarement occasionnées une (I.T.T) incapacité temporaire de travail de plus de sept jours; cependant des cas associés à des fractures ou des plaies suturées ont nécéssité une (I.T.T) de quinze à un mois

- des consultations répétées pour la victime du même agresseur ont été notées (porter plainte ou non surtout s'il s'agit du conjoint?)

- les violences morales posent des problèmes dans leur constatation et de leur appréciation (ITT).

Répartition des Consulations Médico-Légales selon la nature de la violence par tranche d'âge l'année **1999**

Tranche d'âge	Cas	%
15 - 19	48	7.3 %
20 - 24	**76**	**11.6 %**
25 - 29	**105**	**16.1 %**
30 - 19	**95**	**14.5 %**
35 - 39	**88**	**13.5 %**
40 - 44	**81**	**12.4 %**
45 - 49	51	7.8 %
50 - 54	26	4.0 %
55 - 59	35	5.4 %
60 - 64	21	3.2 %
65 - 69	10	1.5 %
70 - 74	6	0.9 %
75 - 79	8	1.2 %
80 - 84	4	0.6 %

Répartition des Consulations Médico-Légales selon la nature de la violence (- 15 ans)
l'année 1999

CBV	Autres (accidents...)
24 (54.3 %)	29 (55.7 %)
Total : 53	

- prendre conscience de l'existence de violences contre les femmes sous diverses formes (physique, morales, sexuelles...)

Ces violences sont présente partout (couple, famille, voisinage, travail,...) et ont une ampleur considérable.

- Creer les structures spécifiques nécessaires pour l'accueil de ces victimes, au niveau des urgences ou des services de medecine légale où une equipe pluridisciplinaire (medecin , psychologue, sosciologue, légiste...)

le médecin légiste est utile , il examine la victime ,et delivre le certificat medical initial de constatation, pièce maîtresse de la procedure judiciaire

- former un per...nnel médical et para médical ayant les qualifications necessiares pour recevoir des victimes "particulières"par leures blessures

الخبر
EL KHABAR

الإثنين 8 مارس 2004 م الموافق لـ 16 محرم 1425 هـ/ السنة الثالثة عشرة / عدد 4028

دراسة حول العنف ضد المرأة في الجزائر

40 بالمائة من الرجال يعتدون على زوجاتهم

أظهرت دراسة قامت بها مجموعة من 12 خصائيين في الفترة الممتدة بين 21 ديسمبر 2002 و 21 جوان 2003، على المستوى الوطني تنامي العنف ضد المرأة بمختلف صوره.

غ. فاروق

● ركز المسح، الذي أشرف عليه المعهد الوطني للصحة العمومية بالتنسيق مع وزارة العدل والمديرية العامة للأمن الوطني، على أربعة محاور؛ حيث تم العمل في دراسة حالات النساء اللاتي تقدمن إلى مصالح الطب الشرعي و طب النساء ومصلحة الاستعجالات وكذا الطب العقلي. ومست الدراسة في الوسط الصحي 3746حالة، قالت بشأنها السيدة بودرياس، أخصائية في الطب الشرعي، أن 40 بالمائة من المعتدين على نسائهم هم الأزواج. الأمر الذي يجعل البيت العائلي مسرحا لـ 73 بالمائة من الاعتداءات. وعادت حصة الأسد إلى الاعتداء الجسدي بتسجيل 2987 حالة اعتداء و 202 اعتداء جنسي. وكشفت السيدة بودرياس أن العنف لا يمس النساء غير المتعلمات فقط، فمن بين الحالات المذكور توجد 211 بحوزتهن شهادات دراسات عليا، و 1176 منهن متزوجات و 766 يمارسن مهنا مختلفة.

أما عن المحور القضائي فمس 2130 دعوى قضائية رفعتها نسوة من مختلف الأعمار تعرضن بشكل أو آخر إلى العنف الرجالي. و على عكس ما تمت معاينته في الوسط الصحي، فإن أغلب النساء يتحاشين رفع دعاوى قضائية ضد أزواجهن، لعدة اعتبارات، لذا نجد في هذا المحور أن أغلب المبلغين هم مثلا الجيران أو أشخاص يعيشون في محيط الضحية. و من هذا نصل إلى قناعة أن الشهادة الطبية التي تتحصل عليها المرأة لتعرضها لضرب قرينها لا تصل إلى مركز الشرطة أو العدالة، بل تستخدمها النساء لمساومة الزوج ليعدل عن تكرار اعتداءاته. و في عرضها للأرقام التي تم جمعها على مستوى عدد من محافظات، الشرطة، أشارت الدكتورة مجاهد، أن 92 بالمائة من الشاكيات تقدمن إلى مصالح

ص. الأرشيف

الشرطة بعد أول عملية اعتداء تعرضن له، مما يثبت، حسب المتحدثة، أن المرأة استطاعت حتى ولو بنسبة ضئيلة تكسير هاجس الخوف، الذي كان يحول دون معاقبة المعتدين. و من بين الحالات الـ 2444 التي تمت دراستها 9 بالمائة منها كانت حالات اعتداء جنسي و67 بالمائة اعتداءات جسدية.

و تبين من خلال الأرقام المقدمة من قبل الدراسة أن معدل عمر النساء ضحايا العنف في الجزائر يدور في حدود 32 و 33 سنة، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من الفتيات دون 18 سنة. وظهر جليا أن أغلب المعتدين من الرجال، خاصة الأزواج يعانون من البطالة ومشاكل اجتماعية واقتصادية أخرى.

(غ.ف)

ضد النساء في الغرب

"الوعد مع الضرب المبرح كل 9 ثوان"

● تتعرض المرأة في المجتمعات الغربية [illegible] من أشكال التعذيب والانتهاكات التي تفوق الوصف. بالإضافة إلى صور التشكيل الثقافية والهجوم الشرس عليها، تسلم المرأة من الاعتداء البدني عليها في بلاد الغرب من بعض المتطرفين والعنصريين.

[illegible] العنف المنزلي السبب الرئيسي في [illegible] موت واصابة النساء على نطاق العالم. [illegible] الأمم المتحدة المعنية بالمرأة [illegible] واحدة من بين كل مائة امرأة في الولايات [illegible] من النساء اللاتي يتعرضن للضرب والاعتداء بشكل مستمر تقوم بإبلاغ السلطات عما تعرضت له.

وحسب تقارير الشرطة الفيدرالية [illegible] عن العنف ضد المرأة الأمريكية. [illegible] بالمائة من الرجال في أمريكا يضربون [illegible] يؤدي إلى عاهة. [illegible] بالمائة [illegible] تستسلمي حالاتهن الدخول للعناية [illegible]. والذي كتب ذلك هو الدكتور جون [illegible] مساعد مادة علم النفس في [illegible] كارولينا. وحسب تقرير الوكالة [illegible] الأمريكية للتحقيق [illegible] هناك زوجة يضربها زوجها [illegible] ثانية في أمريكا. فيما أشارت تقارير [illegible] أنه في كل 9 ثوان تتعرض امرأة [illegible] للضرب والاعتداء من قبل شريكها في [illegible]. وكتبت صحيفة أمريكية أن امرأة [illegible] كل 10 نساء يضربها زوجها. ففقبت [illegible] صحيفة "علاقات عائلية" أن امرأة [illegible] واحدة من كل امرأتين يضربها زوجها [illegible] تتعرض للظلم والعدوان. وهناك 59 [illegible] من النساء اليابانيات هن ضحايا [illegible] المنزلي. وذكرت ذات التقارير أن 42 [illegible] من النساء في كينيا و50 بالمائة من [illegible] باكستان قد تعرضن لتجربة العنف [illegible] امرأة معرضة للضرب سنويا.

الجيوانات تعامل أحيانا أفضل من النساء. فلو أن رجلا ضرب كلب في الشارع سيتقدم شخص ما يشكو لجمعية الرفق بالحيوان. لكن لو ضرب رجل زوجته في الشارع فلن يتحرك أحد في فرنسا". وهناك أيضا 92 بالمائة من عمليات الضرب تقع في المدن و 60 بالمائة من الشكاوى الليلية التي تتلقاها شرطة النجدة في باريس هي استغاثة من نساء يسيء أزواجهن معاملتهن.

وفي استردام اشترك في ندوة 200 عضو يمثلون احدى عشر دولة، كان موضوع الندوة "اساءة معاملة المرأة في العالم" أجمع واتفق المؤتمرون أن المرأة مضطهدة في جميع المجتمعات الدولية وبعض الرجال يحرقون زوجاتهن دون أن يكون هناك سبب لذلك.

وأوضحت مصادر الأمم المتحدة أن نصف ضحايا جرائم القتل في روسيا هن من النساء ويتم قتلهن بيد شريكهن الذكر. وفي جنوب إفريقيا، فإن امرأة تتعرض للاغتصاب كل 80 ثانية.

وأكدت أن امرأة من بين خمسة في الولايات المتحدة تكون ضحية للاغتصاب خلال حياتها. علما بأن امرأة واحدة يتم اغتصابها كل 3 دقائق.

أما في مانيلا فيتم التبليغ في كل يوم عن تعرض امرأة للاغتصاب.

وذكرت المصادر أن ثلث النساء في كندا وهونغ وانيوزيلندا والترويج يتم استغلالهن جنسيا خلال مرحلة الطفولة. ويتم قتل 5000 عروس في الهند أو يقدم على الانتحار كل عام لأن هدية أو مهر الزواج الذي قدمته العروس للعريس لم يكن في نظر الأخيرين ملائما أو منصفا.

م. فريد

الخبر عدد 4028

برنامج تحسيسي لمنظمة العفو الدولية بالجزائر

"فلنضع حدا للعنف ضد المرأة"

ستشرع منظمة العفو الدولية، الممثلة عبر فرعها بالجزائر الذي تأسس عام 1991، في الشطلة لتدخل في اطار حملة عالمية أختير لها شعار "فلنضع حدا للعنف ضد المرأة"، ولتهدف هذه النشاطات الى تحسيس كل من الهيئات الرسمية والمجتمع المدني حول قضية العنف الذي تتعرض له المرأة في الجزائر.

● تزامنا مع احياء اليوم العالمي للمرأة، سيكشف فرع منظمة العفو الدولية خلال ندوة صحفية، تنظم خلال اليومين المقبلين عن طبيعة الأنشطة المزمع تنظيمها بغية تحسيس الرأي العام المحلي تجاه مختلف صور العنف التي تطال المرأة الجزائرية. وتهدف تحركات المنظمة غير الحكومية الى مسعيين، الأول تجاه الهيئات الرسمية يتقدمها البرلمان بغرفتيه وكذا السلطة التنفيذية من خلال تحسيس القائمين على شؤون

البلاد صوب قضية العنف ضد المرأة. أما المسعى الثاني فيتمحور حول تجنيد المجتمع المدني والرأي العام حيال مسألة العنف وفي هذا الصدد تم برمجة دورة تكوينية لإطارات الجمعيات النسوية لاطلاعهن على مختلف الجوانب القانونية للملف، كما تم تشكيل شبكة من رجال القانون، بالاضافة الى اقامة حملات تحسيسية تزامنا مع احياء اليوم العالمي للمرأة لهذا العام على مستوى جامعات بجاية، جامعة الجزائر وكلية الحقوق بين عكنون. أما فيما يخص قانون الأسرة الذي يعود الى واجهة كل يوم 8 مارس، ترى منظمة العفو الدولية، عن طريق فرعها الجزائري أنه من الأجدر "تعديله وإثرائه بدلا من إلغائه، لأنه من الصعب حتى لا نقول مستحيل إلغاء شيء قائم". للاشارة، فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا مفصلا حول "العنف والمرأة" سيرافق الحملة التي تم تبنيها تحت شعار "فلنضع حدا للعنف ضد المرأة" وأعلن عن انطلاقها رسميا من العاصمة البريطانية لندن من طرف الأمنية العامة للمنظمة، ايرين خان، التي قالت "النساء يتعرضن الى درجة مرعبة من العنف سواء في ميادين القتال أو في غرف النوم"، واصفة ما تتعرض له النساء من عنف بـ "جراح كونية". وأصرت المتحدثة أنه عكس ما يتخيل للجميع فإن العنف لا يمس نساء العالم الثالث أو اللاتي تعشن في دول تهزها حروب أهلية مستدلة بتعرض 25 ألف فرنسية سنويا للاغتصاب.

غ. فاروق

Si l'on se réfère aux statistiques des types de violences appliquées aux femmes, de SOS Femmes en détresse, il semble que les violences dont les femmes sont les victimes, aient diminué de 2000 à 2001. S'agit-il d'une réelle décrue de la brutalité envers le sexe dit faible ? On ne peut présumer de rien d'autant que ces chiffres ne correspondent pas au nombre d'appels enregistrés qui oscillent entre 4 à 5.000 l'an. Examinons cependant ces chiffres : violences conjugales de 207 à 83, violences familiales de 117 à 46, violences sociales de 43 à 6, violences sexuelles de 11 à 7, viols de 11 à 5, inceste de 8 à 4, tentatives de suicide de 2 à 6.

Pour l'année 2002, ce sont encore les femmes battues qui détiennent la palme avec 149 cas de violences conjugale et familiale. La violence sexuelle passe à 3 cas, la violence sociale à 5, le harcèlement sexuel à 4, le viol à 3, l'inceste à 3, la répudiation à 1 seul cas (enregistré par l'Association) et 15 cas de non-versement de pension alimentaire. C'est dire aussi que la violence est multiforme et ne se traduit pas toujours par des hématomes. Enfin, pour le premier semestre de cette année, la violence conjugale et familiale a fait le cas de 39 appels, le reste se stabilisant dans cette terrible « norme ».

Opérationnel depuis 1995, le Centre d'écoute juridique et psychologique s'attelle à aider ces femmes livrées à une précarité à haut risque. La spécificité du centre d'écoute se trouve être dans cette aide à distance, par téléphone au 021.92.60.76 et garantissant l'anonymat absolu des femmes ayant « osé briser le mur du silence ». On nous donne le chiffre de 517 femmes ayant utilisé ce recours et pu, de ce fait, atténuer sinon régler leurs problèmes. A « SOS Femmes en détresse » on insiste sur le fait que « l'expérience du centre nous montre une grande demande potentielle chez les femmes qui ne trouvent pas toujours autour d'elles de soutien : elles sont victimes de conflits familiaux, de violences dans la famille ou au niveau du couple, de viol, d'inceste, de harcèlement sexuel, d'agressions dans la rue, et ressentent un immense senti-ment d'échec ».

الفهرس .....
المقدمة .....أ
أسباب إختيار الموضوع.....ب
أهدا ف البحث .....ت
مشكلةالبحث .....ت
الدراسات السابقة .....خ
منهج الدراسة .....ذ
مجتمع الدراسة .....ر
محتويات الدراسة .....ش
صعوبات الدراسة .....ص
الباب الأول : الإطار النظري 16
الفصل الأول : البناء الأسري 17
أولا : مفهوم الأسرة 19
المفهوم اللغوي 19
المفهوم الاصطلاحي 19
التعريف الإجتماعي للأسرة 22
ثانيا : النظام الإجتماعي للأسرة 23
البعد الإجتماعي 23
البناء الوظيفي 24
أنماط الأسرة 24
الأسرة النووية 24
الأسرة الممتدة 25
الأسرة المركبة 25
أسرة التوجيه 25
أسرة التناسل.....25
الأسرة الأبوية 26
الأسرة الأمومية 27
الأسرة البنيوية 27
وظائف الأسرة 27
الوظيفة البيولوجية 28
الوظيفة الإقتصادية 28
الوظيفة التربوية 28
الوظيفة النفس -إجتماعية 29

الوظيفة الترفيهية 29
الوظيفة الدينية 29
ثالثا : الأسرة الجزائرية : المميزات والمقومات 30
خصائص الأسرة الجزائرية 30
العائلة الجزائرية أسرة متضامنة إجتماعيا 30
العائلة الجزائرية أسرة تقليدية 31
العائلة الجزائرية أسرة أبوية 32
العائلة الجزائرية : القيم الريفية التقليدية 33
الأسرة الجزائرية والتغير 33
الأسرة الجزائرية والتشريعات القانونية 34
خلاصة 38
الفصل الثاني : العنف الأسري 39
أولا: ماهية العنف 41
مفهوم العنف 41
مظاهر العنف 42
أنواع العنف 43
أشكال العنف 46
العنف الأسري أوالمجتمعي 47
ثانيا : نظريات العنف الاسري 49
العنف الأسري من وجهة نظر النظريات الإجتماعية المحافظة 50
العنف الأسري من وجهة نظر الإتجاه النسوي الراديكالي 53
نظرة التشريع الإسلامي للعنف الأسري 55
ثالثا: تطورالعنف الأسري في المجتمعات 62
إحصائيات وأرقام العنف الأسري في العالم الغربي 63
إحصائيات وأرقام العنف الأسري في العالم العربي 64
إحصائيات وأرقام العنف الأسري في الجزائر 65
خلاصة 71
الباب الثاني: مظاهر العنف الأسري في المجتمع الجزائري 73
الفصل الأول :المرأة والعنف الأسري 75
الدراسة الميدانية الأستطلاعية 76
تعريف بالدراسة الميدانية الإستطلاعية 76
تحليل البيانات الشخصية والإجتماعية لمجتمع البحث 78
قراء ة في نتائج الدراسة الميدانية الإستطلاعية 84

المرأة ومظاهر التغير الإجتماعي 84
العمل المأجور والمرأة 85
الأسرة الجزائرية والمرأة 94
المرأة والعنف الأسري 105
العنف الزوجي ضد المرأة 105
نظرة القانون والتشريع الجزائري 117
إستخلاص نتائج الدراسة الميدانية الإستطلاعية 121
إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من العمل النسوي 123
إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من الأسرة الجزائرية 125
إتجاهات الرجل الجزائري وموقفه من العنف ضد المرأة 128
إتجاهات الرجل وموقفه من القضاء والتشريع الجزائري 130
خلاصة 131
الفصل الثاني : دراسة ميدانية نموذجية لضحايا العنف الأسري 133
أولا : ضرب الزوجات ، طبيعة الظاهرة وأبعادها 134
أسباب إختيار الحالات النموذجية 135
تحديد العينة 136
الأدوات المستعملة في دراسة الحالات 137
تقديم الحالات النموذجية 138
بطاقة المعلومات الحالة رقم 01 138
بطاقة المعلومات الحالة رقم 02 139
بطاقة المعلومات الحالة رقم 03 140
بطاقة المعلومات الحالة رقم 04 141
المقابلات مع الحالات النموذجية 142
الحالة رقم 01 142
المقابلة الأولى 142
المقابلة الثانية 146
الحالة رقم 02 148
المقابلة الأولى 148
المقابلة الثانية 153
الحالة رقم 03 155
المقابلة الأولى 155
المقابلة الثانية 161
الحالة رقم 04 164
المقابلة الأولى 164

إن الصراحة و التفاهم و الود بين الشريكين يؤدي الى إنسجام وتوافق و تجانس العلاقة الزوجية ، و إنعدامها يعكس ضعف و خلل وفتور العلاقة بينهما و إن وقفنا على واقع فرضيتنا نجد أن الزوجة تثير غضب زوجها و تستفزه و هي تطلب منه تحمل مسؤولياته برفع صوتها و إبراز عينيها و توجيه السب و الشتائم وهذا ما لم تنكره الحالات أما هو لا يصبر عليها و يجادلها فيعنف ضدها .

و أمام هذه الفرضية ذات الإتجاه الثنائي لسنا في موضع إتهام كليهما أو الدفاع عنهما بل الحقيقة تتجاوز ذلك فالمثل الشعبي يقول :<< لو كان شفت زوج متفاهمين فالدرك على واحد >> . من هذا المثل الشعبي يتضح لنا أن الثناء الذي يشمل من يتحلى بالصبر والمقدرة على تحمل أحد الزوجان لبعضهما ثقافة شائعة في البيوت الجزائرية ، ويطلق هذا المثل على الأزواج الدائمون في حالة النزاع و الصراع فإذا وجد من تحمل للآخر هفواته و أخطائه (بالنسبة للرجل) وراعى ضعفه و طبيعته (بالنسبة للمرأة) مشت السفينة برغم زعزعة الرياح وضرب الإعصارات أما إذا حدث العكس من ذلك وسبح كل واحد منهما في بحره المثالي غرقت السفينة و إنتهت الى الهلاك و مثل العلاقة الزوجية كمثل هذه السفينة التي تفقد توازنها لأن شراعيها تنحيا عن مكانهما و تخليا عن وظيفتهما .

فإصطدام الزوجين و تعاركهما في الحياة الزوجية لأجل شد الحبل والفوز بالنصر هو إستثمار لجدور العنف (فمن جهة الزوجة تصاعد في المطالبة بحقها في الإنفاق و تحمل المسؤوليات بأسلوب الهجاء والسخرية ، و من جهتة الزوج يعاند و لا يكترث في الإستجابة لمطالبها) و لا يأتي اللعب و المراوغة من دون ضرائب و من دون ثمن ، فاللعبة هنا تحكمها قاعدة فقدان ضبط الأعصاب و غليان العوامل السيكولوجية و غياب أساليب المعاملة لكل منهما و بطبيعة الحال الثمن هو الأقوى من يفوز و ينتصر .

وما يزيد الطين بلة لو أن الزوجين فعلا يفتقدان لثقافة الحوار الهادئ و قانون النقاش الهادف و صرخ الإحترام الكامل الى تجنب الوصول لمرحلة الإنفجار المثمتلة في الضرب ، فالأواصر الطيبة والروابط الحسنة تغيب وتحل محلها اللكمات و الكدمات لتجعل خاتمة اللعبة بين الزوجين جروحا و كسورا أو حتى دماءا .

*- أما فيما يخص الفرضية الثالثة فإنها أكثر واقعية و تحققا في أوساطنا الإجتماعية . فالتنشئة الإجتماعية عموما و القناعات الذكورية

خصوصا تعطي الرجل أولوية تقويم و تأديب المرأة من قبل الرجل الأب و الرجل الأخ و الرجل العم و الرجل القريب فالأقرب حقا مشروعا على المرأة وواجبا ملزما على الرجل، فينتقل هذا الحق والواجب معا مصاحبا المرأة الفتاة الى بيتها في المرأة الزوجة ظنا منها أنها مسؤولية زوجها و إعتقادا منه عليه تحملها ، و بترسيخ هذه العادة التي طبعت على الرجل إنتهاج أسلوب الإساءة في حل المشاكل الأسرية نتساءل : هل يعقل أن يخطط الرجل لإستخدام الضرب ضد زوجته قبل الزواج أو عند إحتدام الخلاف بينهما ؟

و للإجابة على هذ السؤال كان علينا أن نعود الى التجارب الماضية للزوج الذي يضرب و الزوجة التي تستسلم للضرب فمن الأسباب المؤدية للعنف عامة و العنف الأسري خاصة طريقة التربية التي تربى عليها الفرد ، فالزوج الذي كان أهله عنيفين معه في طفولته أو شبابه و يحملاه مسؤولية ما يقع كاملة بالتأنيب و الترهيب والضرب نجده يسقط ذلك على زوجته مستقبلا عند إختلافهما وتجادلهما ، وكذلك الزوجة و هي طفلة قد لا تفهم لغة مفردات التبعية و الخضوع للذكر و لكنها تمتص لغة العواطف فتحرك في داخلها شعور نقص كثيرا ما يأتي على لسانها في إعتراف (أنا غير مقبولة ، أنا خطأ) . هذه العواطف السلبية ألصقت في قلبها إحساسا عميقا يستيقظ في حالة أي تعنيف أو توبيخ و يجعلها تتميز بهذه الحساسية الشديدة ، و يعود هذا الإستنتاج المستقر على موقع المرأة فتفسر أي سلوك بأنه موجه ضدها ، ناهيك عن تلك التي عايشت علاقة أسرية في محيطها كان الضرب هو لغة الحوار بين أبويها أو أحد أفراد أسرتها نجدها ترى أمر العنف ضدها طبيعي عادي نابع من سلوكيات الرجل .

قد يتطابق رؤية الزوجين لسلوك العنف المنتهج في حياتهما الزوجية على أساس عادة إجتماعية مقبولة و مباحة ، فمادامت الزوجة لا تبرح مكانها و لا تحرك ساكنا عندما يعتدي عليها زوجها و لا تتجرأ بأن تشكوه للقضاء ، و تبرر عنفه في كل الأحوال وتحاول إخفاء بعض الكدمات لحمايته و التستر عليه و تذهب حتى لتلوم نفسها وتحقر ذاتها لأنها تعتقد أنها سبب ثورة الرجل عليها فهذا يؤكد إيمانها الخالص و شعورها اللاواعي بأن ما يحدث معها من حق زوجها و إعتقادها بأنها تستحق الضرب بسبب جهلها وخطئها ، فردة فعلها قلما تكون منطقية حتى تستفيق من هذا

الوضع و إنما هي مجرد إنفعال مؤقت سرعان ما يتعدى مفعوله آثار الضرب وزالها من الجسد.

كما هو الشيئ نفسه مع الزوج الذي إعترف بأن الضرب هو تعبير عن الشعور بالحب و الخوف و الغيرة اتجاه الزوجة ولأنه يحب زوجته و يحب لها الأحسن و الأفضل يضربها لتتأدب ، وتنظر هي الأخرى له بنفس الشيئ لأنها تخشى الطلاق ، فهو عندها زلة أعظم من الضرب و تقبل به لأملها الكبير جدا في أنه سوف يتغير ، فإقتناع الزوجين بهذا السلوك اللاإجتماعي و الخضوع له في تسسير و تدبير شؤون الحياة الزوجية هو تشكيلة حضارية ساهما في إنتاجها المجتمع وخصصت لها الأسرة رحم الميلاد أين بادرا إليه الوالدان لأول مرة أمام الأبناء .

*- و حول الفرضية الرابعة فإن تحققها على أرض الميدان لم يأخد صبغة العمومية إلا عند حالة واحدة التي كان زوجها يقع تحت ثأتير البطالة و المخدرات معا . و نتساءل في هذه الحال ما إن كانت المخدرات نتيجة البطالة أم البطالة سببا للمخدرات ؟ وإرتباط كليهما أدى إلا العنف ضد الحالة .

أما الرجل الجزائري في ترتيبه لدوافع و أسباب العنف ضد المرأة أكد أن البطالة و ضعف الدخل الفردي للأسرة يحتل المرتبة الثالثة في تصنيفه و هو سبب مهم حسب رأيه في حدوث العنف . لكن النتيجة معكوسة مقارنة بين نظرة الرجل وإعتراف الحالة ، لأن الحالة تعطي زوجها المال و مع ذلك يعنف ضدها ، أي بمعنى أنه لا يستجيب لتدهور أوضاعه المالية و عدم قدرته على تحقيق ما يرغب كما إفترضنا ، و ليس بمسؤول عن تلبية حاجات بيته و تحمل الإنفاق عليه لكي يجعل من ضعف دخله المادي و إفتقاده العمل الذي يعوضه عن ذلك دافعا وجيها ليلجأ الى العنف ضد زوجته .

إن عدم إثبات الفرضية في البحث الميداني بنسبة ملفتة للنظر لا يعني نفيها مطلقا في الواقع ، كما أن إستنتاج متغير المخدرات له منحى آخر نظرا لعلاقة هذه الأخيرة بظاهرة البطالة و علاقتهما بظاهرة العنف عموما . فإن إفترضنا للمرة الثانية أنه فعلا الرجل الذي يعنف ضد المرأة هو الرجل الذي يعاني من البطالة و قلة فرص العمل نتيجة الإفتقار الى الموارد المادية كما صرح به المبحوثين واعتبرنا أن هذه الفرضية صحيحة . فهل يستوجب علينا تحديد

ميزات وطباع الرجل البطال الذي يمارس العنف ضد زوجته ووضعية الزوجة أمام هذا الزوج البطال ؟

و ما نود الإشارة إليه أن هذه الفرضية ليست مستقلة تماما ليتم تحققها في الواقع بسهولة تامة ، بل هناك عوامل أساسية وجانبية تتدخل حتى نستطيع الإقرار بأن الرجل يضرب زوجته لأنه بطال أم لكونه بطال فهو يضربها ، ففي الحالة الأولى قد يضربها إستجابة للقهر الخارجي الذي يعانيه جراء العوز و البؤس و الحاجة والإضطهاد و هنا الضرب يكون نتيجة ، أما في الحالة الثانية فهو يضربها لأنه عاجز أمامها عن تحمل مسؤوليات البيت و التي تكون تحت تصرفها لأنها تنفق عليه و على بيتها ، و هنا يكون الضرب سبب مقصده إخفاء الضعف بإرغام الزوجة على تنفيد شروطه أو الإساءة إليها .

*- و بالنسبة للفرضية الأخيرة فإن صحتها في الواقع المعاش تبدو واضحة و ملموسة و لكن بعيدة المعالم و الرؤى وإن كان الكل يشارك في العنف ضد المرأة فإن هذا نابع حقا من نظرة المجتمع للمرأة و التي تتخد من نظرتها الى ذاتها . فليس الرجل وحده المسؤول عن العنف ضد المرأة ، فالمرأة تسانده في ذلك بوعي أو جهلا منها فهي تعيد إنتاج العنف ضدها ، فمن جهة تعي عنفها و تتقبله و تسكت عليه و تمتنع عن ذكر ما يحصل لها خوفا من الفضيحة و حرصا على كرامة العائلة و كرامتها الإجتماعية ، و يتخد هذا السلوك الشكل الإجرائي الذي تلجأ له المرأة عند تعرضها لأي عنف ضدها ، ومن جهة أخرى بجهل منها بمجمل حقوقها القانونية وتراجعها في التسوية القضائية و عدم مثابرتها على المتابعة القانونية ، إضافة الى الفكر و الثقافة السائدة في المجتمع فهي تقدم نوعا من الوعي الزائف للمرأة بذاتها و بذات الآخر .

هذه الثقافة الزائفة تقيد حريتها و تساهم أكثر في دونيتها وتصاعد من أفعال العنف ضدها و يدعم المجتمع مشاركته في تخويفها و تهديدها فهو يحكم مسبقا بأن قضيتها قضية فاشلة وخاسرة و نجده ينصح بعدم خوض المحاكم و هو يقول لها : << إنه زوجك ووالد أبنائك >> مما ينتج عندها دورا سلبيا يحول دون تمكينها من إتخاد قرارها و الدفاع عنه .

و النظم الإجتماعية هي الأخرى من الهيئات الرسمية الى المؤسسات الأمنية و التربوية و السياسية كلها مسؤولة نظرا لغياب قوانين رادعة وعادلة و إجراءات صارمة و فاعلة .

ويبدو لنا و كأن سلك الرجل العنف ضد المرأة هو شيئ مستقل عنهما وكأنه من سنن الحياة و نواميس الطبيعة ، و قيمة من القيم التاريخية المتشكلة عبر زمن طويل . و يذهب " العياشي عنصر " في تحليله لكتاب " المجتمع و العنف " : من تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين و نقله الى العربية الأب إلياس زحلاوي الى تقديم نظرة علم الإجتماع لظاهرة العنف حيث يقول: << العنف ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة : عنف يمارسه المجتمع بثمثل خاصة في الإكراه و الإلزام الممارسين على الأفراد لحملهم على الإمثتال للقيم و المعايير الإجتماعية السائدة و المسيطرة . في المقابل يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم الإنصياع لذلك الإكراه الإجتماعي و يتجسد في الخروج عن القواعد و الإخلال بالمعايير و إختراق دائرة المحضورات >>[1].

فكثيرا ما نرى صورا عديدة لنساء يضحين بتعليمهن من أجل الذكر في العائلة أو الإستقالة من مناصبهن من أجل الإهتمام بشؤون العائلة ، و تأتي هذه التضحيات لأن تعليمهن أو عملهن ليس بأولوية ولا في غاية الأهمية مقابل الإبقاء على الحياة الأسرية و المشاركة فيها ، فكونها الطرف الأضعف تضطر الى القبول و التنحي و ليس في التضحية شيئ إذا كان مبنيا على رغبة المرأة و إرادتها لأنها في كل الأحوال يكون خارج إرادتها وينطبق هذا التعليل على المقولة الشعبية التي تقال للفتاة المقدمة على الزواج << شحال ما تقراي وتتعلمي راجعة للدار لا محال >>.

و كثيرا ما نقف على العوامل المؤثرة على قرار المرأة في الدفاع عن نفسها فتحسبا للمصير المجهول فيما بعد إتخادها لقرار الإنفصال عن معنفها ، و حرصا على عدم وضوح الرؤية كمقياس بالنسبة لردود الأفعال البيئة الإجتماعية المحيطة بها حول هذا الموقف فتفضل المرأة الموت في مجتمعنا و الإستسلام للعنف و القبول به ، وأما عن ردة فعلها اتجاه العنف هو تخوفها من العار و صدمة الطلاق ، فنظرية وصمة العار من الطلاق هذه لها الأثر الأكبر على النساء و خاصة أن هذا العار لن يطالها لوحدها و إنما سيطال

---

[1] العياشي عنصر ، إنسانيات العدد10،جانفي-أفريل2000، ص 73.

العائلة بأكملها ، لأن هذا سيجلب العار و النحس لأهلها و عودة المطلقة مع وجود أبناء للعائلة يحدد مصير أخواتها العازبات ، و يعتقد عدد من العائلات و النساء أنهن سيجلبن الحظ السيء و أنهن سيكن حجرة في طريق أخواتهن العازبات .

ولذا فأغلب ما نلمحه بملامسة واقع المجتمع أن صمت المرأة يعيد إنتاج العنف ضدها و عدم بوحها لأحد يضاعفه و يزيد من حدته لأن نتيجة الصمت تجعل الرجل يتمادى في سلوكه ضد المرأة ، فهو لا يرى أي وسيلة دفاع تستخدمها المرأة و لم تلجأ لأي رادع قانوني أو إجتماعي يحد من سلوكه ضدها ، فالصمت والتستر على العنف يعطي الرجل قوة أكبر على إعادة إنتاجه .

الخاتمة :

ونحن نعيش سيرورة البحث العلمي و نقطع أشواطه الطويلة والعريضة ، وجدنا أنفسنا محاصرين بظاهرة خطيرة هي ظاهرة العنف ، و إستنتجنا أننا عالقين في دوامة العنف و لن نخرج منها إلا بعدما نتجرد من كامل وحشيتنا المادية و نعود الى إنسانيتنا الروحية .

أصبحنا ننهض على صفارات العنف ، نزوال مهننا ووظائفنا على دويها ، نركب الحافلة نعنف ، بالنظرة و الإيماء ، نذهب الى الأسواق و المحلات نقابل العنف هذه محاولات سرقة و هذه شتائم وتلك إزعاجات جنسية و تحايلات على الربح المادي السريع ، نتكلم ألفاظ بذيئة و نغني عبارات قبيحة ، نعلم أبنائنا العداء و نغرس بهم قيم الإنتقام و الحقد ، ننشئهم على أسلوب النيل و التمكن و ندفن فيهم روح الخير و أصول التدين ، نفتح التلفزيون على ساحات العراك والقتال و نغلقه على أخبار القتل و التدمير ، نتصفح الجرائد على عناوين النصب والإحتيال ونصادف المقالات و الكتابات حول جرائم الشرف والفساد ، نحتقر الصغير و نبالغ بحق الكبير ، بكل إيجاز أصبحنا نعيش العنف بكل ثانية و دقيقة و نحياه في كل موضع وموقع حتى لم يعد بيدنا الى العنف من أجل العنف .

وخلاصتنا العامة أن العنف أصبح سمة ثقافية حضارية تأصلت عند المجتمع الجزائري ، و هو مرتبط بنظام المعايير الإجتماعية ونسق الثقافة التقليدية وتركيبة البنية المورفولوجية للبناء الجزائري وحركية التشكيلة الإجتماعية ، وتأثيرات العوامل التاريخية وإنقطاعت التحديث السياسي و مستجدات الحياة العصرية ، أما الكشف عنه في

الواقع يكون إنطلاقا مما يعيشه الناس في حياتهم اليومية من أحداث لها علاقة مباشرة بظاهرة العنف .

وفهم ظاهرة العنف و تحليل دلالتها و فحص أسبابها العميقة في وقتنا الحاضر أصبح مبنيا على الإقرار بقاعدة التناقض في مقومات الشخصية الجزائرية ، هذا التناقض المتجلي في تلك الإستعدادات الفطرية التراكمية الثقافية من جهة و الإستعدادات المكتسبة من الظروف المعيشية و الإجتماعية و الإقتصادية من جهة أخرى أضحى عاملا قويا في دفع عجلة التصادم عوض التعايش مع الأحداث الطارئة .

فالإنسان كيفما كان أصله و فصله و عرقه و جنسه هو كائن يحمل أنبل الصفات و أرقاها و أدنى الطبائع و أفظعها ، و تمازج القيم الخيرة و القيم الشريرة فيه تجعل منه المخلوق المركب و المعقد الذي يمثل في كثير من جوانبه سرا مغلقا ولغزا يستعصى دراسته ، و تناوله كظاهرة إجتماعية و إنثربولوجية و سيكولوجية يصعب فيها الفصل المعرفي والمنهجي و قياسا بالإستنتاج فظاهرة العنف ملازمة للجنس البشري أين ما كان مما يجعلها أكثر تعقيدا و تشابكا و أكثر إتساعا في كل الثقافات فما يعتبر عنفا في مجتمعنا أو ثقافتنا قد لا يعتبر كذلك إطلاقا في مجتمع آخر و العكس صحيح .

ثم إن الحديث عن العنف و التنديد به و إدانته بإعتباره سلوكا يدمر الجانب الإنساني فينا حين يمثل إنتصارا لغريزة العدوان والشر على الحكمة و التعقل و لا ينجو من عواقبه الوخيمة سواء من يمارسه أو من يمارس ضده ، لا ينبغي علينا أن ننسى أن له دوره وظيفي وبنيوي و خصوصا عند الأطراف التي تستعين به لإعادة التوازن بالنسق الكلي بإعتماد الأنظمة السياسية عليه لإخضاع الشعوب وقهرها و التحكم في أفرادها ، فالعنف الذي خدم الأغراض السياسية والأيديولوجية للسلطة الحاكمة واستفادت منه الفئات البورجوازية على غرار الفئات الفقيرة يجد متنفسه الأخير في تحوله الى لغم موقوت في الأوساط الشعبية الأكثر تضررا و تقهقرا و فقرا .

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر :

المصحف الشريف ، برواية ورش عن نافع .
تفسير القرآن الكريم للإمام الجليل إبن كثير ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الجزء الثاني.

المعاجم:

إبن منظور (د، ت)،لسان العرب، المجلد الرابع بيروت، دار الفكر.
المعجم الوسيط ، مجموعة من المؤلفين ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ، بدون تاريخ.

المراجع باللغة العربية :

1 • أحمد أبو زيد ، البناء الإجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، دار المعارف ،الإسكندرية 1966.
2 • إجلال إسماعيل حلمي ، العنف الأسري ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1999.
3 • أنور الجندي، مفاهيم العلوم الاجتماعية و النفس و الأخلاق في ضوء الاسلام، دار الكتب الجزائر، بدون تاريخ.
4 • أحمد طالب ، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية (دليل الطالب) ، دار الغرب للنشروالتوزيع ،طبعة 01 ،2002/2001 .
5 • إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع دار الشروق، 1999.
6 • بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري: ج1، ديوان الطبوعات الجامعية،بدون تاريخ.
7 • باسمة كيال ،سيكولوجية المرأة ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 1993.
8 • حنان عبد الحميد العناني ، الطفل ، الأسرة والمجتمع ،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000.
9 • سناء خولي، الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ .
10 • السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،بدون تاريخ.
11• السيد عبد العاطي و آخرون، الأسرة و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون تاريخ.

12 • صالح أبو جادو ، سيكولوجية التنشئة الإجتماعية ، دار السيرة للنشر والتوزيع ، عمان طبعة01 ،1998.
13 • علياء شكري ، الإتحاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ،دار المعارف الجامعية ،القاهرة 1979.
14 •علياء شكري وآخرون، المرأة و المجتمع:وجهة نظر علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية، 1998.
15 • عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، طبعة 01، 1999.
16 • عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني ،الأسرة على مشارف القرن الواحد والعشرين ، دار الفكر العربي ، طبعة 01، 2000 .
17 • عاطف وصفي ، الأنثربولوجيا الإجتماعية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ .
18 • فضيل سعد، شرح قانون الأسرة الجزائري في الزواج و الطلاق: ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1986.
19 • فوزية العطية، المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي، معهد البحوث و الدراسات العربية، بغداد، 1983.
20 • مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، 1984.
21 • محمد خضر عبد المختار، الاغتراب و التطرف نحو العنف، دار غريب، القاهرة ، بدون تاريخ.
22 • محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون تاريخ.
23 • محمد عاطف غيث ، علم الإجتماع ، دار المعارف ،الإسكندرية 1963.
24• محمد مزيان ، مبادئ في البحث النفسي والتربوي ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، طبعة 01، 2000.
25 • متروك هايس الفاتح ، نظريات العنف والثورة ، دراسة تحليلية تقويمية ، من مركز البحوث والدراسات السياسية العدد 49، 1991.
26 • هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت طبعة02 ، 1975.
27 • الوحيشي أحمد بيري، الأسرة و الزواج: مقدمة في علم اجتماع العائلة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1998.

المراجع المترجمة :

1• ديانا هيلز ، روبرت هيلز ، العناية بالعقل والنفس ، تعريب وإقتباس وتقديم عبد العلي الجسماني ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، طبعة01 ، 1999.

2• ر.بودون ، و ق.بوريكو . المعجم النقدي لعلم الإجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة01، 1986.

المراجع باللغة الأجنبية :

Dictionnaires :

1-Robert (p), dictionnaire le robert analphabtique et analogique de la langue francaise ;société du nouveau livre (S.N.L.) ,Paris ,1978.

livres :

1- Francoise COUCHARD,« Emprise et violence maternelles», étude d´anthropologie psychanalytique, 2e édition, Dunod, Paris, 2003 .

2- Kathy SOUFFRON , « les violences conjugales» ; les essentiels milan , ed Milan 2000.

3- Marie-louise MARTINEZ et José SEKNADJE-ASKENAZI ; «Violence et éducation» : de la méconnaissance à l'action éclairée , actes du colloque de saint-denis , ed L'harmattan , paris ,2001.

4- Michaud (Y) ; « la violence» ; ed . que sais – je ? collec. P.U.F ; 2éme ed .Paris ,1988.

5- Mustapha BOUTEFNOUCHET, «Système social et changement social en Algérie», OPU Alger .

6- Slimane MEDHAR ,« La violence sociale en Algerie », Thala édition 1997 .

7- Souad KHODJA ,« A comme Algeriennes», édition E.N.A.L, Alger 1991.

الدوريات والمجلات :

*إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية ، عدد 10،جانفي-أفريل 2000.

* الشروق ، العدد 582، من 03إلى 09نوفمبر 2003.

* الشروق ، العدد 592، من 12إلى18جانفي2004
* الشروق ، العدد601، من 15إلى 21مارس2004.
* الخبر ، العدد4028 ، 08مارس2004.
* الخبر ، العدد 4084، 12ماي2004.
* الخبر ، العدد غير معروف، 10جانفي2004 .
* حوادث الخبر ملحق نصف شهري خاص بالحوادث وأحداث الجريمة يصدر عن الخبر ، العدد 34، من 27جانفي إلى09فيفري 2004.
*السفير ، العدد 191، من 24إلى30جانفي2004.

Revues :

1- Jean – Marie Domenach , **L'ubiquité de la violence** ; Revue internationale des sciences sociales , N °04 ?UNESCO.1978 .

2- le nouvel observateur, **la bible et le coran** ,N°2042-2043, du 24 decembre 2003 Au 07 janvier 2004.

3- YASMIN, **la violence conjugale**, le mensuel de l'algérienne moderne , N°08, juin 2004.

المقالات من الأنترنيت :

*سيد قطب ،
مقال "سلام البيت"، من كتابه "السلام العالمي والاسلام".

*ناصر محمد المهيزع ، أستاذ علم الإجتماع بجامعة القاهرة ،مصر، "العنف الأسري في نظر علم الإجتماع ضريبة الحضارة والتنمية الحديثة" .

*أديب نجيب سلامة ،لقاء إسلامي-مسيحي "مفهوم العنف مرفوض في المسيحية والإسلام" بدعوة من الهيئة القبطية الانجيلية،عن مجلة النهار الأحد 06تشرين الأول2002 .

*الشيخ فاضل الصفار،"العنف الأسري والرجال يضربون"، مجلة بشرى ،العدد77، مارس 2003 *منى الشربيني" العنف الأسري ،ظاهرة ضرب الزوجات "، جريدة الرياض اليومية، العدد 12888 ،يوم2003/11/04 .

*منظمة العفو الدولية ، مكافحة التعديب : دليل تحركات ، "العنف في الإطار المجتمعي والأسري" ، الفصل السادس.

*مقالات ،"العنف والتمييز الجندري ضد المرأة العربية" ، صوت ضحايا العنف المؤجل .

* عالم الحياة الزوجية ،:" العنف ضد النساء ".
* برنامج" الشريعة والحياة" من قناة الجزيرة ، موضوع الحلقة"العلاقة الأسرية وتأثيرها على المجتمع" بتاريخ 2002/08/11.
*أخبار حول العنف ، مجلة بشرى ، العدد 77.
*مفكرة الاسلام ، "ضرب الزوجات في أمريكا " .
*مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتجية ، "المرأة الغربية رؤية من الداخل" قسم الدراسات.
*مجلة الفرحة للمرأة العدد 78 شوال 1424، " إذا تحدثت الأرقام عن العنف الأسري فصدقوها".
*المركز العربي للمصادر والمعلومات amanjordan.